

اصول فقه سن

Majāmi' al-hagā'iq

حاشيته في

مجاميع الحقائق

طبع هذا الكتاب لأجل صالح افندي القراني

معارف نظارت جليله سينك في ١٧ ذى القعدة ١٣١٤ تاريخ

١٠ نوفمبر في رخصتنا مدي حاي ردير

محمود بك مطبعة سينك

طبع اول منشور

١٣١٤

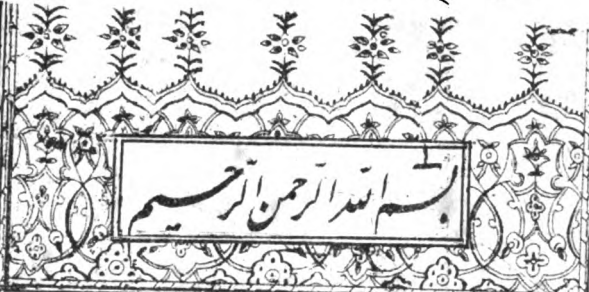
753
361

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على رسول الله وآله وصحبه أجمعين وبعد
فإنه مجمع مجاميع الحقائق والقواعد وجوامع الروايات
والفتاوى والأحكام الشرعية والفقهاء
والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء
والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء

مع الزايفة بمعنى العارضة والمراد
المسائل العارضة عن قواعد الفقه
والاوامام فمجان هذا الكتاب
في شخص البراهين والادلة لا يفتن
لقواعد والمسائل م

على وزن السحاب او الكتاب
المعين والوقت جملة او كذا
الاولى من قبله والاولى من
الاولى من قبله والاولى من
الاولى من قبله والاولى من
الاولى من قبله والاولى من

بمعنى ان الكتاب مركب من اجزاء
مختلفة الجزء الاول المقدمة والجزء
الباقى فصول فكل واحد من هذه
عبارة عن بعض اجزاء الكتاب
قدم على المسائل لما فيها من الاوساط
واتساع الشرح الى المسائل والبرهان
مكتبي بعض اجزاء الكتاب ففصل
من الكتاب وقسمته وبما في
ومرصد وموقف خاتمة الى غير
ذلك بناء على كونها امور اجلية
متعلقة بجعل العمل سبي بعض اجزاء
مقدمة ولا حاجة الى اطلاق
مثلها الى نقل وسماع
من نسخة تامة بمعنى التمام او بمعنى المجاز
والجانب م



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

على رسول الله وآله وصحبه أجمعين وبعد

فإنه مجمع مجاميع الحقائق والقواعد وجوامع الروايات

والفتاوى والأحكام الشرعية والفقهاء والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء

والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء

والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء

والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء

والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على رسول الله وآله وصحبه أجمعين وبعد
فإنه مجمع مجاميع الحقائق والقواعد وجوامع الروايات
والفتاوى والأحكام الشرعية والفقهاء والعلماء والفقهاء
والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء والعلماء والفقهاء

وبابين

وبابين المقدمة في ماهية وموضوعه وغايته

فصل الاصول علم يتوصل الى استنباط حقائق

بعد التوصل الى حقائقها على ما كانت يقدر بها
لست من الاستقصائية او علم يبحث
فيها عن احوال الادلة الاربع

فيها عن احوال الادلة الاربع

قوله علم الاصول تفصيل بعد الاجمال اي فماتية علم الاصول

اي لاصول المعهودة والمباني المعروفة وهي اصول الفقه

واصول الفقه علم للعلم المخصوص اي هذا العلم فلا حاجة الى

اضافة العلم اليه الا انه قد يضاف اليه لزيادة بيان وتوضيح

كشعر الاراك ولدفع توهم مغناه لافضائه والقول بان

اللقب بجمع علم اصول الفقه غلط واصول الفقه

وما يجري مجراه من اسماء العلوم كالنحو والعرف علم شخصي عند قوم وهو المشهور قال ابن الهمام وهو الالوجه اذ لا يصدق على سائر مثالب خبيثة كل علم سائله جميعها ومجموع المسائل امروا حلا يقبل التعدد

كل علم
ومعلوم ترتيب
علم اصول
من حيث هي
على طريق الفقه
وهناك وفائدة
من حيث
ترتيبها عليه
انها
افضل
على غايته
فماتية
العلم على
والفقه على
وبسبب
كانت
يشق
علم
الادلة
الشرعية
ان لها
الثانية
مورد
مورد
الزكاة

12-4-66 1948

لا ريب في ان هذا الاصل يستلزم
 من الاربعه ان يكون الاصل
 بعضها المستلزم بعضها
 انما يستلزم بعضها
 على ان لا يشترط في بعضها
 في كتابه او خبره ان اذا
 فهو اصل في الرسول من غير
 عليها الا ان يشترط في
 ان قصده ان لا يشترط
 ان خبره ان لا يشترط
 الشرايع السابقة التي لم
 ولم يخبر بها الرسول فحاشا
 والاربعه لكنها ليست
 في شيء مما نقص

من حیث ایصالها الی الاحکام وہی
الکتاب والسنۃ والاجماع والقیاس
اما بشرع من قبلنا والتحریر

ووجه الضبط على وجه يكشف مغفواتها ان الدليل الشرعي
آتا ومنه اذ غيره والوحى انما تنوفا لكتاب والآفاق
وغير الوحي انما قول كل مجتهد من عصر من حيث هو كذا لك
فالاجماع والا فالبقاس والحصر الاستقراء فلا يضر الارسال
في القسم الاخير واما الالهام والتفصيل فليسا من الدليل
الشرعي والكتاب والنت والاجماع اصول مطلقة واوله
ثبته لاحكام واما البقاس فمواصل من وجه لاستناد
الحكم اليها ظاهر دون وجه لابتناء على علم مستنبط
من موارد الكتاب والنت والاجماع فالحكم بالتحقق مستداليا
وان البقاس في اظهار الحكم منها وبغير الوصف من المخصوص
الى العموم لا غير الا دخل للرائى من حيث هو في ثبات الاحكام
وبشرح الشرح بل هو مفوضه اليه ولا يشرك في حكم احد من هؤلاء
قال المناجج اصول الفقه ثلثة الكتاب والنت والاجماع والاصل الرابع
البقاس المستنط من هذه الثلثة

[illegible]

والعرف والتعامل والاستصحاب

والعمل بالنظر هو اد الاظهر والاخذ بالاجتناب

قبل هو عمل
بأنواع الدين
قال في الحاشية
هو راجع الى
قوله عز وجل
من يعمل مثقال
ذرة خيرا
يرهه
م

١
هما جتان فيما لم يخالف الشئ ونص الفقهاء وبسبب من المبرور
في آخر بحث الاجماع ان الاصح ان التعامل الكلي في غير
زمن الاجتهاد معتبر فيما لا يتغير فيه كالتعامل الكلي في زمن
ولذا قالوا استعمال الناس حجة ادرهما بعضهم في قوله عليه السلام
ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وبر عليه اتمم
الناس السبيل وغيره بضعف هذا الحديث وانه ينسب على
عموم الحديث على المجتهدين وغيرهم واما على خصوص
التعارف بما في زمنهم والاول خلاف ما صرح به المشايخ
والثاني خلاف ما هو المحذور عند كثير من المتأخرين وارجح
بعضهم في الاجماع وبصرح في حاشية هذا المقام ولا يخفى
ان الاجماع الشرعي المراد ههنا هو اجماع المجتهدين
فلا ان يخصا بما في زمنهم الا ان يقال لما كان ما هو مدار
حجته الاجماع الشرعي وهو معصية الكل عن الخطأ هو مدار
حجته العرف والتعامل التحقابه ولذا قال في الحاشية
هما ملحقان بالاجماع ولم يقل داخلان فيه اس المؤلف

٢
منه انما يتحقق
ما لا يمكن ان يكون
مستند لما لا يمكن ان يكون
مطلقا اعم من اجتناب بعض
حجة عند كثير من اصحابنا وبعض
ان في حاشية مطلقا وحجة في بعض
دون الانبئات كما قال ابن
اثارة ونحوه لا يمكن ان يكون
الحكام هو راجع الى ما في
ب الاصل الحكمي كما في الحاشية
الادلة الاربعة واما في حاشية
انه راجع الى الاربعة وانه في حاشية
ولا بعد ان يصرح في حاشية
بناء على استدلال القائلين بحجية
بالاجماع عليه في صريح المذهب
وقيل ما هو العمل بالاصل والظاهر
فارجح مرجح م

٣
يعني العمل بالنظر هو اد الاظهر
واجب عند انتفاء دليل فوته
او بساويه وبما رفته قبل هو راجع
الى الاجماع المتعقد عليه وقيل
مشروعية لدفع الضر عن المسلمين
ونفي الخلل فيقول الى الكتاب
والسنة الوارد دين منها وقيل
الى الاستصحاب وبصرح في الحاشية
ولا يخفى ضعف اس المؤلف

الاستحسان قد يطلق على دليل يقضي
القصاص على دونه انما زاد الاجماع والفرقة
التي خافه وهي دقة يطلق على القصاص
المطلق الذي هو بهذا المعنى داخل في القصاص
الاول وبعضه داخل في الكتاب وبعضه
في السنة وبعضه في الاجماع وبعضه
في القياس اس لمؤلفه

والفرقة ومذهب الصحابي ومذهب كبار
شيوخ الكلب من

التابعين والاستحسان والعمل بالاصل
والقاعدة الكلية ومعقول النص وشهادة الطب

والعمل بالاصل الى الرابع راجع الى
القصاص وقيل الى الاجماع
لكونه مجمعا عليه اس لمؤلفه

قد نتج بها على الحكم الشرعي
وبعمل بها من انتقاد دليل خارج
كما قلنا ان اذا علم اختلاف الاحكام
في حكم العمل باحدنا لم يشهد
اه لم يكن الترجيح دليل خارج
لكنها راجعة الى قول عبد السلام
استفت قبلك ام

مذهب الصحابة المجتهد فيما اتفقوا واجمعوا ولو سكونا
لكن ليس كلامنا في بل هو اجماع لا يتوهم خروجه من الاربعة
وفيما تكرر الشبهة لكونه مما قسم به البلوك واشتمر
ولم يظهر خلاف فوا ايضا اجماع كما لكونه ولا كلام
فيه ايضا وفيما اختلفوا ليس بحجة بل يجوز المخالفة لكن
لا يجوز لاحد ان يقول بالرأي فولا خارجا عن قولهم
ولا كلام فيه ايضا وانما كلامنا ههنا في مذهب الصحابة
المجتهد لانزله الشبهة لكونه مما لا نعلم به البلوك ولم
ولم يظهر خلاف فيه بين الصحابة فوطئ بالسنه وجمعه على غيرهم
سواء امكن فيه الرأي او لا عند ابي بكر الرازي واليزدي
وشمس الآفة وفخر الاسم وابي اليسر والمناخون وما كنت
وانت في قول القديم واحمد في احدى روايته اذا لطفه
السمع من عند الله عليه وسلم وقد يرجع الى قولنا على وزن
اتبعوهم باحسان حيث مرح التابعين البهم باعتبار الاجماع

والعمل بالاصل الى الرابع راجع الى
القصاص وقيل الى الاجماع
لكونه مجمعا عليه اس لمؤلفه
قد نتج بها على الحكم الشرعي
وبعمل بها من انتقاد دليل خارج
كما قلنا ان اذا علم اختلاف الاحكام
في حكم العمل باحدنا لم يشهد
اه لم يكن الترجيح دليل خارج
لكنها راجعة الى قول عبد السلام
استفت قبلك ام

الاستحسان قد يطلق على دليل يقضي
القصاص على دونه انما زاد الاجماع والفرقة
التي خافه وهي دقة يطلق على القصاص
المطلق الذي هو بهذا المعنى داخل في القصاص
الاول وبعضه داخل في الكتاب وبعضه
في السنة وبعضه في الاجماع وبعضه
في القياس اس لمؤلفه

منهم من يفتي في عدم صحة الاحتكام بالادلة الشرعية
 من جهة اخرى فيستدلون بان الاحتكام بالادلة الشرعية
 هو الاحتكام بالادلة الشرعية لا بالادلة العقلية

وقيل الاحتكام من حيث هو بها بالادلة الشرعية
 وقيل الادلة والاحكام لعل الحق ما ذهب اليه الامام
 الاحتكام الشرعي من حيث هو

واختاره الامام الفخر الرازي في قوله ان جميع ما بحث الاول
 يمكن ان ترجع الى احوال الاحكام من حيث الثبوت بالادلة
 كما يمكن ان ترجع الى احوال الادلة من حيث اثباتها بالاحكام فلا
 وجه لجعل الموضوع الادلة والاحكام جميعا لان تعدد موضوع العلم
 الواحد لو سلم جازمه لا يثبت في كونه خلاف الاصل وعلى تقدير
 امكان ارجاع جميع البحث على كل منهما كان يمكن العمل بالاصل
 بان يجعل موضوع العلم الحكم الشرعي فقط او الدليل الشرعي
 فقط وعند امكان الاصل لا يبعد عنه فهو موضوع الحكم
 او الدليل ولما كانت ثبوت الحكم هو المقصد والاصل
 كان اولى في الاعتبار فكان الموضوع هو الحكم من حيث
 الثبوت فلما كان الغرض من العلم هو استنباط الحكم
 من الدليل وكان الدليل هو ما يتبين في الاعتبار في امر
 الاستنباط وكان ارجاع جميع المباحث الى احوال
 الدليل ايهون واسهل من ارجاعه الى احوال الحكم
 لكون المباحث المتعلقة بالدليل اكثر ولكون اعتبارها في الحكم
 اليها اشد واكثر بخلاف مباحث الكلام كان الموضوع هو الدليل

من حيث ثبت بالادلة الشرعية وتفاوت
 كثير من المتأخرين قالوا اننا وجدنا بعض
 الباحث المتطعم بكيفية استنباط
 الاحكام من الادلة راجعة الى القول
 بالادلة واعلم انها الزائدة وموضوع
 كل علم ما يبحث فيه عن امر اخر الزائدة
 فيكون كلاهما موضوع الاول وجعل
 احدهما من المفاهيم والاخر
 من اللواحق يحكم غاية ما في الباب
 ان مباحث الادلة اكثر من مباحث
 دونه الاغبار استنبط وذلك لا يقتضي
 الاستقلال في الموضوعية ولما كانت
 بين الادلة والاحكام اضافة مخصوصة
 وكان مرجع محمولات المسائل والمفرد
 الدرانة هو تلك الاضافة وكان
 بعض الغرض ناشئا عن الادلة وبعضها
 عن الاحكام وكان بينهما مناسبة
 فلهذا وحده حكم لم يبعد العلم
 وفيه نظر لان في ذلك عدم
 عدول عن الاصل من غير ضرورة

استعملوا الادلة من حيث هو بالادلة وهذا الاشياء هو الحق في اارة لاطلاق دنا في العقل
 دنا في العقل ومن جهة اخرى فيستدلون بان الاحتكام بالادلة الشرعية
 هو الاحتكام بالادلة الشرعية لا بالادلة العقلية

الاحتكام بالادلة الشرعية هو الاحتكام بالادلة الشرعية
 الاحتكام بالادلة الشرعية هو الاحتكام بالادلة الشرعية

من حيث ثبت بالادلة الشرعية وتفاوت
 كثير من المتأخرين قالوا اننا وجدنا بعض
 الباحث المتطعم بكيفية استنباط
 الاحكام من الادلة راجعة الى القول
 بالادلة واعلم انها الزائدة وموضوع
 كل علم ما يبحث فيه عن امر اخر الزائدة
 فيكون كلاهما موضوع الاول وجعل
 احدهما من المفاهيم والاخر
 من اللواحق يحكم غاية ما في الباب
 ان مباحث الادلة اكثر من مباحث
 دونه الاغبار استنبط وذلك لا يقتضي
 الاستقلال في الموضوعية ولما كانت
 بين الادلة والاحكام اضافة مخصوصة
 وكان مرجع محمولات المسائل والمفرد
 الدرانة هو تلك الاضافة وكان
 بعض الغرض ناشئا عن الادلة وبعضها
 عن الاحكام وكان بينهما مناسبة
 فلهذا وحده حكم لم يبعد العلم
 وفيه نظر لان في ذلك عدم
 عدول عن الاصل من غير ضرورة

الاحتكام بالادلة الشرعية هو الاحتكام بالادلة الشرعية
 الاحتكام بالادلة الشرعية هو الاحتكام بالادلة الشرعية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وقيل بخرجه المشايخي كادراك الامور

الغريب له اوتنجا راج مساجد النصارى
 الحظ كونه اذ
 النصارى
 البنيان

له بالتعجب واما العارض للخاص للرج الاعم
لا بد منها

کاحرارة للحيوان بالحركة
بواسطته

بعضی مایعروض بخبره انما یکون عرضاً ذاتیاً اذا کان ذلک البحر
مسویاً له واما اذا کان اسم فیس بعرض ذاتی بل غریب
لا یبحث عنه فی العلم لان الاعراض اللاحقه بواسطه البحر
الاعم تعم الموضوع و غیره فلا یکون اعراضاً مطلوبه به و ذلک
لان کل شیء لا استعد مخصوص به فهو ذلک الاستعداد
و طالب الامر و اعراض محیضه ہی المسماة بالانوار المطلوبه
و لانک انما یکون محتمله به لاحاطه شایده و غیره و البحر
عنه فی العلم هو الانوار المطلوبه اذا المقصود منه معرفه حال
الموضوع کالان من حیث هو انسان و اللاحق یومض

فان قلت العارض لا يثبت ما يكون محمولا عليه
وذا رجاء عنه كما صح برقميس وام
منهم وكل من العلم والمشي والفعل
ليس محمولا على الا ان لا يجب
بانهم كثر اما بعمق في الجارح
فيذكرون مبدأ الجمول ويردون بها
الجمول في الشقة منها كما في العلم والمشي
والفعل

[illegible]

والخارج الاخص كالغنى للانسان بالتحية
 والعارض للخارج المبين كالحسرة
 للماء بالتأخر فاعراض غريبة ثم البحث
 عن الاعراض الذاتية اما كون موضوع
 المسئلة عين موضوع العلم مطلقا نحو
 الدليل مثبت الحكم او مقيد بعرض فانه

لانها وان كانت عارضة لذات المعروض الا انها
 ليست مستندة اليها وفيما غريبة بالقياس الى ذات المعروض
 فلم ينسب اليها بل سميت اعراضا غريبة بخلاف الثلاثة الاولى
 لانها مستندة الى الذات في الجملة استنادا يقديري فلهذا
 نسبت الى الذات وسميت اعراضا ذاتية والعلوم لا يبحث
 فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها لان الحق في العلم بان
 احوال موضوعه و الاعراض الذاتية للشيء احوال له في الحقيقة

والاعراض ذاتية
 فاعراض ذاتية
 اعراض ذاتية
 في العلم كذا ذكره بعض المتأخرين
 الاشياء كذا ذكره بعض المتأخرين
 لان من ان يبحث في العلم عن الاعراض
 الغريبة للموضوع اما ان يبحث في العلم عن الاعراض
 الذاتية للموضوع اما ان يبحث في العلم عن الاعراض
 الذاتية من حيث انها عرضية
 الذاتية من حيث انها عرضية
 فلهذا ينسب البحث عن العرض
 الذاتية بالعرضية
 الموضوع والتحقيق المقام مقام
 ابن الهيثم الذاتية
 والمراو يبحث عن الاعراض
 عليها في موضوع العلم او في موضوع العلم
 موضوع العلم في ذاتها والابحار
 وعلى هذا القياس في احوالها
 والقياس في البحث عن احوالها
 وعن احوال اعراضها وان كان
 منها نوعا من الدليل يسمى

نحو الدليل المأول يفيد الظن ^{وَأَمَّا نَوْعُهُ}
 مطلقاً نحو الأمر يفيد الوجوب ^{الْمُسْتَدْرِكُ كَوْنُ}
 المقارن بقرينة الإباحة يفيد الإباحة ^{الْوَادِعُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا خَالَفَ}
 وأما عرصة الذات مطلقاً نحو الخاص وجب
 القطع أو مقيداً نحو الخاص المأول يفيد
 الظن وأما نوع العرصة الذاتية مطلقاً نحو
 المطلق وجب الحكم مطلقاً أو مقيداً نحو
 المطلق المقارن بما يوجب حكمه المقيد
 وجب الحكم مقيداً

فيكون المأول عرضاً ذاتياً للدليل
 السميح على الإطلاق مناقشة
 لكنها كونه مناقشة في المثال
 لا يفيد بها عند المحققين
 م

أي نوع موضوع العلم ونسب إثارة
 إلى أن النوع كونه حكم النوع
 فإن الأمر نوع من الكتاب
 ونسب الإثارة وهما نوعان من
 الدليل السميح
 م

هذا مبني على كون المطلق نوعاً
 من الخاص الذي هو جوهر
 ذاته لا موضوع والمناقشة على كونه
 عرضاً ذاتياً لا يلتفت إليها م

والتنزيل من القرآن على رسولنا صلى الله عليه وسلم
بلفظ القرآن على لسانه صلى الله عليه وسلم
والله اعلم بالصواب

وهو النظم المنزل على رسولنا صلى الله عليه وسلم

تعالى عليه وسلم المنقول عنه بقرائن

وله مباحث خاصة به وبمباحث مشتركة

بينه وبين السنة اما الخاصة

قوله المنزل من التنزيل او الانزال حسيج بالنظم الغير المنزل
وان كان مضمونه وحيت لفظيا كالا حديث القدسية
والنبوية واعلم ان هذا ظاهر على ما استخرجت من كيفية انزال
القرآن من ان تعلقف الملك لفظه ومفاه من الله تعالى
تلقاها روحانيا او يحفظها من اللوح المحفوظ وينزل بها
فيصعد على النبي صلى الله عليه وسلم لانه يكون
المراد المنزل بنظمه ومفاه والكتاب على هذا القول
نزل كذلك بنحيف الاحاديث وظاهر ايضا على
قول من قال ان جبريل النبي اليه المعنى وانه عبر

عن القرآن على لسانه صلى الله عليه وسلم
بلفظ القرآن على لسانه صلى الله عليه وسلم
والله اعلم بالصواب

الكتاب المنظم
بلفظ القرآن
على لسانه صلى الله عليه وسلم
بلفظ القرآن
على لسانه صلى الله عليه وسلم
والله اعلم بالصواب

في نقل متواتراً حسيج به سائر الأفعال من مفسد الصلاة والقرآن
 المنقول بطريق الشجرة أو الأحاد وفيه رد على من قال
 النقل متواتر في كل طبقة إلى أن انتهى إلى رسولنا
 صلى الله تعالى عليه وسلم ليس بآزم في الخبرين
 بل يكفي الشجرة ابن المؤلف ٣ وان الكتاب
 إنما هو النظم المنزل وهو كونه أصلاً أصلاً لازم له النقل
 متواتراً البتة حكم العادة لتفسيره وداعي النقل فإلما يكن منقولة
 تواتراً ثبت أنه ليس بنظم منزل فليس بنجاس خطه
 هذا يكون قوله في التعريف المنقول تواتراً لزيادة
 التوضيح وتحقيق المفهوم ولأشادة الطريق بثبوت
 النظم المنزل ابن المؤلف

فالمستقول بلا تواتر ليس بقراء أن قيل مطلقا
 وقيل في الجوهري لا في الهيئة والاول
 والله اعلم

نمی التواتر معبر فی التمر أن مطلقا ولا بین التواتر فی جوهر
لفظ و هیئته و المراد من جوهر اللفظ لا مختلف بخطوط
المختلف و المراد من هیئته لا لا مختلف بالخطوط و هو ما لا
من قبل الاداء کالحركات و الادغام و الانشام و التردم و التغم و

لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ
عَلَيْكَ نَفْسٌ إِلَّا نَفْسٌ مِنْ النَّفْسِ
وَالْأَجْزَادُ كُنْزُ الْأَرْزَادِ وَالْعَادَةُ تَقْدُفُ بِأَنْفَادِهَا
وَمِنْ حِجَابِهَا تَنْتَقِلُ نَوَازِلُ عِلْمِهَا بِكَلِمَاتِهَا
فَيُخَالِدُ كُلُّهَا الْحَاكِمُ الْقَلْبُ حَاكِمُ الْأَرْزَادِ
قَطْعُ الْأَنْفَادِ خُزُونُ بَابِهَا وَبَابُهَا
إِذَا كَانَ خُزُونُهَا إِذَا الْخُزُونُ وَبَابُهَا
عَمِيدُ قَوْمِهَا وَفِيهَا الْخُزُونُ وَبَابُهَا
فَوْزُ الْعَمِيدِ وَفِيهَا الْخُزُونُ وَبَابُهَا
الْأَخْفَى تَكُنُّ الْخُزُونُ وَبَابُهَا
الْأَخْفَى

والنصر وتحتف العزة ، وأفردوا فلوله ان العز أن يجت
اجزاء منها اثر اجتماعها ، وادعوا من سبل الاداء ، فكلوا بها
ايضاً ، ثم أن فلان فلان يكون من مميزات وايضاً اذ انوار
اللفظ فثبت ثوابه الملية ، وادعوا ان اللفظ لا يقيم
اللاب ولا يصح الوجوده ، وانما الالة ، كغيبه ، اسرها

علم النور مع
 كن القول مع
 وياي حفظ ليس
 لمنازل
 بالهذه
 الحفظ
 لا كقول
 انما
 وقر

فولكلها مشهورة اي احوال
متواتر الفصح اما ان يرا
مشهورة عن الرسول ومن الغرض
واما ان يرا مشهورة عن الرسول
فقط ذهب الى كل منها جماعة
لا يبايهم قالوا لان القصة
السبعة نسبت الى الاحاد وهم

وقيل كلها مشهورة وعن ابن الجندب
القراءة اما تواتر واما مشهور بان صح
سند ولم يبلغ درجة التواتر

اترجل السبع نسب كل من القراءة واحدا والتواتر لا يحصل بهذا العدد فقلنا
عما اختلفوا فيه قلنا ان نسبتها اليهم لا يختص بهم بالتصدي لا اشتغال بها وتعلمها
واشتهارهم بذلك لانهم هم النقلة خاصة بل عدد التواتر قد كان موجودا
في كل طبقة الى ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم لان المدرك
لحصول التواتر حصول العلم واليقين عند العدد لا العدد وحصول العلم
في كل مرتبة ثابت وثبت التواتر ولا مبالاة الى العدد والحاصل
ان ذهب المحققون الى ان القراءة السبع لا يعمرونافع وعاصم وحمزة
وكسائي وابن كثير وابن عامر والقراءة الثلاثة الزائدة عليها يعقوب
وابن جعفر وخلف متواترة في كل مرتبة الى ان ينتهي الى رسولنا
صلى الله تعالى عليه وسلم نسرا بها في جميع الاعصار والامصار من غير
تكرار في وقت من الاوقات وهو الثواب لا يكابر في شيء من ذلك الا جاهل بالحق

بأن السبع
الصلوات الخمسة
عن مشهور بان صح
سند ولم يبلغ درجة التواتر

بسم الله الرحمن الرحيم

فغير المتواتر ليس له حكم القرآن لكن
يجوز بمشهوره الزيادة على النص

لانه منقول عن النبي عليه السلام العدل والنفقات
على سبيل الاشتهار فيجوز به الزيادة على النص كما
الاحاديث المشهورة خلافاً للمالكية وبعض النافعة
قالوا ان ليس بقرآن كونه غيبه متواتر ولا يخرج
العمل به اذ لم ينزل خبرا وهو شرط منه الخبر حتى قال الامام
اجمع المسلمين على ان كل خبر لم يصرح بكونه خبرا
عن النبي عليه السلام ليس بحجة ولا عبس به بكم هو غير ما
قلنا المنقول عن النبي عليه السلام انما هو ان اذ خبر
ولما انتفى الاول لانفا والتواتر يقين انما في فعل
به كسائر الخبرات كونه خبرا من انفا والاجماع
لا يثبت له واعتراض عليه اولاً بان لزوم احدا لا يثبت
من القرآنية او الخبرية ثم يجوز ان يكون مذهبا للناقل
اعتقده وذكره في معرض البيان لما اعتقده وثاناً بان

كالكفار الكفر عند عدم تمكن
الشبهة وجواز الصلوة يوم
جواز من الحديث وقراءة الجنب
والحائض والتفاد وغير ذلك

انما هو منقول عن النبي عليه السلام العدل والنفقات
على سبيل الاشتهار فيجوز به الزيادة على النص كما
الاحاديث المشهورة خلافاً للمالكية وبعض النافعة
قالوا ان ليس بقرآن كونه غيبه متواتر ولا يخرج
العمل به اذ لم ينزل خبرا وهو شرط منه الخبر حتى قال الامام
اجمع المسلمين على ان كل خبر لم يصرح بكونه خبرا
عن النبي عليه السلام ليس بحجة ولا عبس به بكم هو غير ما
قلنا المنقول عن النبي عليه السلام انما هو ان اذ خبر
ولما انتفى الاول لانفا والتواتر يقين انما في فعل
به كسائر الخبرات كونه خبرا من انفا والاجماع
لا يثبت له واعتراض عليه اولاً بان لزوم احدا لا يثبت
من القرآنية او الخبرية ثم يجوز ان يكون مذهبا للناقل
اعتقده وذكره في معرض البيان لما اعتقده وثاناً بان

انما هو منقول عن النبي عليه السلام العدل والنفقات
على سبيل الاشتهار فيجوز به الزيادة على النص كما
الاحاديث المشهورة خلافاً للمالكية وبعض النافعة
قالوا ان ليس بقرآن كونه غيبه متواتر ولا يخرج
العمل به اذ لم ينزل خبرا وهو شرط منه الخبر حتى قال الامام
اجمع المسلمين على ان كل خبر لم يصرح بكونه خبرا
عن النبي عليه السلام ليس بحجة ولا عبس به بكم هو غير ما
قلنا المنقول عن النبي عليه السلام انما هو ان اذ خبر
ولما انتفى الاول لانفا والتواتر يقين انما في فعل
به كسائر الخبرات كونه خبرا من انفا والاجماع
لا يثبت له واعتراض عليه اولاً بان لزوم احدا لا يثبت
من القرآنية او الخبرية ثم يجوز ان يكون مذهبا للناقل
اعتقده وذكره في معرض البيان لما اعتقده وثاناً بان

وَفِي لَفْظٍ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنْ وَقَعَ التَّرْتِيبُ مِنْهَا
نَقْدًا وَنَاقِرًا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَذَلِكَ
لأنَّ وَضْعَ اللَّفْظِ مُقَدِّمٌ عَلَى سَائِرِ الْأَعْتَابَاتِ
بِالذَّاتِ وَسَابِقٌ عَلَيْهَا بِالْعَتَبِ وَدَلَالَتُهُ بِمَعْنَى كَوْنِهِ
بَحْثٌ يَحْصُلُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ مُؤَخَّرٌ عَنْهُ بِالذَّاتِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

ای باغبار
دلالت علی المغنی وفتوح
ونفا
ای بیکر عبید کل واحد
من الاقسام امور تغیر فی کل
واحد منها وچانفا رجب
ای معانیها التي اخذت من
الکتاب المطالع کاخاص مثلاً
ماخوذ من قوله واما الامور
التي لا تغیر فی کل واحد من
الکتاب المطالع کاخاص
ما ذکره القدمی فانه فی
لغة المتن لفظی مع کونه
لفظ الامور فی المسودات
بمعنی ان المؤلف
واللفظ بهذا اللفظ
بمعنی الی رجب وفتح
بمعنی الاستفراغ

والمقدم على الاستعمال لان
صحة الاستعمال مبني
على الدلالة والاستعمال
مقدم على الوقوف
فيما ان الزنبرج
الموقف لما ذكره
في الاستعمال
وغيره من قدم
باعتبار الاستعمال
على ما عتبار الدلالة
وله ايضا وجه

كون كل منهما من
 مصدر دخل
 اللفظ الموضوع لهما
 الخاص بواحدة من
 معنيهما لان

للرجل والمرأة واحكامهما الشرعية
 متفاوتة جدا ولا يتناول
 اللفظ الا كذا كذا بل يتناول
 اللفظ اذ متفقة الاحكام
 او مختلفة غير فاحشة هو
 النوع كالرجل والمائة م

كون المائة وكونها واحدا
 بالنوع يقتضي استدراك
 فيه او كغير محصور في تعريف
 الناحية على انها وان كانت
 من الواحد الاعتباري
 لكن كونها واحدا بالنوع
 غير ظاهر وان ادعى
 صاحب التلويح كونه كذلك

الظاهر نوع وجنس
 بالواد وامره بين

اي اللفظ الموضوع للشخص
 جزئي كلفظ زيد علما للشخص
 م

وقد يفيد الظن بالعوارض فادخل فيه
 الامر والنهي والمطلق والمقتضى كما ادخل
 شخص خبري كزيد او نوع كرجل ومائة
 او جنس كالنسان واما العام من

شبيه الانسان جنسا والرجل نوعا بناء على لسان اهل
 الشرح واصطلاحهم وان لم يكن كذلك هي اطلاق
 المبرزين وبيان ان اعتبار هذا الشرح في هذا الباب
 ليس هي ذاتيات الاشياء وعرضياتها وحقايقها لعدم
 تعلق اعتبارها فيها بل انما هو على احكامها
 الشرعية المختلفة جدا والاحكام المتفاوتة تفاوتاً
 كثيراً في نظر اهل الشرح بمنزلة السخايق المختلفة
 في نظر المبرزين فمتناول افراد متفاوتة الاحكام
 جدا هو الجنس باعتبار اهل الشرح كالنسان لانه متناول

في هذا الموضع
 اللفظ الموضوع
 لهما

او غیره و سواء كان قاتلا او غير
 ذلك بقوله عليه السلام
 ليس للقاتل ميراث
 ولا يرث المسلم الكافر
 والكافر المسلم وانا معشر الانبياء
 لا نورث اقلنا او لا انه
 يتعقد الاجماع على ذلك
 فالمخصص هو الاجماع و اخبار
 الآحاد التي اجتمعت
 الامة على احكامها
 ابنه

فيفيد الوجوب لا الفرض فيجوز تخصيصه
 بها والتوقف عند قوم منهم
 ابو سعيد مينا و ثبوت الادنى عند قوم
 منهم المشايخ و هو الواحد والثلثة والتوقف
 بين ١٩٩٠ و ١٩٩٠

عدم كفاية
 الذم
 هو من الغامض
 في الفرض

اي بخبر القياس ابتداء كما يجوز تخصيصه بقطعي
 يعني اذا كان العام ظاهرا من عدم تخصيص العام
 المتواتر ابتداء بها عندهم لان الظن يخص
 بالظن قلنا قد عرفت حال كونه ظاهرا ولان الراجح
 خصوا قوله داخل لكم ما وراء ذلكم الذي هو عام
 في نكاح المرأة على عمتها وخالتها بقوله صلى الله عليه
 وسلم لا نكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
 وخصوا ايضا قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم
 مع كونه عاما في كل ولد سواء كان والده نبيا

وینسخه عند التراجی فی قدر تناوله لو

عموم من حی و قطعی الامام علی

قولہ نسخہ ای نسخہ الخاص العام عند
ناظر و رد الخاص عن درود العام
نسخہ قدر ما مثال الخاص من
متناولات العام م

و بشرط المقارنۃ فی التخصیص و التراجی فی نسخہ
لان عمل المخصیص بطریق التفسیر و الدفع بیان الافراد
التي تناولها العام بحسب الوضع غیر داخلہ فی حکم
و البغیر الدافع بهذا المعنی یعنی ان يكون موصلا مقارنا
اذ لو ترانسہ لدخل تلك الافراد فی حکم فیوڈے
الی التلبس بل التکلیف بما لا یطاق ولا معنی بعد ذلك
بیان عدم دخولہا فی حکم و عمل نسخہ بطریق
التبدیل و الدفع بیان ان الانسداد اذا خلا فی حکم
ایضا الی الآن خرجت عنه من بعد فجب
ان يكون متراجعا لدخل فی حکم ثم یخرج و ایضا
لا وجه للتشریع و النسخ دفعہ من غیر ان یحلل
یعقده حکم و یعزم العمل به کما سبجی الی اللاحق

مترج بہ ہذا ترک فی صورت التخصیص
مع انہ فی التخصیص ایضا کما نکلا
لما انہ یستقدفہ بادی الرأی فی
صورة النسخ مختلف التخصیص
فلم یکن ثم فی تصریحہ فائده
او اعتمادا علی الفہام ثمة
بطریق الادلة بخلاف العکس
م

وَيُفَسِّحُ الْخَاصَّ بِهٖ اِنْ تَقَدَّمَ الْخَاصُّ
وَ اِنْ لَمْ يُعْلَمْ فَيُجْمَلُ عَلَى الْمَعَارِضِ
الْعَامَّ اَمَّا بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ وَ اِنْ قَالُوا بَعْدَهُ

فصل

اختلفوا في ان العام هل يجوز قصره على بعض متداوله ام لا
فذهب قوم شذوذ انه لا يجوز في الاخبار لانه لا يوجب
الكذب ولا في الادام والنواصب لانه يوجب
البداء وكلاهما محالان وفساده لانه الخارج بالقصر
ليس بمبدأ للشارع ابتداء حتى لنعم الكذب او البداء
ولانه واقع اما في الخبر فهو قوله تعالى واثبت
من كل شئ بل قد قيل لا عام في الخبر فخر مخصص لا قوله
تعالى وهو بكل شئ عليم وان لم يستقيم المحرم
فيه واما في الامر فكقوله تعالى اقلوا المشركين فانه
خرج منه اهل الذمة وامشاك كثره وكذا في النهي وكذا
قوله اختلف الامم الرازي وابن الحاجب وكثير من المتأخرين
ونقل عن الاسفرائني وابي اسحاق الشيرازي وابن السمعاني

عبر القول على
انه يوجب الكذب
فانما هو رضا
في ان عام
الناس يكون
الامر كما ذكر
وان لم يعلم
البيان في الخبر

فخصص الخاص
العام وان اختلف كون
احدهما متراجعا باخر
لما يميز التخصيص
ولما كان الغرر الى ما
اذا المعارضة والتخصيص
النواصب والاشنع ولا في
من غير ضرورة ولا ضرورة
بما لا مكان احمل على
والتخصيص ضرورة
والآحاد في الخبر وان
تخصيص الخبر وان
جاء بما خلاف ذلك
انهم ارادوا بالتخصيص
اخراج البعض من
المعطى واراثة منه
او يقال ان خبري خلاف
في ان الاوادة لم يوجب
ام من قال بكون بدل على
العام عند بكون بدل
من الكليات وبادعها
فذهب بالقصر على بعض
ما ذكرنا وذهب
انه يجوز وان العام
وبعض مخصص وهو
عام يخل فيه التخصيص
فان بعضه يوجب

وان كل
بالله ان
ان لا يجوز
ان لا يجوز

اے ان قائلو! ما من عام الا وقد
خص منه البعض نحو واللہ بکل شیء

علیم ان اللہ لا یظلم الناس شیئاً
واجیب بان نحو ما ذکر لیس من الاحکام

تو ما من عام اعترض علیہ بان قولنا کل عام مخصص
لفظ عام فان كان مخصصاً لزم ان یثبت عام بان
على عموم وان لم یکن مخصصاً لکن مناقضاً واجب
بانه مخصص بنفسه فلا یلزم المحذور قلت لیس الکلام
فی انه لا یکن ان بورر عام غیر مخصص منه
البعض اذ لا وجہ له ولا ینتقل الیه الفرض بل
المراد العام الواقع فی کلام الشارع کما مخصص
فلا محذور فی الشئ الثانی

تنبیل لقوله اما باقی سے عموم
بطریق الاستشہاد و لہذا قال
واجیب اہ

و لکن نہ شہاداً سے بقاء
على عموم مستند للرد على
من قال بعدم مسہ

و مراد من قال بعدم عموم
فی الاحکام العلمیۃ لا مطلقاً لظہور
ان المقصد بالبحث استنباط
الاحکام الفرعیۃ
من ادلتها
م

ورده بقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم
واما يخص عنه فالعام في البات في قطعي

لان من الاحكام الفرعية مع انه بان على عمومته
وتفصيل هذا الاجمال انه قال بعضهم منهم الفاضل
جلال الدين البلقيني لم يوجد في كلام الشارح العام
البات على عمومته ورده الزركشي بانه كثير في الفقه
كقوله تعالى والله بكل شئ عليم ولا يعلم ربك احد
لان الله لا يعلم الناس شيئا واجاب السيوطي
بان هذه الآيات في غير الاحكام الفرعية والظاهر
ان مراد البلقيني وضربه انه لم يوجد فيها ورد في
الاحكام الفرعية ثم رد السيوطي بان قوله تعالى حرمت
عليكم امهاتكم لا خصوص فيه مع انه في الاحكام الفرعية
ولعل ان قولهم محمول على الباتة وذكر في مقامها
الحكاية للتفصيل النادر بالعموم ولهذا تراهم يقولون نادرة
لم يوجد العام البات على عمومته ونادرة هو عزيزة نادرة

والفصل في احكامها
اصلاح ما نادر على ما يشترط
على بعض ما نادر على ما يشترط
موسد وقد يعان من صلاوة
انما تصرف بعض من صلاوة
وقد يعان على قصر الخط
شادد عام او خاص
وقد يعان على قصر العام
العم على بعض من صلاوة
غيره متعلقا او غير متعلقا
انما يفيد وهو المراد منها
الكل

انما هو عزيزة نادرة
البيان في ذلك كلامنا
ما من عام الا نادر
البيان في ذلك كلامنا

کما كان قبل ان المخصص غير مستقل
 كالاستثناء والصفة والشرط والغاية وبدل البعض

المقتض هو يوجب قصر الحكم
 على بعض متناول نحو جازي الكلام
 الا يزيد بخلاف المنقطع فانه
 لا يخص صدره

هو يوجب قصر صدر الكلام
 على بعض المتناول نحو انت
 طالع ان دخلت الدار
 م

قوله بدل البعض هو يوجب القصر على بعض المتناول منه
 نحو جازي القوم اكثرهم قال في الحاشية عند بعض
 هو اشارة الى ما قبل من ان المبدل من ليس مقصور
 في الافادة انما المقصود البدل فلا ضرورة لانه بناء على
 ان يكون العام مقصودا بالافادة في المقام او الى
 ما قبل من ان بدل البعض في حكم الاستثناء فلا وجوب لافراد
 بالذکر وكلها خاليان عن التحصيل اما الاول فلان
 الكلام في بيان صور قصر العام بغير المستقل
 مطلقا سواء كان العام هو المتناول بالافادة او لا وكون
 المبدل منه في حيز السقوط بعد بيان البدل غير
 متعلق بالبحث على ان المختصين كالمختصين في قولوا
 ان المبدل منه في غير بدل الغلط ليس في حكم المهدر
 بل هو للمهدر والتوطئة وليفاذ بمجموعها فضل في كبد

ومن تخصیص التبصی والمجنون من خطایا
 الشریع او بالکلام المستراخی فانه نسخ

بالتبصیر
 بالتبصیر

ای تخصیص العام واخراج بعضه
 بالکلام المستقل المزانی
 م

کقول تعالی وقد علی الناس حج البیت من استطاع
 الیه سبیلاً فان المجنون مشاع دخول لقة فی الناس
 قد احسره العقل بحزم العقل با متاع تکلیف من لا ینهم
 الخطاب هذا لانهم عند من قال ان یغیر مناهم التکلیف
 مطلقاً حبساً کان انما هو بالشرع لا غیر و سببی ان
 نقول تحقیقه وزعم قوم منهم ان فی علی ما ذکره
 السبکی وغیره انه لا یجوز التخصیص بالعقل و تمسکوا
 فیہ بوجوه لا یعزو بها ولطهور ما فیہر والمصوبه یفصح
 فی بعض ان فی غیره منهم شارح المنهاج الی رفع
 النزاع بن الغریبین فقال بعضهم الخلف فی المسئلة
 لفظی فان احدا لا یزاع فی ان ما بسی مخصصاً خارج
 و انما النزاع فی ان اللفظ یل یستعمل من لا یستی
 العقل مخصصاً برمی ان اللفظ لم یقبل ذلک ۱۹

و

فان علم المخرج المنسوخ ^{يُحذف} قطعي في الباقي

والأقنى ^ب الجميع ^و وظني في الباقي ^{عطف على قوله قطعي}

ان كان مستقلاً ^{متصلاً} ^ب ^{ان} معلوم المخرج ^{المتصل}

بعض العلم الذي خص منه البعض بكلام مستقل موصول
يكون مجزئاً في الباقي ان دل ذلك العلم على خارج
بعض معين كذا لا يكون قطعياً في جميع الباقي بل ظني يمكن
فيه الشبهة اما ان حجة فلان الصحابة والسلف اتفقوا
بالعمومات المخصوص من البعض بكلام تام موصول فثابت
من غير تكبر فكان اجماعاً ولان تناول الباقي بغير
التخصيص باق وجوبه العام فيه انما هو باعتباره ولهذا
لو قال اكرم جميع بني نعيم فلاكم فلانا وفلانا فترك
احدهم من عداها بعيد عاصيا واما تكلمين الشبهة فثابت
خروج بعض احسن من الباقي بتعليل ذلك المستقل
اذا الاصل في النصوص التعليل ولما نفع ههنا منه
واذا ادركت العلة فاحتمال الغير ثابت لما جاز تراحم العمل

كما كان لان ما يورث الشبهة
في منه المخرج وهو احتمال
التعليل منتف ههنا لا شائع
كون القياس ناسخاً م

اي وان لم يعلم المخرج بالعلم المتراخي
فالعلم قطعي في الجميع م

ولانا ثبت ذلك العلم اذ الجمل
لا يعارض المعلوم فينقض هو
في نفسه ويكون العام قطعياً
في جميع ما يتبادر ولا يخرج
فلان لا اعتبار لاهتمام ظاهر
العبارة ووقع التخصيص في
في هذا القسم ايضا م

الشبهة
ان لم يثبت الاستقلال
بالعلم
والمعنى
المتعلق
بالمعنى
المتعلق
بالمعنى

قوله وفي الكل ان لم يعلم وفيه نظر الظاهر انه ليس بحجة ان لم يعلم المخرج كما ذهب اليه الجمهور
 وخصه اقوال الاقوام في هذا المقام على ما كتب الاعلام انه لا نزاع في ان العام اذا قصر
 على بعض ما يتبادر بغير مستقل يكون حجة ان كان المخرج معلوما او لا يكون حجة ان لم يكن معلوما
 الا عند ابي ثور ففي رواية منه ان العام المخصوص ليس بحجة مطلقا خص بمقتضى او بمقتضى
 انشاء عن الباقي اولا وفي رواية منه ان العام المخصوص بكلام ليس بحجة الا في اخص المخصوص
 اذا كان المخرج معلوما كالسحر لكرسي وعبد الله الجوهري وعيسى بن ابيان مجله فيما سواه
 مما جاء في ابي ابيان على ما حكاه صاحب التحرير وصاحب التقرير واما اذا قصر كلامه على
 فعد الجمهور حجة فنية في الباقي ان علم المخرج والا فليس بحجة اصلا الى ان يبين المخرج وقبل حجة قطعية
 في الباقي ان علم والا فليس بحجة وعند فخر الاسلام حجة فنية في الباقي ان معلوما وفنية في الكل ان يكون
 وعند الشيخ ابي المعين من وابن بريان من الثانية حجة قطعية في الباقي ان معلوما وقطعية في الكل
 ان يكون وعند ابي عبد الله البصري ان كان العام مبنيا على حجة والا فلا وعند عبد الجبار ان لم يكن
 مجله قبل التخصيص حجة في الباقي والا فلا وعند البجلي ان خص بمقتضى ليس بحجة اصلا وعند بعض
 حجة في اقل الحجج وليس بحجة فيما نؤسره في ههنا وفيه ان التخصيص يقع في الاخبار

من حيث معنى اللفظ نقصان
المعنى الذي من انباء عن كمال
مادة اللفظ في بعض افراد
اللفظ العام فيكون اولي به
الاخر فيخص به م

وكماله ما انباء مادة اللفظ
فيكون اللفظ اولي
بالبعض الاخر فيخص به م

ولفظة في ان اتفق كل منها
وحسب وج بعض مجبول القول
ما يشاء له صاحب القول
وهذا القول ما ذكره صاحب
الميزان بقا شرح المعنى في
الحس وحمل قوله وقيل على قول
من قال ان العام المخصوص
بمعنى مستقل معلوم المتخرج قطعي في
الباقى بربط القول ان كان كلاما
مستقلا بعينه ا

او نقصان بعض اللفظ
لي حر او زيادته نحو لا باكل فاكهة
وقيل دليل قطعي ان المخرج معلوما

ولا يثبت له لا يقع على الغيب والربط والرا عند
ابن حنيفة رحمه الله تعالى لان كلامها وان كان
فاكتة لغة الا ان فيه معنى زائد على النكته اي
التكثير والتعميم المبني عن السببية والقصور في
المقصود الاصل من المأكولات وذلك المعنى الزائد
العندائية وقوام البدن به وبعضهم قالوا انه صك
للغذاء والدواء والتعميم ايضا فيكون هذه الزيادة
موجبة لنقصان معنى النكته فلان اول اسم
الفاكتة عند الاطلاق وهو مخرج في ان التخصيص هنا
لغة النقصان ولا يخفى ما فيه من ان كتاب لا حاجة له

لا يقع على
النقصان

لا يقع على
النقصان

وَأَمَّا التَّخْصِصُ بِفِعْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَوْنُهُ وَقَوْلُ أَصْحَابِنَا
الْإِجْمَاعِيُّ وَبِهَذَا هُيَّئِ الصَّحَابَةُ زُجَّجَ إِلَيْهِمُ
الْمُسْتَقَلُّ

اى التخصيص بكونه من الله تعالى عليه وسلم وتقرره
 لما يستلزم خروج بعض العام من حكمه كعلمه عليه السلام بغير
 مخالف لهم في مجلس نزوله او صدوره ولم ينكره
 وتخصيص العام بفعله وسكوته ابتداء جازا الا انه عند
 من قال بعلية العام كبعض منا ومن الشريعة انما يجوز
 اذا كان كل منها مشهورا او متواترا مقارنا للعام ان كان
 العام متواترا او مشهورا والا فلا يذم الا المقارنة
 وان انتفى المقارنة يكون التامخا منشا وعند
 من قال بظنية كبعض منا وجمهور الفقهاء يجوز
 مشهورا او لا مقارنا او لا من المولف

از بنی مذہب
مجاہدین
خلاف العی
العام فی بعض
انفس اود
بحکم علی دود
سنة مقادیر
لعمام عند
من اتج به
تقصید وبقوا
کون ضل
التحابی
الخالف
للعموم مخصاً
اذا عرف
علم بالعم محلا
على علم بالمقدار
المخصص للمقام
كذا في
النحو
ان الملوك

اجماع بان علی
 بعضی زمان الاجماع شرع
 ولا تخص مع الشرع من تخصیص
 الاخر بان علی ما یجب
 فانهما فوجوا
 اية القذف فاما بعد فاجوا
 ثمانین جمله لیس الاجماع وید
 علی بعض الثمانین بالاجماع
 علی بعض ان التخصیص بالاجماع
 نظر والتحقیق ان التخصیص
 انما یكون تفصيلا لخاصة فقول
 اهل الاجماع وعلیم انفسه انفس
 العام یكون نبأ علی
 التخصیص علی لعل یستدل
 انفس غیر قابل للتخصیص كان ذلك
 انفس متبعا لنفس ان الاجماع
 لا شاع علی اهل
 انفس انفس من غیر
 علی خلاف انفس بان حکم
 علی ما یخ ل و من اجل بانها
 بان الاجماع لا یكون ما یخ و انما
 انما یخ بانفسه الاجماع ان
 ولهذا قال بعض المتخصیص بان
 اطلاق قول بان الاجماع
 محضاً ولا یصلح بانها مجرد اصطلاح
 منی علی ان النسخ لا یكون بغير
 انسخ والتخصیص لا یكون بغير
 من العرف و الحسن و غیرهما

والتخصيص بالنية كنية طعام دون طعام في نحو

قوله ^{الذي لا يملكه الله} ان اكلت طعاما فكذا ليس بصحيح

في ظاهر المذهب مطلقا وصحيح ديانة

عند ابي يوسف وقضاء ايضا عند

الانحشاف وتخصيص العام باسباب

النزول واسباب الورد ليس بجائز

قال صاحب الاشارة تخصيص العام بالنسبة مقبول
ديانة لا قضاء وعند الانحشاف بيع قضاء ايضا فلو
قال كل امرأة اتزوجها فوطا لن ثم قال نويت
من بكرة كذا لم يبيع في ظاهر المذهب خلافا
للعنف وما قاله الانحشاف مخلص لمن خلف ظالم ولا

لا يترك موجب البينة من
غير موجب يعتقد وعمل
بالكوت عنه مع ترك
العمل بالمقصود ولا يخفى فساد
م

قال شمس الائمة اكلوا في انحصاف
رجل كبير يجوز ان يغتصبه
ب

المذهب في دفع نية في النية وانما يقول الانحشاف في انحصاف
كراهة الورد لا يجزئ ثم قال ولا يقيم انحصاف بالنسبة فلو انما انتهى

ثم عند كون الباس في نظائنا يخص

بجبر الواحد ولو مفصلاً وبالقياس

وان لم يجز ابتداء القطع

العام الموقوف للمدح او الذم بل هو باق على عموم اوله
قبل قسم

لان تخصيص الظني بيان تفسير لا بيان تغيير كتخصيص القطع
والظني يفسر بالظني كجبر الواحد والقياس دلالة
في كون المفسر متراجها بخلاف المغير فانه اذا
انفصل يكون ناسخا لا مغيرا ولهذا شرط في
المخصص المغير وهو المخصص ابتداء المقارنة
والاتصال كما سبق من الملوك

الذي كان العام يخص
الظن

اما القيد العام بحسب الزيادة
فانه من المذبح او الذم بل نعم
لا يستعمل في الحكم
بحسب الحكم بحسب الزيادة
فثبت به الحكم بالعدم
فالم يمتنع مانع من ارادة العدم
بل مع اوله ولا يغير

بمع لانه عام بعينه وضمه ولا منافاة
بين المدح والذم وبين التعيين كثبت
الاعتبار بالمتخصصين
فالاولى من الحكم بحسب الزيادة
فقاله او ملكك بحسب الزيادة
مع كونه موقفا للمدح وبقدر نظر

اي نه عدم وليس فيه شئ من
الاتفاق بل الاكثر على خلافه
على ما خرج به غير واحد من
المحققين كالقاضي في عقد
وغيبه وقبل يتوقف
الشيء ان يبين الحال لا يجر
ان يرجع هذا القول الى الثاني

فانهم

بهم بل ينزع الذي لم يبين لولا
بغيره هو على عموم ويقتصر
على ما سبق له على ما سلم من
المعارض يحصل الموت والمقصود هو
الاشارة الى قوة عموم ما ليس
مستوفيا لها عن عموم ما سبق لها
لا بيان موافق عموم على التفسير
فكان قال هو باق على عموم
كالعام الذي لم يبين له غيره
اذا عارض عام آخر غير مستوفى
فائدة قال الناجي ابن السكيت
المستوفى مقصورة على ما سبق لها
بل هو عامة في كل ما سبق لغرض
استمر

وقبل لا حتى ادعى الاتفاق فيه

والاصح نعم ان لم يعارضه عام آخر

لم يبق له والآفة

اي لا يعم لان الكلام سبق للمدعي او الذم وقد شاع

وعمد فيها التجوز والتوسع وان يذكر العلم بلا ارادة

العموم بما لفظ او عسرا او وهو مردى عن الكثرة

وانت تعلم ان كثرة وقوع التجوز فيها بناء على الترتيب

لا يقتضي التجوز وعدم التقييم عند انتفاؤها ولا يخرج

اللفظ عن مسئلة العموم والتخصيف لا يقال قصد

المدعي او الذم بناء على قصد العموم لانا نقول من اين
ذلك بل التقييم يقع في الغرض منها ولو سلم فاشكك
في عدم منافات العموم لها بل المباعدة
يحصل بكل منهما وقد يقال مبنى النزاع ان الدلالة بل يغير

والعلم اذا لم يبين له غيره
فانما هو على ما سبق له
فانما هو على ما سبق له
فانما هو على ما سبق له

فانما هو على ما سبق له
فانما هو على ما سبق له
فانما هو على ما سبق له
فانما هو على ما سبق له

فانما هو على ما سبق له
فانما هو على ما سبق له
فانما هو على ما سبق له
فانما هو على ما سبق له

واعلم ان العام المراد منه المخصوص
غير العام المخصوص لان الاول لا يراد
فيه شمول الجميع لامن جهة تناو
اللفظ ولامن جهة الحكم واثنا في براد فيه
الشمول في اللفظ لاني الحكم ولان الاول
مجاز اتفاقا واثنا في اقوال

على ما سبق و هذا الفرقان ما ذكره تقي الدين السبكي
حيث قال ان المراد به المخصوص هو العام اذا اطلق
به بعض بانماؤه وهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله
والذي يظهر انه مجاز قطعاً بلا خلاف والمخصوص العام
اذا اريد به مخفاه مخرجاً منهم بعض افراده فالارادة
في ارادة الاخراج وفي الاول ارادة الاستعمال ولا يشترط

از قلم جوید
 بین اہل کتب
 بگرد عالم و اراذلہ خاص
 حوالاتی
 دہو لاسے
 بغیر حق منہ بعض ام

ہذا الارادۃ الاولی الفطریۃ نہکث الارادۃ والنقص ہر محل الاختلاف نہی
بہذا الارادۃ کریمۃ العالیہ بالنقص منہ فی الالباب ہے
وہیجہ باطنی بہ فاعلم انکلیب ونامہ جہاد الہی

فان دربنه لغبنه و انما قد تملك
عنه ذكره البلقنه وتبعه
السيوط كاتبة السجدة الغريبن
الاولين كنه عطا هـ
مشكل اذ سرية اثني
قد تكون عقلية محضة كقرينة
الاول وسرية الاول قد يكون
لفظية ونحوها كان في وان
جواز الانكسار في ان في
ليس على الحلاق م

ولان سرية الاول لغبنه ولا يتك عنه
بخلاف الثاني ولان الاول يراو به

الواحد اتفاقاً والثاني في خلاف

نحو قوله تعالى قال لهم الناس والعاقل
هو نعيم بن مسعود

الاجمعي في النسخة و اعراب من خرافة و كنه النجوز
على ما ذكره السيوط فيام الواحد مقام الكثير في ضبط
المؤمنين عن طاعات ابي شيان ولا يجدر ان يقال
ان الاول يعين فيه علاقة التردم ويستد عليها ولما
ان في وان الاول يقع في اللفظ الذي
ورد عليه الاستغراق كجوان مراداً منه الانسان
في قولنا كل حيوان لامن حيث كونه مستغرقاً بل مجرد
مفهومه الذي اذا دخل عليه ما يفيد الاستغراق يكون

ولان الاول
يكون في
الاجمعي في
النسخة و اعراب
من خرافة و كنه
النجوز

استغراقاً
لجميع
الحيوان
فان
الاول
يكون
مفهومه
الذي اذا
دخل عليه
ما يفيد
الاستغراق
يكون

تمت

العام الباس في مطلقا مجاز عند الجمهور
 بزيادة التوضيح

من الاشاعة والمقرن واختاره بعض مناهج
 ابيدع والتحرير والبعض الهندى وابن الحجاب
 وايضا دس قالا اولوكان حقيقة في الباس
 كما كان حقيقة في النظر كان مشتركا بينهما والهم متف
 لان فيه ترجيح الاشتراك على التجوز ولانه لو اشترك
 لم يكن ظاهرا في الموم والاستفراق وكما من فيه
 ولما يان ان الخصوص انما يفهم بغيره كسائر انواع المجاز
 فيكون مجازا كالكس والجواب عن الاول انما لانتم
 ان العام بعد التخصيص يراى بخصم الباس
 حتى يكون معنى اخر ديزم من عدم مجازية الاشتراك
 انما لانتم ولو لم ارادة الباس في فلانتم انه لو كان حقيقة
 في لكان مشتركا لفظا وانما يلزم لو كان ذلك بوضع
 ثمن واستعمال ثمن وانما لو كان ارادة الباس
 بالاستعمال الاول الطارئة عليه عدم ارادة البعض

بزيادة التوضيح

اشي من الجمع فلا يلزم ذلك ومن انشأ في ان كون التخصيص محددا بالقرينة
 انما يوجب كونه مجازا في الاستعمال في التخصيص من حيث هو وانما لا يوجب
 العام في صفة الاول وطرح عليه عدم ارادة البعض في مجازية ذلك بوضع
 مفعولا على ان الباس في مجازية كونه مجازا في الباس في العام بوضع
 انما يوجب

وحقیقہ من حیث التناؤل وقیل مجاز ان شرط الاستغراق فی ما ہتہ العالم

الحی من حیث انة متناول له وخصیص مراده ان العالم
المختص بالمستقل کان مجازا من جهة ان ما
لیس موضوعه الاصلی وکان حقیقہ من جهة انة
باقی اصل وضعه مثلا ان دلالة لفظ الرجال بعد
التخصیص علی الباقی باصل الوضع واول الاستغراق
ولبت بوضع ثانی الا انه لما خرج بعضهم الی اعلی
من اصل الوضع وقع التجوز بالقدرة المخرج والما
علی الباقی ولما کان تناوله ابا سے متناہی
الوضع الاصلی والاستعمال الاول کان تناوله کتناہی
قبل التخصیص بلا تعیسیر فکما کان اللفظ حقیقہ بالنظر
الی تناوله قبل کان حقیقہ بالنظر الی تناوله بعده اذ
لا اثر لتخصیص فی حق تناوله ابا سے اصلا بقی اللفظ
حقیقہ بالنسبة الی الباقی من حیث التناؤل وما قبل ۳۱

ان الحقیقہ
والمجاز والکلم دون العلم
منه الطعن ورفعه بان لا نقول بحقیقہ
والکلمین واما انما نقول بحقیقہ
الکلمین واما انما نقول بحقیقہ
اللفظ العالم المختص بالکلم
حقیقہ باعتبار مجاز باعتبار اللفظ
الواحد فی المعنی الواحد يجوز ان یکون
حقیقہ ومجازا لکلمین وقد قال
صاحب التلویح فی فصل المجاز ان
اللفظ الواحد بالنسبة الی المعنی
الواحد یکون حقیقہ وان خالف
من جهة واحدة ایضا وان خالف
نفسه واکثر فی فصل العالم
وقیل نظر اذ جهة التناول لا یصح
کون اللفظ حقیقہ بل مدارها
الاستعمال فان استعمال
العالم فی الباقی فقط فلیس بحقیقہ
اصلا وان فی الجمع فلیس
بمجاز اصلا والمفروض وحده
الاستعمال

والا فحقیقہ کے منہی التحصیل

۱۔
 وکان ہذا العاقل زعم ان ہذا الاختلاف منہی علی الاختلاف
 نے اشراط الاستغراق فی العام وان منہی التحصیل
 اما مع یقرب الی مدلول العام اولیٰ شہ علی الاطلاق
 وکلا ہما لا یقول علیہا بل الحق انہ خلاف مبتدا اذا
 کثر مشرطی الاستغراق ایضا علی ان حقیقہ وان
 منہی التحصیل بسا ذکر علی الاطلاق کا سببی وکلا
 اہم احرمن وبعض من حقیقہ فی ناولہ و مجاز
 نے الاقتصار علیہ وقال القاضی عبد الجبار
 حقیقہ ان کان بشرط او صنف لا استثناء وغیرہ
 وقال القاضی حقیقہ ان کان بشرط او استثناء
 لاصنف وغیرہ وقیل حقیقہ ان خص برلیل لفظی انصر
 او افضل والا فجاز وقال ابو الحسن البصری حقیقہ
 ان غیر مستقل و مجاز ان مستقل من عقل وسمع وہو
 مختار الایم فخر الدین الرازی سے وکثر من لکھا خیر

ان کا کہنا ہے کہ
 حقیقہ کے منہی التحصیل
 کا سببی وکلا

والحقیقہ

والحقیقة نقولوا عن ابي بكر الرازی احمد المخلص
 منا حقيقة ان كان البا نفي جمعا مطلقا والا فمجازا والممكنة
 والث فية نقولوا انه حقيقة ان البا نفي غير منحصر
 اى كثره يفرض العلم بفردى والا فمجازا فان قلت
 ما فائدة الخلاف قلت ذكرها فيها وجوها الاول ما نقله
 شمس الائمة عن الكرخي من قال باه حقيقة بمعنى
 الاستدلال ومن قال باه مجاز لم يقل بمعنى الاستدلال
 لان المخصص يجعله مجازا فلو بقي محسوسا في الباقي كان
 حقيقة ولا وجه للجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد
 الا ان يكون اخص المخصوص معلوما فيكون ثابته لكونه
 منضاه انتهى وفيه شبهة الثاني قريب منه وهو
 ما قاله تاج الدين والعراة ان من قال حقيقة
 اجمع به في الباقي جزما ومن قال بخلافه
 اختلفوا في الاجتهاد به والمحققون على الاجتهاد
 به ايضا وفيه نظر الثالث ما قيل ثمة اختلاف
 صحة الاستدلال بعدم الباقي وفيه ايضا نظر ولا بعد ان ذلك

بحر تحصيل التميز بين ما فيه من فائدة الحكم
 الحقيقة كجواز التميز عن البا نفي المسمى آخر مجازي أو مجاز
 احكام المجاز ويظهر ذلك في موارد الاستعمال

وتموعن الاكثر جمع بنصب
اسے مدلول العام وقيل ثلثة

١
أي انتهى التخصيص إلى الغاية التي
يجوز أن ينتهي إليها التخصيص
ولا يجوز أن يتجاوزها انتهى

٢
كأن الحسين البصري وإمام
الحرمين والرازي وكثير
أصحاب الشافعي

٣
قالوا العام كالجمع في عادة
الانفراد فلا يتجاوز تخصيصه نظر
الجمع وهو ثلثة أم

٣
قد فرد بما فوق النصف كمن لا يمكن الاطلاع عليه
الآنما يعلم عدد انفراد العام وفرد بعضهم
بجوز غير محصور وعلى هذا لا يفرق بين
بما ذهب إليه البعض وصح فخر الدين الرازي
والبيضاوي من أن انتهى التخصيص إلى جمع غير محصور
وقد قال تعابرها صاحب جمع الجوامع قالوا لو كان
تخلت كل من في المدينة ولم يقل الا ثلثة
او قال اردت ثلثة عد لا غيب او مخطا قفنا
ولم سلم فانما بعد في العرف لان في اللغة واللام
في الصيغة لغة وبعد ذلك فالسبيل
لا يقوم في غير المستقل فلا تقرب اليه

اللفظ معنى كالرجال والنساء
او معنى فقط كالرطب
والقوم

١
وثلثة في الجمع ان يستقل وقيل

٢
اشيان ان يستقل وفي المفرد

كلاما اذ فيه لان الثلثة اقل الجمع فالخصيص يستقل
اللى مادونها يخرج اللفظ عن الدلالة على الجمع
فيصير ازاله وتبدلا وان الثلثة للجمع كالواحد
للمفرد فكما كان منتهى التخصيص للمفرد الواحد يكون
في الجمع الثلثة وان التخصيص بالمستقبل المتأخر
العموم والعموم عارض باللام ونحوه فلا بد ان يبقى
ما ثبت بنفس الصيغة وهو الثلثة لانها اذنا
على ما نص عليه محمد في مواضع من كتابه وهو قول
عثمان وابن عباس واكثر الصحابة والى حنيفة
والشافعية واكثر الفقهاء وائمة الفقهاء رضي الله
عنهم وقال عمرو بن دينار وما لك وبعض النسخة اقل
الجمع اثنان وعلى هذا القول قوله وقبل اثنان م
١٩
٣
ليطلب ادلة الظرفين من الكشف الكبير والصغير

والنوع

١٩ والتوضيح والتلويح وغيرهما من المبسوطات
 فان قلت اجمع على ما تنق عليه كلمات النجاة على
 ضربين جمع القلة واقلة الشدة واكثره العشرة
 وجمع الكثرة واقلة ما فوق العشرة ولا نهاية لاكثره فله
 هذا يعني ان يكون منتهى التخصيص في اجمع الكثرة
 السحادي عشر فلان ما ذكر على اطلاقه اجيب
 بانهم لم يعرفوا بينها في هذا المقام فدل بظاهرة
 على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة
 بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها وجمع
 الكثرة غير مختص وقال صاحب الطلوع هذا اوفق
 بالاستتمالات وان صرح بخلافه وكثير من التفات
 ورد بانه قد فسق بينهما اهل العربية بالطرفين المذكورين
 في السؤال ولا شك ان الاصول مستند من العرب
 فكيف يستقيم المخالف لما تقر فيها والاصوب
 ما اشار اليه اكثر من المحققين من انهم لم يذكروا الفرق
 بينها لكن بنوا كلامهم على ما استفاد من القرآن والعرف
 واهل العربية ايضا معترفون به وبيان انه مطع نظرهم

هذا هو الحق
 لا يجوز الادخال في القلة
 بها الاحكام والاشكال
 لا يجوز الادخال في الكثرة
 بها الاحكام والعرف
 رتبة يكون مجموع
 العشرة نظر والاصول
 الوضع وانما قال الامام
 النجاة في اجمع الكثرة
 الاصوليين في اجمع العرف
 فكلما في الاصول اية على
 اس المولى

والطائفة كالمفرد ^{مسألة}

العموم من عوارض الالفاظ ^{حقيقة} _{على ان يكون}

فإذا قيل لفظ عام صدق على سبيل
الحقيقة وبسبب المراد وصف
اللفظ به مجرداً من المعنى بل
باعتبار معناه المتضمن للكثير الغير
المحمور وهذا مما لا ينبغي
ان يردد وأما انه اطلاق المعنى
على الحقيقة او لا اختلف
فيهم

^١
أي منتهى التخصيص المستقل في المفرد العام الواحد
فيجوز اليه لانه لا يخرج لذلك عن الدلالة على المفرد الذي
هو اصل وضع المفرد هذا الذي ذكره المصنف في ذكره
صاحب التبيين من تبعه كصاحب المرات نظام من
فخر الاسم واتباعه وقال المحقق النجفي في كشف
المنار اعلم ان بخصوص يعنى ان يعنى الواحد فيهما
جس سواد كان منسباً صفة كارجل والمرأة اولاً
كالعبد والنساء والطائفة بحمل بخصوص لواحد
لامرأيتها صارت جنساً وأما الجمع صفة ومحمون كعب
ونساء أو معنى لا صفة كرهط وقوم فيجعل بخصوص الى
الثلاثة انتهى بعبارة وهذا يخرج منه بان الجمع اذا
كان استغنياً بان يفرقت بالهم فتنه تخصيص الواحد
وإذا كان عاماً مجرداً انتظام جمع من المسببات ^{١٨}

مثلاً

۱۸. ان يكون منكر فنتي تخصيصه الثلثة ومن ثم
 قال صاحب الخبر منها هو مطلقا على ما اخاره
 الحقيقة وما قيل لواحد فيما هو جنس والثلثة فيما هو
 جمع فمرا دسم الجمع المنكر صريح به وبارادة نحو
 الرجل والعبيد والنساء والطائفة بجنس
 وهو معظم العالم الاستغراقي وفيه الكلام واما الجمع
 المنكر فمن الخاص خصوص جنس حقيقة في كل مرتبة
 ثلثة او اكثر لانها ما صدقانه كرجل في فرد زبد
 وغيره ولم سلم فمفهومه لا يقبل حكم المسئلة اذ لا يقبل
 التخصيص كعموم المعنى والمفهوم على قبل انتهى وحاصل
 ان منتهى تخصيص العالم القابل له بالمستقل هو الواحد
 عند الحقيقة سواء كان ذلك العالم على صيغة الافراد
 كارجل او على صيغة الجمع كالعبيد فاكرودع
 هذا المذهب الذي اختاره المعبر من الحقيقة وتناول
 كلامهم الدال عليه والكلام يحتاج الى التحيز لانه ان كان
 العام حقيقة في ابياتى كما هو مذهب جمهور الحقيقة

قوله كما لفرد
 في الاطلاق
 على الواحد
 في نحو تخصيصه الى
 قال ابن عربى
 في جملة
 من الصواب
 رضى الله عنهم
 في قوله قد
 فلو لا نفر من
 كل قبيلة
 طائفة
 انها لواحد
 فصاروا ههنا
 مذهب آخر
 ذكره ابن عربى
 ومن بعده وهو
 انه ان كان التخصيص
 بالاستثناء دليل
 يجوز الى واحد
 وان بغير ما من
 المنصّل كالقصة
 يجوز الى اثنين

ولا ان استغراق
 اجمع بطريق الاستغراق
 اجماعا ليس انما يجب
 واثبت ان استغراقا فثبتا
 ان منتهى استغراقه ان كان
 في الجمع الاستغراقى هو مذهب
 مجازا ان استغراق اجمع بطريق
 بعضهم اذ كان استغراقا فثبتا
 استغراقا على العام الاستغراقى
 المفرد فثبتا على مذهب
 مطلقا الواحد فانما يجب
 مطلقا ثبوتها بانتهى خالص
 عن استغراق الاطلاق لا ينفك
 اجمع المستغراقى لا ينفك
 من جمع وانما هو مذهب
 من نعتهم غير ثابت
 ان المذهب

والا فلو كان
 الاستغراقى
 فلو كان
 الاستغراقى
 فلو كان
 الاستغراقى
 فلو كان

والا فلو كان
 الاستغراقى
 فلو كان
 الاستغراقى
 فلو كان
 الاستغراقى
 فلو كان

ادخلها وهو النونية والجمجمة لكونها مسجوع الواحد يدخل ان يكون
 ولما لم يكن الطائفة كانت علامة الجماعة فسرهم المعبران وقيل الطائفة

اسم الجماعة بطوف بالشيء ويحيط به واقلة اثنان او
 ثلثة وقيل الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون
 حلقة واقلة ثلثة او اربعة وهي صفة غالبية كانت
 الجماعة الحاخمة حول الشيء وردها بان مستبدا للاحاطة وحكمة
 فيها بعيد عن اللغة لا التطوف والطوف من الدور
 والشيء حول الشيء لامن الكون حلقته قال الراغب
 الاصفاة في مفردات القرآن الطائفة
 من الناس جماعة منهم ومن الشيء القطعة منه
 وقال بعض منهم قد يقع على الواحد فصاعدا وعلى
 ذلك قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين
 وقوله اذ همّت طائفتان فالتائفة اذا اريد بها
 الجمع فجمع طائفتان واذا اريد بها الواحد فجمع
 ان يكون جمعا وسكنه به عن الواحد
 ويصح ان يجعل كرواية وعلامته ونحو ذلك

مسلم

وقبل من عوارض المعاني

كذلك في الأصح ومجازا عند بعض

على ان يكون حسيته
كان من عوارض الالفاظ
م

على ان يكون مشتركا معنويا لا لفظيا قالوا العموم

حقيقة في شمول امر المتعدد فكما صح في الالفاظ

باعتبار شموله للمتعدد بحسب الوضع يقع في المعاني

باعتبار شموله معنى لأمور متعددة بالتحقق فيها عموم

المطر والنخس والقحط للبلاء يقال عم المطر وعم النخس

وعم القحط واورد عليه بان العام لابد ان يكون

امرا واحدا شاملا للمتعدد وشمول المطر ونحوه ليس

كذلك اذ الموجود في كل مكان غير الموجود في

مكان آخر وانما هو انسداد من المطر واجب

بأننا لانعلم انه يعتبر في اللفظ في العموم هذا القيد

بل يكفي الشمول سواء كان هناك امرا واحدا او لم يكن
ولو سلمنا للعموم بذلك المعنى ثابت في مثل صوت

تسمعه طائفة احدى في كونه
مسموعا لاسم وهو امر واحد
يعلمهم وكذلك المعاني الكلية
تصور بعوم محض الاتحاد التي
تحتها م

وقيل لا أصلاً ^{مُسْتَلْهِماً}
الفاظ العموم أما عام بصيغة ومعناه
هو اجمع المعرف باللام أو الاضافة

تَوَرَّ وَقِيلَ لَا اصْلَاحَ لِيَسْ مِنْ عَوَارِضِ الْمَعَانِي لَا حَقِيقَةً
وَلَا مَجَازًا كَمَا فَرَضُوا فِي الْحَاشِيَةِ وَهَذَا الْقَوْلُ بِنَظَرٍ
مُسْتَكْرٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَالِ الْعَرَبِيَّةُ لَيْسَ الْمُرَادُ الْمَعَانِي
الَّتِي تَلْفِظُهَا لَفَظًا فَانَّهُ لَا خِلَافَ فِي عُمُومِهَا لِأَنَّ لَفْظَهَا عَامٌ
وَأَمَّا الْمُرَادُ الْمَعْنَى الْمُسْتَقَلَّ كَالْمَقْصُودِ وَالْمُقْصَدِ وَنَحْوِ
عِبَارَةِ الْمَعْرِاحَةِ أَوْ أَحْسَنَ وَإِنْ لَمْ يَبْأَدِهِ مَا فِي الْحَاشِيَةِ
وَهُوَ أَنَّ الْعُمُومَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ حَقِيقَةٌ فَقَطْ لَا مِنْ
عَوَارِضِ الْمَعَانِي اصْلًا وَقَبْلَ مِنْ عَوَارِضِهَا أَيْضًا كَمَا كُنَّا
وَقَبْلَ مِنْ عَوَارِضِهَا مَجَازًا وَقَبْلَ لَا أَيْ لَيْسَ مِنْ عَوَارِضِ
الْأَلْفَاظِ اصْلًا لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ وَلَا مَجَازًا وَهَذَا مُذْهَبُ
بَعْضِ ذَهَبِ إِلَيْهِ الْبَعْضُ عَلَى مَا حَكَاهُ الرَّزْكَانِيُّ فِي

و ههنا قول آخر بعد و هو انه من عوارض الالفاظ
 الموضوعه بازا، الالعيان دون الموضوعه
 بازا، المعاني و مثل هذا تحكم بحسب الاستدلال
 ثم نقول الذي يظهر من دليل الفرقه الاول
 ان يكون النزاع في ان العموم بحسب اللغة
 هل يطلق على الالفاظ والمعاني اولاً وليس هذا
 من دقيقه الاصول ولا يتعلق بغيرهم بل هو
 امر لغوي يعلم بالرجوع الى اهل اللغة و استعمالها
 ولهذا ترى الاصوليين في ان المعنى هل يكون عاماً
 لم يعرفوا العام بما كتب في كتب اللغة بل خبروا
 واصطلاحاً على معنى آخر و انما النزاع بين الاصوليين
 في ان المعنى هل يكون عاماً بمعنى انه يصح تخصيصه
 و يجز عليه احكام العام المذكورة في كتبهم
 كما في الالفاظ العائنه ام لا و ظاهر
 ان دليلهم لا يتم حينئذ كما لا يخفى و قيل
 ان النزاع في لفظه اس المنوال

حيث لا عهد او بمغناه فقط واثبو
 اما بتناول المجموع بشرط الاجتماع

تو له لا عهد خارجا اي يجمع المرفوع باحد من الالفاظ
 العموم دال عليه اذا تجرد عن القرائن عند عدم
 تقدم ذكره وذلك لان الاصل عند الاموال
 في اللفظ ولو في الجمع هو العهد الخارج مجيلا
 حقيقة التعيين والتبميز الموضوع له اللفظ ثم الاستغراق
 لان الحكم على نفس الحقيقة والمأهية بدون الاعتبار
 الاستدلال قليل جدا في باب الاحكام واما العهد
 الذي هو متوقف على قرينة البعثة فالاستغراق
 هو المفهوم عند الاطلاق حيث لا عهد يكون عاما
 كذا في الحاشية والاضافة بعد الاستغراق
 كالتام حيث لا عهد يكون عاما كذلك واما
 ايضا اما بالقطع ان العلماء لم يزلوا يستدلون
 بنسب يوسفكم الله في اولادكم على توريب الاولاد

ان يكون اللفظ
 مطلقا
 ان يكون
 لا يقتضيه العموم
 المعنى
 اما العام بمغناه فقط
 منسب اليه

على العموم ومنه قوله عليه السلام قولنا في الشهادتين
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكم
 اذا قلتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد الله صالح في
 السماء والارض ومنه احتجاج ابي بكر رضي الله تعالى عنه
 بعوم حديث الأئمة من قولهم على الانصار عند
 قول الانصار منا امير ونكم امير وقبول الرذم العموم في
 محل الاجماع وامثال ذلك فاعتد ولم يقع
 الانكار من احد فانفرد الاجماع على عموم ذلك
 القفظ ولهذا قد صح الاستثناء من بلائمة والاستثناء
 في شمول معيار العموم لان المستثنى منه في الاستثناء
 المتصل يجب ان يشمل المستثنى بحسب الدلالة
 لكون الاستثناء لاخر اوجه او منه من الدخول تحت
 الحكم فاذا كان الاستثناء من المتعدد الغير المحصور كما
 في ههنا فلا بد من استغراقه ليثبت تناول المستثنى
 وغیره ففصح الاستثناء وههنا ابحاث فيه فلهذا
 اخران احدهما وبه قال ابو الحسن انه لا يفيد العموم

في الجنبس مطلقا احتمل العهد
 اولا وعنه الما ز ر
 لابي حامد الاسفرائيني
 وبه قال امام ابي بكر من اذا حمل
 الجنبس والعهد ولم يعم الدليل
 على احدهما فهو محمل محمل
 اس المولف

بجیٹ لو ثبت الحکم لو احد ثبت لدخوله
فنی اجمع کار موط والقوم والجمع

والانس والجمیع اور نیا دل علی عبید

الشمول ای مجتمعا و منفرداً

في مفردات الرغيب الرحمن بنغال على وجهين احدهما
للروحانيين المسترة عن الحسن كلها بازاء الانس
ففي هذا دخل فيه الملائكة والشياطين فكل كنه
جن ليس كل جن ملك وعلى هذا قال ابو صالح
الملائكة كلها جنة وقيل بل الجن بعض الروحانيين
وذلك ان الروحانيين ثمانية اقسام وهم
الملائكة والاشرار وهم الشياطين واطرافهم اخبار
والاشرار وهم الجن والسجته جماعة الجن م

[illegible]

۶
البرز الخالد
انسان و انسان
بالعرب
و ارجع
ذکر ابو جبر
۷

نخومن دخل هذا الحصن فله كذا او يستعمل

سبيل البديل اي منفردا فقط نخومن

دخل هذا الحصن فله كذا وعند الشين

ان بالحقه او لا خاص قيل هو المحار

وقد يقال خصوصه لارض البعد لا بنا في كونه عا

باصول كالعام المخصوص بخصوص الصفه ونحوها ولا نزاع في

هذه المسئله بل القولان من النتائج ناظر الى ان

الاعتبارين والتحقق ان لفظه كل ومجموع

ومن ونحوها عام وضعا وقد يخص بغيره عارضه

كما يفتن دخل هذا الحصن اليوم وحده قبل كل احد

وقد علم في العلوم الحقيقيه ان المخصوص بحسب

الوجود لا ينافي في العموم بحسب المعلوم كما قالوا في قيد

الكل بالكل لا يغيب الجزئية بل الوحده بحسب الوجود خارج

فلو دخل واحد فقط يستحق لفظا

ناما ولو دخل جماعة مع

او متعاقبين يستحق كل واحد

لفظا ناما ايضا م

بان لا يتعلق الحكم بكل واحد بشرط

الانفراد وعدم التعلق بواحد

احده م

فلو دخل واحد منفردا يستحق

القول انهم ولو دخل جماعة

معالم يستحقون ايضا ولو دخلوا

متعاقبين لم يستحقه الا الواحد

السابق م

اي لفظه اولاً م

فلا عموم لان الاول اسم لفرد

سابق غير مسبوق فحق دخله

تبين ذلك الفرد ولا ينافي

غيره فلا يعم م

ان قيل كل من دخل هذا الحصن فله كذا

ان قيل كل من دخل هذا الحصن فله كذا بحسب الوضع والعموم ونا صا بحسب

ومن العام المفرد المعروف باللام
او الاضافة حيث لا عمل ايضا
فارجوا

اي كالمجمع المعروف باحدهما واعلم انه عدس في كثير
من الكتب اجمع المضاف من العموم كالمجمع المحل باللام
ولم يعد المفرد المضاف كما وقع في التحرير
حيث قال اسما، الشرط والموصولات والمفرد
المحل باللام والكرة المنقبة والجمع والاضافة
موضوعة للمفرد حتى قال الصفي الهندي لم يبقوا
في الاضافة في المفرد لكن مقتضى النوبة بين الاضافة
والام التعريف في الجمع ان يكون كذلك في
المفرد وان زاده الرز كنه بانه قد صرح بالنوبة
في المفرد ايضا جماعة والصحح كون المفرد عام
بالاضافة كما ذكره المصنف حتى قال اللام الرازي
في الحصول ان المفرد المعروف باللام فلاضافة
عنده اذل على العموم من اللام على انه البعث وغيره

المضاف للمفرد
المفرد المعروف باللام

١٥
 اکثر المنبغة عموم النفي عن كثير غير محصور حسب حاج
 الى ضرورة و بهذا يحصل الوضع النوعي قبل وقوع
 دلالتها على العموم بطريق التروم عند الحقيفة لا
 التحصيل بالنية عند عدم فلو نوى معينا لم يسع فيه
 نظر قبلة دلالتها على العموم فبان احدها
 نفس ذلك وهو اذا كانت مستندة لنفي الجنس
 فقط نحو ما في الدار ديارا واحد اذا لم يكن هجرة
 مبدلة من واو وما اذا بنيت على الفسخ لم يكن كما
 لا انه نفي الجنس نحو لا آله الا الله وما دخل عليها
 من نحو ما جاني من احد فان ذلك نفس في عموم
 النفي باختلاف لكن هل استفيد العموم من لفظة من
 اذ كان متفادا من النفي ودخلت لفظة من لا كيد
 او تنصيص والجميع جوائا في و هو مذموب الاكثرين
 وقال العراسته بالاول حتى لو لم يصحها لفظة من لم
 تكن للعموم وثانها ظمير و هو بها سوى ما ذكر نحو
 لا رجل في الدار بالرفع فانه يجوز ان يقال بعن

٩
 بل رجلا وقيل لانفسه
 اذا بنيت على الفسخ ولكن
 انها للعموم في الحالين الا
 انها نفس في احد بها ظمير لا
 وقول البحر جاني والرحمة
 انها في حالة الاعراب
 ليست للعموم محمول على انها
 ليست لغائية كما صرح به غير
 واحد منهم ان الله

نحو ان شربت خمر انكدر لا اكل نحو
ان قلت حرياً فقلت كذا

لا عموم
اصداً من
فان قلت
م

لن من الشرط فانه وان كان خاصاً بصورة
كذا عام بمضاه اذ مضاه لا تشرى خمر اصلاً
لان الشرط في مثل للذين على تحقق نقض
مضمون الشرط فاذا كان الشرط مثبتاً يكون الكثرة
فيه خاصاً بقيد الايجاب الجزئي فيجب
ان يكون جانب النقيض للعموم والطلب الكلّي
بخلاف الشرط النفي فان الكثرة فيه عام بقيد
الطلب الكلّي فيجب ان يكون في جانب
النقيض للمخصوص والايجاب الجزئي
اي لا يكون الشرط المثبت من الكثرة النفيّة حكماً
عند فسخه من الشرط م

والموصوفة بصفة عامة أي من العام التكررة

والمراد بعموم الصفة كما نص به صاحب الكشف وغيره
ان لا يختص بواحد ويصح ان يوصف بها كل فرد
من افراد نوع من الموصوف كقوله رجل كوفي يصح
ان يوصف بهذه النسبة كل رجال الكوفة
والمراد بعموم التكررة الموصوفة بها ظهورها في العموم
عند النكح عن القرائن والموانع بينه اذا بقيت
مع نفسها وتجردت عن الوارض يستفاد منها العلوم
بالنظر الى اصل اللغة واما اذا تعذر العموم
عقلا او حسا او عادة او غير ذلك مما يقتضيه
ارادة المخصوص من القرائن والمخصصات فلا كلام
في خصوصها كما هو شأن سائر الفاظ العموم
فلا وجه لما قيل عموم التكررة الموصوفة بصفة
عامة في غاية الفساد للقطع بان تون اكرمت
رجلا عالما لا يدل على اكرام كل عالم ولا نزاع لاحد

ان في من

ان فی من حلف لا کر من رجلا عالما ببر باکر ام عالم و
 انشی لان ما ذکر مما یغدر فیہ العموم غفلا وحسا
 ولا کلام فیہ و عدم ظهوره فی العموم مع قطع النظر
 عن کل شیء سوی مفهوم الاصل فظ المنع علی انه مع
 بصيرة الاستثاء بان یقال لا کر من رجلا عالما بالارادة
 وان عدم النزاع فی صورة البین لیس بغیب
 ما هو بصدره لان الایمان بمنیة علی العرف
 والاستعمال لا علی الخفا بقی اللغویة كما صرح بالارادة
 ونص علیه المشایخ وما هو بصدره اصل اللغة وانه
 انما یرد اذا قلنا با طرا عموما ولا یزوم ذلك
 من عداه فی خصال الفاظ استغلت فی العموم
 حقيقة و لهذا قد صرح کثر من عداه من الفاظ العموم
 بان عموما اکثری لا کلمة و هذا لا یغیر بناء الحكم علی
 عموما اذا خلت عن العوارض اذ المفرد ملحق بالایض
 وقد یستدل علی عموما بوجوبین الاول نحو قوله
 قالے و لجد مؤمن خیر من مشرک و قول
 معروف خیر من صدقة للقطع بان العموم مقصود

ههنا و منبادر و اثنا نے ان تعین حکم بالوصف
 مشتقا کان اذ فی معناه ظاهر فی کونه علی ذلک
 حکم فیکون ظاهر فی العموم یعنی ان یفیع حکم فی
 کل فرد من اشخاص تلك التکرة التي انصفت بتلك
 الوصف و الحق ان هذا انما یفید اذا صح ذکر ذلك الوصف
 للعينة و هو اکثری لا یحکم بقوله لا اجلس الا رجلًا جائلاً
 ولا ضربیه كما سبق و بعد هذا لا یخلو عن محنة
 از جو علی تعزیر صحتہ یقتضی عموم کل تکررة
 مشتقة سيما اذا كان مأخذاً الاشتقاق ملا یما للحکم
 صالحاً للعينة و لم یقل به احد قبل قبل عمومها متعلق
 بغیر النجر و الجسنة او بیکلمه ای او با تکررة المشتقة
 من النفی ورد بعموم الدلیل و وجه بان مراد طراً
 عمومها مختص بتلك النصوص و فی غیرها عمومها
 اکثری لا یحکم و فیہ ما فیہ فان قلت التکررة
 الموصوفة مقيدة و المقید من اقسام الخاص
 و يجب بان خاص بالنسبة الى المطلق الذی لا ینبغي

و انک التیید عام فی افراد ما یوجبه فی ذلک
 ان یؤید

أما كونها
من العام

نحو لا جالس إلا رجلاً عالماً قبل هذا
عند من لم يشترط في العموم الاشتغال
ويعرف بما انتظم جمعا من المسببات

فالمتنوع عام لعموم وصفه لأن العلم ليس مما يخص
بواحد من الرجال ولهذا لو حلف لا جالس إلا رجلاً
عالماً لم يحنث بجالسه عالماً أو أكثر جمعا وتقريرا
بخلاف ما لو حلف لا جالس إلا رجلاً حيث يحنث
بجالسه رجلين ووجه الفرق بينهما ما أشار إليه
الأئمة من أن الكثرة إذا كانت غير موصوفة
فلا استثناء باسم الشخص فينادل واحدا وإذا كانت
موصوفة فلا استثناء بعنقه النوع ويتفهم بما ذكره الشيخ
أبو المعين النسفي أن الحكم في الكثرة الموصوفة متعلق
بالصفة دون الذات لقول اعتبار الذات
بدون الوصف وصيرورتها معتبرة لوجود الصفة فلما

والمتنوع بالذات
دون الذات
دون نوع الذات
الفرق إنما يفسد انتظام
الفرق أصلا حيث لا ينفرد
وغيره من غير هذا
سواء استثنى أو لا وروايت
وذلك على عموم الاستثناء
غير أن العموم إن كان
الاجاز وان عموم الوجوب
الوجوب

والنكرة في الاثبات قد تعم ان لا تثبت
 كما في قوله تعالى فيها فاكهة
 ونخل وزمان وتقرين المقام نحو
 علمت نفس في وجه

وحيث كون نفس في معنى العموم بلا اعتبار نفى يكون
 حاصل علمت كل نفس وفيه اوجه آخر والحاصل
 ان النكرة موضوعة لفرد مبهم من الجنس فله من حيث هو
 لا تفيد العموم في الاثبات بل هي فيه للاطلاق
 الا انه لما كان فيها معنى الجنية قد يكون القصد الى
 مجرد الجنية دون الوحدة بالنفهم سرية لكون
 المقام لاثنتان فتم لوجود الجنس في كل فرد وقول
 المشايخ النكرة في الاثبات تخص انما هو في النكرة

المجردة عن القرائن ولا حاشية
 الى ان يقال ان قولهم
 محمول على الاكثر وقيل هي
 في الاثبات لاجم اصلا زعماء بانها
 للوحدة والافراد والعموم يتبع
 الوحدة واما النفس في علمت
 نفس فتمرة خبر من جرادة فالأمر
 الجنس مجازا ولوجود الجنس
 في كل فرد وبشمل الحكم كقوله
 الافراد وهذا لا يسمى عموما لان
 هذين اللفظين اريد بهما الجنس
 بخلاف الامر موارد متفردة
 ونقل ابو البركات النفي
 عن المحصول ان النكرة في
 الاثبات لا تفيد العموم اذا كان
 خبرا نحو جئتني رجل ان كان
 امرا فانادى بالعموم عند الاثر
 انتهى ولا يخفى ان هذا الفرق مما
 لا يساعده اللغة ان المولى

هو تقدير النعم
 اذ لو كان النعم
 بوجه من الوجوه
 لم يكن لاثنتان
 كثر في خبر
 ما قل عن عبيد
 انما كان
 انما كان
 انما كان
 انما كان

والمعاد المعروف حين الاول والمعاد
 المنكر غير الاول وذلك اصل قديع
 عنه لما نفع كما في قوله تعالى في السماء
 اله و في الارض اله و انما البهكم
 اله واحد حيث اتحدنا فيما وانزلنا
 عليك الكتاب باسحق مصدقا لما بين
 يديه من الكتاب وهذا الكتاب انزلنا
 الي قوله تعالى انما انزل الكتاب
 حيث تعابرتا فبهما

اللفظ المذكور اولا
 معرفته كان
 او كونه اذا
 حال كونه معرفته
 بانهم اولادنا
 هو
 ان يكون المراد
 بان
 عين المراد بال
 حق على العهد
 النجاسه
 التي هي افاض
 م

فان قيل
 الاول والآخر
 الاصل هو التعريف
 بناء على كونه معهودا سابقا
 بناء على كونه متداول واحد فبين
 التكرار وان التكرار الثاني
 فلو انصرف الثاني الى
 لغت من وجه فليكون في
 كذا ذكره اللفظ و في
 ذلك انما يعيد ان يكون الثاني
 متخذا لاول و غير متبعا
 لان يكون غير الاول وانما
 بناء المعام على الاستعمال
 مع كون كل منهما معاد
 بناء على المشور فالصواب
 الاصل ان المعرفه اذا اجبت
 معوقه او كلفه او كلفه
 معرفته ففقدت الاول
 كانت الثاني من الاول
 كانت الثاني من الاول
 اذا اجبت معرفته كانت
 غير الاول و قد صحت
 على طلب تفصيل

[illegible]

وَأَتَى نَكْرَةً قَعَمَ بِالنَّصْفِ

۱
 به بعضی اصفیاء الیه اذ کان
 کلاً غرضاً بلام التعریف و غیره
 و الا فلجرحه و بحال مرخولها
 بتعین و صفیاء المعنوی
 فاشیع ای الرجل عندک
 و جاز ای الرجل حسن
 کذا فی الخبر و به للشرط
 و الاستفهام کل مع الکثرة
 فیعبر بمطابقة التفسیر الراجع الیه
 ای افسد ادا و تیسر و جماد و غیره
 و ثانیاً لما اصفیاء الیه کای جرح
 بمکرم اگر هماد و مثل بعض مع
 المعرفه فیهما التفسیر الراجع
 الیه کای الرجلین تضرب
 احضریه م

العامة كما نص عليه محمد في الجامع الكبير والمراد بصفة
 هي المعنوية لا النحوية واللفظية والحاصل ان اى كلمة وعموما
 بعموم الصفة بحسب اصل الوضع قيل عمومها بحسب
 وضعها ابتداء للعموم الاستغراق للفرق الظاهر
 بين اعتق عبدا من عبيد في دخل الدار والفرق
 بين اعتق عبدا من عبيد في ضربك واعتق اى
 عبيد من عبيد في ضربك وفيه نظرا اما ادلا فلان
 الفرق الثاني منوع وفي الاول يجوز ان يكون
 من وجود من التبعية المحضة لارادة البعض
 من الجمع في الاول دون الثاني واما ثانيا
 فلان ثبوت الوضع للاستغراق بمثل ظهور في
 الفرق بل الظاهر ان عموم اى من عموم الصفة
 لكنها توفىها في الابهام بحيث لا يتعين مفعلا

واعتق التعميد
وخل الدار

صارت تسرینة من العموم حتی صار عمومها
 عند انصافها بصفة عامة مطهر وادلم یکن كذلك
 سائر التكررات ولهذا صار عمومها بالصفة العامة
 اکثریادولذلك خصت بالذكر مع اندراجها فی
 التکرة الموصوفة بصفة عامة ومن هنا نرى
 انها لا قسم عند كونها صفة نحو مرت برجل
 ائی رجل او حالا نحو مرت بزید ائی رجل بمعنى
 رجل کامل كما فی قوله اضاعوني وانی فنی
 اضاعوا وقد تبدل علی خصوصها بعد التضمیر
 المفرد مثل ائی الرجال اناک وبعثه الجواب
 بالواحد مثل زید او عمرو و هو تخفيف
 لظهور عدم منافاتها للعموم وبجریان
 ذلک فی کثیر من الفاظ العموم مثل
 ما ومن ونحوهما ان المولى

فقط ای صفت مذکر
الجمع چون اطفال
فمنه

وَمَنْ وَما شَرَطْتَهُ اَو استغفامیه
بشملان المؤمنین لکن من في العقلاء

فان معنی من جاسنے خود درم
ان جائنی زید وان جاسنے خود
و کذا ما اشترطتہ والاستغفامیه
ومعنی من فی الدار ازی
فی الدار ام عمرو الی غیر ذلک
فقد ل فی الصورتین الی
لفظہ قطعاً للفظین و کذا بشرط
والاستغفامیه کذا فی التلویح
م

ای لکن کلمہ من مطلقاً استغفامیه
او شرطیہ او موصولہ او موصوفہ
استعمل بحسب الحقیقہ م

فی التصحیح وان عاد الیها ضمیر المذکر نظراً الی ظاهر
اللفظ کما بشملان المذکر اتفاقاً فاعلم قوم ان کلمہ من
تختص بالمذکر بناءً علی غلبۃ استعمالہ فیہ وحکاء
ابن الدبان النحوی عن الشافعی وحکاء آخر
عن بعض الخفیفۃ وقال انہم مکوا بہ فی مسئلۃ المزدۃ
فجعلوا قولہ علیہ السلام من بدل دینہ فاقبلوه لاینبأ
والحق اثباتنا ولہا لقولہ قالے ومن یعمل من
التعالجات من ذکر او انئی وقولہ ومن یقین
منکن ولا جماع علی متن الاماء الدخالت فمن
دخل داری فهو حر ذکر امام الحکیمین ہذا الخلاف فی
الشرطیۃ وقال القفصی البندی لافرق بینہا و بین الموصولۃ
والاستغفامیۃ والخلاف جارئے اجمیع واعند بعضهم عن

اللام بانہ انما تخص الشرطیۃ لانه لم یکرر الاستغفامیۃ
والموصولۃ لانه جمیع الاعم

وما في غيرهم وقد عكس واما الموصولة
والموصوفة فقد تغم وهو الاكثر
بأن المصدر للبناء

قوله وما في غيرهم فقط هذا فيما اذا اريد بالذات
واما اذا اريد الوصف فلا كما نقول ما زيد وجوابه عالم
او عاقل قال صاحب الكشاف في قوله تعالى والسماء
وما بناها بعد ما رد كونها مصدرية ان الوجه ان تكون
موصولة وانما اذ نزلت على من لا رادة معنى الوصفية
كانه قيل والسماء والقادر العظيم الذي بناها وفي
كلامهم سبحانه ما سخر لنا انتهى ويظهر منه عدم ختمها
استعمالها في الصفة بالاستفهامية وبه صح السكاكي
والعلامة والتسيد وغيرهم وبعضهم اكر الوصفية على غير
الاستفهامية والبرخ المصريح حيث قال في تلك
الاية لم يبعد الدلالة على الوصفية في الموصوفة
ولا الموصوفة بل التعمد في الاستفهامية قال صاحب
الكشاف اتفق اهل اللغة على ان كلمة من مخقة بعضها

بسم الله الرحمن الرحيم
في غير
الصفات وما في
ذوات
الصفات بما في
مع
في الاستعمال
قال النسخ وهو
الاصل نحو
من في البرية
الاعلم من خلق
لما في السموات
ما عندكم ينشد
وما عند الله
باق م

لا تخلفا
في قوله تعالى
يقولون يا ربنا
لا تعجل علينا
بما لا يعقل
صاحب الكشاف
من انما اللغة
قوله تعالى
من دون ذلك
قال عبد الله
المكانة والبرج
يقولون فقال
ما جعلك
اما قلت ان
الزجري ويزا
وقيل ليعلم
افضل من
الموصوفين
الشرط
على الاسماء
من كلام
بين غير
لم يثبت
في الخط
غير العاقل

لا تخلفا
في قوله تعالى
يقولون يا ربنا
لا تعجل علينا
بما لا يعقل
صاحب الكشاف
من انما اللغة
قوله تعالى
من دون ذلك
قال عبد الله
المكانة والبرج
يقولون فقال
ما جعلك
اما قلت ان
الزجري ويزا
وقيل ليعلم
افضل من
الموصوفين
الشرط
على الاسماء
من كلام
بين غير
لم يثبت
في الخط
غير العاقل

وغيره
منها
اللفظ

وقد شخص والذي بهما وحيث واين
تقيم الاكمة اقلوا لشركين حيث
وجدتموهم اينما تكونوا يدرككم الموت

بالموصولة كقوله تعالى ومنهم من ينظر اليك
والموصولة كقوله تعالى ومن الناس من يقول
هذا ما قبل ان وضعها على الخصوص كما في الموصولة
والنكرة وانما لرفعها التعريف في الاستعمال ومجربها
بالصفة المعنوية ويلزم مجربها في الشرط والاستفهام وقد يخصان موصولين
وموصوفين انتهى وقيل انما تعمان وقد شخصان
مطلقا من غير فرق بين كونها موصولين
وشرطين واستفهاميين واليه مشي النسخي
اس المؤلف

ويؤخره مكان بهم بشرح
بالجملة التي بعده وليس هذا
لوقال لامرأة انت طالق
حيث ثبتت بقصر على المجلس
لان الطلاق لا يتعلق بالمكان
فلفظ ليس في اللفظ بديل
على تعميم لازمة في ذكر
مطلق النسبة فيقصر على المجرب
قال لا تخش وترد لئلا
اس المؤلف

واين اسم استفهام عن المكان
نحو فابن تزيهون وترد شرط
عامة في الاكمة وايضا علم
منها نحو اينما بوجه لانيات
بغير كذا في الاتاني وشارح المعنى
للجاء في لم يفسد في بينهما
حيث قال واينما دخل الافعال
كمن يقضي عموم مكانا وهو
الاشهر

وکل و جمیع محکمان فی عموم مدخلہا

لا یبغی عدم قبول التخصیص والنسخ بل یبغی انہما قطعان
فیہ وضعا بحيث اذا انتفى الدلیل والقسریۃ لا یجمل
الخصوص اصلا وما ذکرہ ثمس الأئمة ومخر الاسام
من ان کلمۃ کل یجمل الخصوص نحو کلمۃ من کما اذا قال
من دخل ہذا الحصن او لاند کذا فدخلوا علیہ انتفا
فا نفعل للاول خاصۃ لا احتمال الخصوص فی کلمۃ
کل فان الاول اسم لفرد سابق و ہذا الفرد متحقق
فیہ دون من دخل بعدہ انتفا لا یفنی عدم احتمال الخصوص
فعدم قسریۃ وما ذکرہ من احتمال الخصوص
محمول علی احتمال فی الجملۃ ولو عند القریبۃ
کما یظهر من التعلیل علی ان العموم قد یکون تناولا علی
سبیل البدل وذكر الاول لاینافیہ وان انکرہ

الشیخ

فکل لاحاطة الانسداد فی التکرة ولا حاطة الاجزاء فی المعرفة

یغنی ان کلاً لازم الاضافة وان حذف المضاف
ابیه من نحو وکل اتوه فان اضاف الی التکرة
یحیط انسدادها وان اضاف الی المعرفة یستغرق
اجزائها ولهذا صدق کل رمان ماکول وکذب کل
ارمان ماکول ومن ثم قال محمد فی الجماع
التصغیر لو قال انت طائی کل تطیقة یقع الثلث
ولو قال کل التطیقة یقع واحدة قال شمس الدین
الفارسی فی فصول البیاع مرادهم واستمر
اعلم ان الداخل علی المعرفة یوجب العموم لانها
فی اجزائها بتقدير جز منکر والظاهر انه
تعسف بل الوجه ان کلاً منی عن جمیع ما اندراج
مدخله فی حکم ای ضم بعضه الی بعض بطریق
الاستیعاب فاذا دخل علی امر مبهم اندرج فی

تغنی کل ارمان ماکول
کل جزء من اجزاء
ارمان ماکول
مست

افراد الجملة

افراد نے ایک دہ بدل علی ضم بعض ذلک الافراد
 علی بعض نے حکم و اذا دخل علی امر
 معین له اجزاء بدل علی ضم بعض اجزاء علی بعض
 نے حکم و اذا دخل علی معرف مجموع الافراد
 بدل ایضاً علی ضم بعض الافراد و لهذا قال ابن تیمیہ
 و السیوطی کل اسم موضوع لاستتراق افراد المنکر
 المضاف الیه و المعروف المجموع و اجزاء المفرد
 المعروف و تقدیر جزء منکر فی الداخل علی
 المعرفة قول بنی استتراق الاجزاء من حیث
 ہی اجزاء و خروج من النظام من غیر ضرورة و هو
 مستبعد مستبعد قال الراغب فی المفردات و صاحب
 القاموس فی البصائر کل اسم لضم اجزاء
 الشئ و جمعا و ذلک ضربان احدهما انضمام لذات
 الشئ و احواله المنحصه له و تفید معنی التمام کقوله تعالیٰ
 و لا تبسطها کل البسط ای بسطاً تاماً و ان فی
 انضمام للذوات و ذلک یضاف تارة الی

لا
 معرف و التمام
 و تارة الی ضم اجزاء
 اولی جملة منفردة و ثانیاً
 من اللاحقة و بعد ذلک فی
 فی تخمین القرآن و التمام
 کلام الفقهاء کل من انشأ
 و انما ذلک یجوز فی کلام
 و المتکلمین و من خارج
 ان الکون

قال الشافعی
 بسط النفی کل النفی اللاحق
 فی ارباب انضمام
 مستبعد

وقد يكون لاحاطة الانسراح ايضا
 نحو كلهم اتيه يوم القسيمة وقد يكون للتكثير
 وكلمة كل على الاسماء وتعمها صريحا

بناء على القربنة كما في قوله تعالى وجائهم الموت
 من كل مكان على ما في غير ابن الكمال وقالوا
 ايضا في قوله كل شجرة نار اذ لا نار في شجر القفا
 ونقل في حاشيته القطب على الكشاف في آخر سورة
 آل عمران وكما في قوله فلان يقصد كل احد
 بس للتوثير بل للتكثير كما في الحاشية وقد قبل ايضا
 في قوله تعالى ثم كلي من كل الثمرات انه للتكثير ولا يبعد
 ان يقال انه في المذكورات لا تنفراق العزني
 او الادعائي للبالغة وفي البصائر قد جاء كل بمعنى بعض
 فهو من الانصداد انتهى اس المؤلف

فردا اذ لا نحو قوله عليه السلام
 كل ذلك لم يكن وقول الشاعر
 كلمة لم يصنع

الاسماء لا لاحاطتها اذا دخل
 على الكثرة سواء كانت
 المعرفة بمجموعها وهو
 مطروح كما سبق من ابن
 هشام والسبب انه
 لا الافعال لانها لازمة للاضافة
 والمضاف اليه انما يكون اسما
 فيقال كل رجل وكل ضربوه
 بتقد بر الاسم المضاف اليه
 ولا يقال كل يضرب بالتقدير
 انه

وتعمم الافعال ضمناً اي في ضمن
تعميم الاسماء وكلها بالعكس والتكرار
وجميع للشمول على الاشتمال

اي على الافعال ونعما مركبا والاسماء ضمناً حتى لو قال
كلما تزوجت امرأة فكذا فزوج امرأة مرارا فخلق
في كل مرة لانها تقتضي العموم في الزوج كذا
ذكر محمد في الجامع قال النوبون كلمة ما في كل
مصدرية لكننا نأبسته بعطيتها من ظرف زمان
كما يوجب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت
ولهذا يسمى هذه المصدرية بالظرفية انما تارة
من الظرف لانها ظرف في نفسها فكل من كل ما مضى
على الحرف لاضافة الى شئ هو قائم مقامه وائب
الفعل الذرعي هو جواب في المعنى قال ابو جابر
هذه للعموم لان الظرفية مراد بها العموم وكل اكره فيفيد

الاسماء مرارة
تعمم الافعال
ازدجاء كذا فخلق
على العموم وكونه زوج امرأة مرارة
نظن في الاول دون الثاني
لانها توجب العموم في الثانية
وهو الاسم لا الفعل
اي فيجب تكرار الحكم فيجب دونه
منه تكرار الفعل فيجب دونه
وقا فوفا

لم يثنى كلما
الا منصوب به

الكلية وهذا ما قال به

فلو دخل عشرة معا في جميع من دخل

هذا الحسن أولاً فلم يفلح نفل واحد ولا لعطف

على العموم بوجوب عموم المعطوف

خلافاً للشا في

وهذه المسئلة قد اشبهت ترجمتها على العلامة الشيرازي
ومن تبعه فرغموا أن النزاع في أن مطلق العطف
في العام على يقتضي العموم في المعطوف أولاً
فذهب الخفية إلى الأول والشافعية إلى الثاني
وظاهر كلام الكتاب المنقول من زبدة البرهان
على ما في الحاشية ببل إليه وهذا من كودة الجواد
وما في بعض كتب الشافعية من أن عطف العام على الخاص
يقتضي تخصيصه عند الخفية ولا يقتضي عند الشافعية

فلسف

يقتضي عموم لأن لفظ جميع لما
افاد الشولي مع الاجماع
كان العشرة كغرض واحد
سابق بالدخول على سائر
الناس م
لأن العطف يشترط كمال المعطوف
مع المعطوف عليه فيقدر في
المعطوف ما ذكر في المعطوف
عليه من المتطلبات فيعم
بعمومه

ثم لا يخفى على من عاين بصره التفاز ان في قوله تعالى
 ومن من البعض وهو اسم على ما وقع في كثير من كتب
 الخفية خلافه ولهذا نسب في منهاج البيضاء
 الى بعض الخفية نعم الاصل تنويه المعطوف
 والمعطوف عليه في المتعلقات وحمل الكلام على
 ما فيه رعاية للناسبة الاولى فلما احتمل المعطوف عليه
 اليوم والخصوص ولم يثبت شيء منها بعينه وتعين لخصوص
 في المعطوف يجوز ان يتخصص بمرجع احتمال
 الخصوص فيه بالمعطوف والحق في ترجمتها ما
 به غير واحد من المحققين ان احدهما الجملتين اذا
 عطفت على الاخرى وكانت اثنتان تفصي تقدير
 شيء لم يقيم قبل تقدير ما تقدم ذكره في الاول
 حتى ان كان عاماً فيها اقتضى العطف تقدير
 ذلك العام في اثنتان فيمكن العطف على العام
 يقتضي اليوم في المعطوف لذلك الامر المقدار
 كانت الخفية الاصل في العطف تشريك المعطوف

قد نسب في منهاج البيضاء
 حيث قال بعض الخفية بالتخصيص
 يخص العام وقال بعض الخفية بالتخصيص
 تنويه بين المعطوفين على التنويه
 تنويه بين المعطوفين على التنويه
 تنويه بين المعطوفين على التنويه
 تنويه بين المعطوفين على التنويه
 تنويه بين المعطوفين على التنويه
 تنويه بين المعطوفين على التنويه
 تنويه بين المعطوفين على التنويه
 تنويه بين المعطوفين على التنويه
 تنويه بين المعطوفين على التنويه

مع المعطوف عليه فيحمل عليه فيما يمكن تشريكه ولما وجب
 تقدير شيء في المعطوف واكن ان يقدر ما يذكر في
 المعطوف عليه لزم ان يقدر ذلك في المعطوف
 علما بالاصل الذي هو تشريكه معه في ذلك المعطوف
 المتعلق وحمل المقام معه ما دل عليه القرينة وهي
 ذكر ذلك الشيء في المعطوف عليه وقالت الشافعية
 لا يقدر الامر العام الذي ذكر في المعطوف عليه
 بل يقتضي بتقدير اقل امر يستقيم به الكلام اذ اعتباره
 للضرورة فيقدر بقدر ما فلا يقتضي العموم في المعطوف
 قلنا لو سلم ما ذكرتم فاما ينهض فيما اذا لم يدل الـ
 على تقدير امر معين وليس فليس والزام مشاركون
 المعطوفين في المتعلقات مما اخرجتم به كما ذهبتم
 اليه في الاستثناء التعقب للمحل المتعقبه وهذا
 ولهذا اختاره اكثر من الشافعية كما بن السمعاني حيث
 قال كلام الخفصية ظاهر جدا وقال ابن السكاجب
 هو الصحيح اهـ

فائدة القضا ليست من صيغ العموم وهو شكل
 فيما اذا كان المرح عا و لم يدل دليل على رجوعه
 الى بعض مخصوص اذ لا شك في موثقه جازي العموم
 فذكر منهم الا يزيد والاستثناء في مثل مع العموم
 ولهذا قال النجاشي القضا انما اذا كان المرح عا
 فلا ينبغي ان يتردد العلامة في ذلك بانها ليست بها
 وقال بعضهم ان المراد بعدم عموم القضا عدم عمومها
 اذا كان المرح موهودا وان كان حكمها حكم مرجها
 في العموم والخصوص وهذا التوجيه كما ترى
 بعيد كل البعد وبعضهم قال لعل المراد انهم لا يسمون
 القضا لنفسها عامة والعموم انما هو واقع بواسطتها
 اذ المراد بصيغ العموم ما يدل بنفسه تنبيه
 اذ اذكر عام وبعد ضمير يرجع الى بعض ما يتناول
 فهل يخص ذلك العام ويراد به ذلك البعض
 الا اني هو مرج التفسير ولا اخلفوا فيه فقال
 بعضهم بالتخصيص قيس وعليه اكثر الحقيقة قال ابن القيم
 وهو الاوجه قال العرائفي هو قول الثاني نعم

في عموم القضا
 وقد يتردد
 التوجيه

وقال بعضهم
 بعموم التخصيص
 اكثر انما ينبغي ان يقين ارادة البغض
 وحاصل الاول ان يقين ذلك البغض
 في التفسير وجعل ذلك البغض
 في التفسير ان يكون دليلا
 فاحسنه مرجعا ليعلم ان يكون دليلا
 لا ارادة الخصوص فيما ذكره في قوله
 الى من ما اراد من التفسير
 اسهل من ما اراد من التفسير
 ذكره في التفسير وجعل تمام ان ذلك
 فيما وحاصل انما في العلم السابق
 لا يجعل دليلا لما قبل البغض
 يعني على عمومه ورجوعه الى
 يعني ما يدل عليه منها من
 الى ما يدل عليه منها من
 وحاصل الثالث انما في التفسير
 وحاصل الثالث انما في التفسير
 في الحقيقة انما ارادة الخصوص
 من حيث هو اذ اقام في فعله
 والعموم اذ اقام في فعله
 الى الكون

ما وضع لخطاب المشافهة نحو يا ايها
الناس ويا عباده يعنى الموجود
فقط والحكم لمن سبوجد بدليل آخر من نص
اول اجماع او قياس

لما جرد عبارة العينة وعموم الخطاب والاطهر ان
لو لم يدخل في عموم الخطاب بحسب عرف الشرع
او الغيب فلا اقل من ثبوت دلالة كالحاق غير الاعرابي
بالاعرابي كما سبق وثبوت بالقياس لا يظهر له وجه
وعدم احتياج الحاقه بحكم من وجد الى مقدمه اجتهاد
فلا ريب فيه فكماله اراد بالقياس ما هو اعم من الالفاظ
ولذا قال العلامة الشيرازي ذكر في الكتب المشهورة
ان الحق ان العموم معلوم بالضرورة من دين محمد
صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا اولانا نظم قطعا
انه لا يقال للمعدومين يا ايها الناس ونحوه انكاره كمنه

والحكم
انما هو
بما هو
مستند
الى
الاجماع
والقياس
والعرف
والشرع

لانه يجوز ان يقال مستند
المعدومين بالموجودين
يا ايها الناس بطريق الغيب
على انه لو سلم عدم جواز لغة كمن
عدم جواز لغة في عرف الشرع
ممنوع وثمنا انه اشبه خطاب
العبد والمجنون لقصور فهم
عن فهم الخطاب فالمعدوم
اجدر وفيه نظر لان عدم توجب
الخطاب والتكليف بناء على دليل
لا ينافي في عموم الخطاب
وتساوله لفظا من الالفاظ
فوله وانكاره مكابرة كمن
والمعدوم وقت كونه معدوما
ليس من الناس بالضرورة فليتأوه
اللفظ ولا يمكن ان يكون مكلفا
فقد ينشأ الخطاب التكليف واما
الكلوبس والتعجيز فليس كلاما
فيه من ظهور فساد مسته

وقد يكون الخطاب لعين والمراد
 الغير نحو يا أيها النبي اتق الله ولا تطع
 الكافرين وهذان كنت في شك
 مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرون الكتاب
 من قبلك

والخطاب له عليه السلام صورة والمراد من كان في صدو طاعة
 الكافرين وذكر الاتقاء من الامة فبولغ في تأديته
 المراد بانشار ان من كان في صدو با بسط منزلة
 عن درجة الاعتبار وبعد نفسه عن ساحة الخطاب
 يعني انه ليس محلا له فمن شأنه ان يجالط غيره الذي
 لم يكن كذلك وايضا لما كان اميرا ومستبورا لامة كان
 توجه الخطاب اليه اقوى تاثيرا في قلوبهم على ما جرت عليه عادة
 الملوك في خطاب الامراء الذين جعلوهم امراء على الرعايا
 هذا الذي سعى ذكره المصنف في اتفاق السيوطة نظر في الآثار

لأنه يكون الخطاب لاحد صورة
 والمراد غيره حقيقة وكلمته
 في الاصل باللفظ

الخطاب له والمراد امته لانه
 عليه السلام كان قتيلا وحاشا
 من طاعة الكفار اتفاق

وقيل خولب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والمراد خطاب امته
 ومغناه فان كنتم في شك مما
 أنزلنا اليكم فقولوا وانزلنا اليكم نورا
 مبينا وقبل الخطاب للسامع
 ممن يجوز عليه الشك وقبل
 ان يفتي اي مما كنت في شك
 يعني لا تأمرت بالسؤال لانك
 شكوك ولكن تزداد يقينا كما
 ازداد ابراهيم عليه السلام بمعاينة
 احب والمؤمنين

وجاء في الكشاف وغيره لم يجز هذه الآية من هذا الفصل
 وادناه ما وقع في سبب نزولها والله اعلم بالصواب

اذا المراد هو التعريف ا — لے الکفار
لعل منه قوله لن اشكرت ليجب على عمالك

فيه وجوه الاول انه ابرز شره في معرض الحاصل اعني
صبيغة الماس في مع القطع بانه لم ينع ولا يقع ابرامه ترفعا
بمن اشرك وحبط عمله وهذا ماني مفتاح السكاسة
وارتضاه جميع من المحققين والثاني انه اسند الاشراك
الى من يتبع منه في مقام الزجر واكمل على ترك
مع القطع بانه لا يقع منه ابرا ترفعا بمن وقع منه
وهذا مما ارتضاه شارح الايضاح والانصاف انه وجه
حسن ملائم لبها الآية وسيأتي وان لم يقبله السب
الشريف ومن يخافه والثالث انهم المولودة
توجب كون الشرطا ايضا ابرز شره في المقطوع بعده
معرض الحاصل ترفعا لمن اشرك كما في الاول غير انه في
الاول من صبيغة اشرك وفي هذا من الهم ولا يخفى في
الخطاب من اللطف من ابراث التيهيج والالهباب

۱
بغیر سے
فان گشت
نہے تھکت
۲
۳
ایں تصویر
و المراد بہ ہنا
ان بزرگ رحل
دہراد آخر
خارج اقصاء
لا مفرایہ
۴

[illegible]

الوارث في فضل
ويعملون ويطعموا
ويعلمون

وابحج المذكر السالم نحو الملبون ونحو

فطوا انحص بالذكور الا عند الاختلاط

بالاناث قد خل تباطل

الاناث في تلك البغية من غير
اجتياح الى قربة ولا
دبل خارج
م

اي المذكور وتفصيل المقام على وجه تبضع المرام
ويكتف فواذ فيود الهلام ان ابجج المونث لا بد
تحت المذكر بلا تسمية اتفاقا وابجج المونث ليس
فيه علامة التذكير ولا التانيث مادة وصورة كالان
بنساول المذكر والمونث اتفاقا وابجج المونث
بمسب المادة للذكور خاصة كالرجال وابجج المذكر
المكر لا يتناول المونث اتفاقا على ما صرح
به النجج ابجج ونقطة الزر كمن عن بعض المونث
وبو بده اشتها رقبه السالم من غير محل الخلف
وترجمة المسئلة من غير تكرير قبل ابجج المكر كالابجج

السالم

السالم في هذا الحكم واما جمع المذكور السالم الثالث
 بحسب المادة للفرق بين نحو المسلمين وفعلوا وهذه العينة
 اذا طلعت بل تدخل الاءاث عند الاختلاط بالذكور
 بلا قيام تسمية منفصلة اختلفوا فيه فذهب
 الشافعية والمالكية الى الثاني والمناظرة الى الاول
 قال ابن الهيثم والزرزقي هو قول النخعي قال ابن
 الباركي وعينه لا نزاع في عدم الدخول حقيقة
 واما النزاع في ظهور الدخول لا شتبار في
 العرف ويدل عليه ما قاله النخعي الفنازان
 ان حاصل النزاع ان تغيب الدخول على الاءاث
 والقصد اليها بل هو ظاهر او منى على القرينة
 انتهى فاحصه ان تلك العينة تناول الاءاث
 عند الاختلاط حقيقة في عرف الشرح او فيه وفي
 العرف العام عندنا وعند المناظرة ولا تناول الاجزاء
 مبنية على القرينة المتصورة عند اكثر المالكية ان
 اولاً انه غلب في الاستعمال اطلاقها عليهما عند
 الاجتماع والاختلاط والاصل في الاطلاق الحقيقة

فان قلت يلزم مع الاشتراك اللفظي والجواز خبر من
 قلت لا نسلم الا لزوم بل يجوز ان يكون حسيته عرفية
 لقدرك المترك بين محض الذكور والذكور والاناث
 مختلطين وثانينا انه لم يدخل الاناث لما شاركن
 في الاحكام التي تبت بهذه البصق قلنا قد دخلن
 فان قيل يجوز ان يدخلن بدليل خارجي ولا نزاع
 في دخولهن في ذلك لم يدخلن في الجواز
 والجمعة ونحوهما فلا دليل في الدخول قلنا قد دخلن
 بلا اعتبار تسرية في اكثر النصوص الواردة بتلك
 الصيغة فما علم بما يشبهه وذلك دليل الحقيقة
 واما عدم الدخول في الاحكام قليلة جدا فبدليل
 خارجي كما يعرف من تنوع من اهل الانصاف
 على ان اسناد الاقل الى دليل خارجي هو
 واوله من اسناد الاكثر اليه تعيلا لخلاف الظاهر
 واما نحو قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات
 فلتنصبن اعتناء وتسمية بانفسه ادعوا بالذكر كما يدعى

۱۵
 عليه ما روى الناس في نسب
 نزوله واما اجماع اهل اللغة
 على ان يجمع المذكر والمؤنر
 وتسمية اجمع المذكر مصطوح
 لاهل العربية بنحو ما على اهل
 اللغة او على اصالة المذكر فيه
 اس المؤلف

تقييد الواحد وهو في المسلمين
 مسلم لا مسلمة فخرج ما كان فيهم
 ان الزناح فيكون فيهم
 هو المذكر لا المؤنر
 رج

از خطب
مبنی بر
اصلاح
دولت

والجمع المونث السالم یخضع بکسر التبت

خطاب الرسول صلی الله علیه و سلم

بکم الامة عرفا و لفت الابد لبس

آخر یوجب اختصاره به مندا و عند احمد بن حنبل
و بعض الشافعية کابین السماء نے و اختاره امام
المحررين و قال اکثر الشافعية لا یتم الا ببریل یوجب
التشکبک لنا ان الرسول صلی الله علیه و سلم
و سلم سید امته و امامهم و قد و تمهم و الامة نبأ
و لهم فيه اسوة حسنة و من شاء کذا کذا فهو و حقه
للخطاب و الحكم فی منزلة جمیعهم و ساد مساکلهم
و بفهم اهل اللغة من امره شمول اتباعه عسره فادان لم
یشمل و ضعا اصلها کما اذا قبل لا میرا کب للمعانة
فاذا و در خطاب خال عن قرینة الاختصاص نظیر

دخول لائمه منى حكمه بحاله ونظرا الى
 اهل اللغة لا يرى ان فعل البنى عليه اسم جده
 فكله دليل فله ويدل عليه قوله تعالى يا ايها البنى اذا
 طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن حيث افرد به الخطاب
 ثم امر بعبية الجمع والعموم فدل ان مشد خطاب
 ولائمه وقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا
 زوجناكمها ليلا يكون على المؤمن خرج حيث
 اخرانه انما اباح له يكون شائلا لائمه ولو كان خطابه
 خاصا ولا يبعدى حكمه الى لائمه لما حصل
 الغرض وحمله على التعدية بطريق القياس خروج
 عن النظام من غير دليل ومثل قوله خالصة كلف
 نافذة لانه لو كان خطابه لا يعم لائمه لكان مشد غير
 مفيد والحمل على التاكيد خلاف الاصل ولو لم
 يظهوره في فهم العموم لائمه كما لا يرد واجوبتهم
 التي حاصلها ان فهم لائمه والاتباع في بزه العموم
 كلها غير الوضع اللغوي طائفة اذ النزاع ليس في كل

حاشية
 افقه كما في
 قوله او لا يخطب
 المفسر لا يخطب
 من قوله عفا وقوله يا ايها البنى اذا
 الا انه لكان
 على ان المراد هو المذكور دون
 من قوله خالصة كلف
 لا يعم ان غير المذكور
 يقع من العام مطلقا عفا وقوله
 ان يكون

بفتح خطاب واحد من الامة بلفظ
يخص به نفسه م

قوله لا يتم اجمع بالصفة لانه
وهو ظاهر ولا عرفا لا تنافي
التيقن وقام العرف قبل
بدل عليه ما روي حكمه على الواجب
حكمه على الجماعة والامر
من الفاعلة في غير نظر

قوله حكمي الحديث قال تاج الدين
هو حديث لا يعرف له اصل
وسكت من شذوذ اللفظ فصار
لا عرفه ابن الرواحي

قال بعض انما في نفسه بدخل ان كان
خبرا ولا بدخل ان امر ونهيا
لانه لا يكون امرا او نهيا
لنفسه فيخص ويغيب ما قاله
اهم المحرمين اللفظ بناء على نفسه
وكذا خارج عنه عادة في الامر والنهي
وقيل لا بدخل على اللفظ في تقرير
كونه شيئا ولا بدخل كون الامر
غرضه بل لا بدخل في قوله تعالى من
خاف كل شيئا قلنا كونه شيئا لا يقتضي عدم
الدخول وان قوله تعالى كل شيئا طاعة
العموم كنهه حذف بالفعل

وخطاب الواحد لا يتم اجمع بالصفة
بل بالخبر نحو حكمه على الواحد حكمي

على الجماعة والمحكم داخل في عموم

متعلق خطاب به خبره او امرا او نهيا فلو
كل من في السكة في طابق فالتصحيح
خلاف البعض

قوله او بالقباس لانه الظاهر او بدلالة ذلك النفس لا
ان بكل القياس معناه المتعارف الا انه حكمه بل
عمل على الاغم الشامل لها مجازا وخالف الخطاب
قال امام الحرمين اختلف لفظ لانهم ايضا لا يعرفون
قوله مبنية بل بالقباس او بالخبر الثاني واليه شئنا
الهام حيث قال خطاب الواحد لا يتم غيره لغة ونقل عن
الخطابة عموم ودرامهم خطاب الشارع لو اجمع لم يعلم حده

قوله خطاب الواحد لا يتم اجمع بالصفة بل بالخبر نحو حكمه على الواحد حكمي على الجماعة والمحكم داخل في عموم متعلق خطاب به خبره او امرا او نهيا فلو كل من في السكة في طابق فالتصحيح خلاف البعض

و عليه اخرج عدم الطلاق في قوله
 نساء المسكين طوائق وقيل الخطاب

بالناس والمؤمنين يشمل العبد عند الاكثر
 من نساء المسكين طوائق وقيل الخطاب

رجل قال نساء اهل الدنيا طوائق ونساء اهل الرعي
 طوائق وهو من اهل الرعي لا يقع الطلاق الا ان يوه
 كذا روى هشام عن ابيه يوسف ومن محمد بن
 روينا بن في رواية نطق وكذا لو قال جميع نساء
 الدنيا طوائق ولو ذكر ابيح او لم يذكر كلاهما سواء
 وقيل نطق امرأته كذا في الخلاصة قال الرازي
 والنووي وغيرهما مني الخلاف على ان المتكلم هل
 يدخل او لا لكنه مشكل لعدم الطلاق عند كثير من
 بالدخول ولما ذكر اصحابنا من الفرق بين نساء الدنيا
 طوائق وبين نساء البيت ونساء المحلة طوائق قال في
 الخلاصة لو قال نساء اهل السكة طوائق وهو من اهل السكة

لأنه اذا تناول
 القصة
 فدخل في الخط
 والحكم فخطا كونه
 عسيدا لا يزوج
 مانعة لذلك
 م

اشترط بالخطبة
 ان يكون الزوج
 حرا فلو كان
 مملوكا لم يزوج
 ولو كان مملوكا
 فاشترط بالخطبة
 ان يكون الزوج
 حرا فلو كان
 مملوكا لم يزوج

من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت
 من اهل البيت

وان لم يكن الله عن الارزاق ^{لا بد} ومفهوم الموافقة
 عام فيما سوى المنطوق به ^{فانواع}
 الاذى حسام

من لا يشغل مطلقا الا بدليل عند بعض قالوا لا يشغل
 بالاجماع حرف منافع العبد بيده فلو كانت بخطا
 وعدم حكمه لكان حرفا لمنافعه الى غير سببه قلنا
 حرف المنافع الى السبب على العموم م بل استثنى من
 ذلك وقت تضائق العبادات واما خروجه
 من خطاب الجمعة والجماد والعمرة والحج والمبرعات
 فلدليل اقتضى خروجه كخروج المريض والمسلم
 والكانث من بعض العورات وذلك لا بد
 على عدم تناولها لهم اتفاقا فابتنى خلاف
 الاصل اتركيب له دليل وهو جائز ^{من المصلحة}
 ويشمل العبد شرعا ان كان الخطاب بتلك الصفة
 محتملا ولا يشك ان لم يكن العباد م

المنطق والادب اذا عومر
 بالجموع
 احكام
 اسواء من صوره

کاتنا فیف و مفوم المنجلفه

عام ایضاً عند مثبتہ

۱۲
الاولا بالانص لا یجمل التخصیص
وان احل عند بعض ولا
بعد ان یقال انه منی
ان العموم یس من عوارض
الانفاط خاصه و قد ایضا
نفس فقتل و کذا الكلام
نفس قوله و مفوم المنجلفه
الیه ان المولف

قوله کاتنا فیف المنطق به نفس قوله نال ولا
نقل لهما ان یس عمومہ بالمعنی السابق تعریف
و حکم بل بمعنی آخر ای ان بل المستغرق مطلقاً ای بواء
کان نفس اللفظ و محل النطق اولاً و سواً کان
استغراقه لما صدق علیه معنی اللفظ من استرادہ
اولاً و الآخر قوله نال و لا نقل لهما ان
یس دلالة علی تحريم الضرب و سائر انواع الالانہ
غير اننا فیف بلفظ المنطوق به بحيث یکون له
داخله فی معناه یعنی و یکون من استرادہ او
اجزاء حقه یعم بالمعنی السابق و لا یقع ان یجمل
على العموم المحکم بمعنی ان له حکم العام فی
احتمال التخصیص و التفرع لانه سببی فی بحث

بعض ان فاعل
مصدر مكر
منبت
فانعم كما
في الامر
٦

فذل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
في سائمة الغنم زكوة على صوم
زكوة في كل عوفنة حكاية فطر صلى الله
تعالى عليه وسلم ان في الفعل المتصلي عام
لكونه نكرة في سياق النفي

اذا لم تكن بمفهوم المخالف ليس بمنك بلفظ
بل بكوت في الحديث فاعل الزكوة عن كل عوفنة
ليس بلفظ حتى يتم او يحبس بالمعنى السابق ولهذا قال الفراء
وكثير من المحدثين القائلين بكون العموم من عوارض
الالفاظ فقط لا محمول في المفهوم وليس مرادهم
الحكم غير ثابت في بعض صور المكوت اذ هو خلاف
اتفاق ثبتي المفهوم كما ذكره ابن الكاظم وغيره ثم
اختلفوا في ان مفهوم المخالفته بل يقتضي نفي

الحكم عن كل ما
المنطوق بما هو بين
لفظ او مطلقا حتى يدل
على ان غير السائمة لا زكوة
وان لم يكن من جنس الغنم
ان هذا الخلاف بيني وبين
بان المفهوم بل لا محمول
كذلك بل هو خلاف ما
في تخفي مقتضى العموم
على ما ذكره

وَأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ فَالْيَصِحُّ لَا يَمُومُ الْأَرْزَاقُ
وَالْأَقْسَامُ لَكُونَهُ نَكْرَةً فِي الْإِبْطَاتِ
كَأَنَّكَ صَدَّقْتَ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ فِي الْكَلْبَةِ
بِقَوْلِهِ الْعَلِيَّةِ

جَبَتْ لَا يَمُومُ الْقَبْلَ وَالنَّهَارَ وَالْفَرْسَ وَالنَّحْلَ أَيْضًا لَا يَمُومُ
بِهَاتِ وَضَعِ الْفِعْلَ فَإِذَا قَالَ صَلَّى بَعْدَ جَبْوَةِ الشُّرُوتِ
لَا يَمُومُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الشُّقَيْنِ الْأَحْمَرِ وَالْأَبْيَضِ الْأَعْمَدِ
مَنْ يَحْمِلُ الْمَشْرُوكَ عَائِنًا فِي مَعْبُودَةٍ فَصَادَ لَهَا جَبَا
وَقَوَّعَ الْفِعْلَ فَإِذَا قَالَ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ
لَا يَمُومُ جَمْعُهُمَا بِالتَّحْدِيدِ فِي وَقْتِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ فِي وَقْتِ
الْثَانِيَةِ وَأَمَّا التَّكْرَارُ وَالْعُمُومُ فِي الْأَرْزَاقِ فِي الْبَحْثِ
فِي نَحْوِ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى مَا قَالُوا فَإِنْ صَحَّ فَيُؤَيِّسُ
مِنْ مَجَرَّدِ حِكَايَةِ الْفِعْلِ بِلِاسْتِغْنَاءٍ مِنْ قَوْلِ الرَّادِي
كَانَ يَفْعُلُ نَظَرًا إِلَى الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ وَقَالَ
بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمَفْعُولَ لِلتَّكْرَارِ وَالْإِسْتِمْرَارِ فِي كَانَ يَفْعُلُ

فَإِنَّ كَيْفَ لَمْ يَكُنْ لَزَامًا
وَأَمَّا فِي نَحْوِ مَنْ
الْبَيْتَانِ فَفِي
كَانَ لَزَامًا
وَجَبَاتِ
فَالْيَصِحُّ أَنْ يَكُنِيَ
أَيْ

لَفْظُ الْمَضَارِعِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ لَكُنْ
وَأَمَّا جَوْدُ لَدَلَالَةٍ مَعْنَى مَضَى
ذَكَرْتُ الْمَعْنَى وَقَالَ بَعْضُ الْخَرِ
أَنَّ الْمَفْعُولَ لِلتَّكْرَارِ هُوَ زِيَادَةُ الْفِعْلِ
كَانَ أَذَلُّ لَا التَّكْرَارَ مَقْصُودًا
لِظَهْرِ أَنْ يَقُولَ فَعْلًا كَذَا
بِدُونِ كَانَ وَتَقْضَى كُلُّ ذَلِكَ
بِقَوْلِ عَائِنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
عَمَّا كَانَ الْبَيْتَ صَلَّي اللَّهُ عَلَيْهِ
عَلَيْهِ وَسَلَّمُ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
رَوَاحٍ إِلَى بَهْدِ خَيْبَرَ
بِفَحْرِ النَّحْلِ جَبَتْ أَسْفَلَتْ
عَائِنَةُ كَانَ يَفْعُلُ مِنْ غَيْرِ تَكْرَارٍ
لَعَمْرُكَ تَبَوَّاتِ تَكْرَارَ بَعْنَةِ الْبَهْمِ
وَدَفْعُهُ سَهْلٌ عَلَى مَنْ يُوَافِقُ
الْأَوَّلُ

بل ہو فی معنی المشرک فیما مل فان
 ترجیح البعض ^{الغالب} فذاک ^{الغالب} والا فالبعض ^{بعض} یفعل
 والباقی فی بالعماس او بالذلاله فاذا
 جائز ^{من الموضع} فی الفعل مع استدبار بعض
 الکعبۃ ^{والفعل المذموم} فلیجوز فی الفرض تساویمها فی الاستدبار
 والاستدبار

عم نیازی علی من التعلو فی قوله
 فی داخل الکعبۃ
 انقل اخبارا عام

لان انما یقع علی صفة معینة فی زمان مبین
 علی جهة معینة وحکایتہ مختمة لکل منہا
 کاحتمال المشرک کل واحد من معانیہ
 م

مذموم است
بما يشبه
الغرض
داخل الكتاب

خلافاً للشافعي في الغرض للاستدبار
بخلاف حكاية قوله بلفظ ظاهره
العموم نحو نهى عن بيع العذر فيهم كل
عذر خلافاً للأكثرين

ح بعض الكعبة بالضرورة كذا في المرات والاصحاب
خلافاً لما كتبت اذا شافعي جاز الصلوة في الكعبة
فرضها ونظما على ما في كتب اصحاب الشافعي وعدم
تجوز الغرض مطلقاً مذموب ما كتبت فقط على ما
في الهداية وشعر وجاوبه نص الشيخ ابو حفص الحنفى
النسفي في الخلافيات وشراحا قال صاحب الهداية
الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونظما خلافاً للشافعي
فيها قال صاحب النهاية كان هذا اللفظ وقع سهواً

من الكتاب اذا شافعي تجوز
فيها فرضها ونظما ولم يورد
احد من علماء الشافعية هذا اللفظ
فيما عدى من الكتب
واجب بان مراده ما اذا تجوز
الى الباب وهو مفتوح ليس
العبارة مرتفعة قدر مؤخره ارجو
ولا يخفى ان هذا الى لا يمكن ههنا
والمراد من الله البضايين فساد
نسبة هذا القول الى الشافعي
في حاشية الدرر ان المراد

وهو النسخ الذي لا يدرى
اكون ام لا يبيع الكعب في
الماء والبطر في الماء

لأن الاحتجاج بالكلية لا بالحكاية والعموم
في الحكاية اللفظ الوارد بعد سوال

أو حادثة ان لم يكن مستقلاً

الرسالة
تسقى بذكر
السؤال أو
الحادثة
م

لأن الكل ضرورة أن الواقع لا يكون إلا بصفة معينة
وهنا بحث لأن الفصل هنا كما هو الظاهر
ما يقابل القول على ما صرح به التقاربان في
المختصر وفهم من كلام فخر واحد منهم والنتيجة يكون
مع عموم أو خصوص لأفعل وأن محل هذا النزاع ليس
في حكاية فعل من أفعال جوارحه صلى الله
عليه وسلم على ما اشهر في الكتب بل في حكاية حال
متضمن للقول بلفظ ظاهره العموم ولهذا قال
ابن الحاجب في تحرير هذه المسئلة بعد ما قال الفصل
الثبت لا يكون عاماً مسئلة نحو قول الصحابي
من يبع العز بعم العسر لن عدل عارف فالظاهر

الصدق فوجب الاتباع قالوا لا يحمل ان كان
 خاصا او مع صبغة خاصة فتوهم العموم
 والاجتهاد بالحكم قلنا خلاف الظاهر انتهى
 قال ابن الهام بعدما قال اذا نقل فصله كحفظ الكعبة
 لا يعلم واما حكاية قوله لا يدركه عموم بلفظ عام
 كمنى من بيع العسر فمذهبه مسئلة اخرى فيجب
 التحمل على العموم خلافا كثيرا لانه يدل عارفا بالغة
 والمعنى فانظر المظاهرة انتهى وقال صاحب
 الشئح بعدما قال حكاية الفعل لا يعلم واما نحو قضى بالشفعة
 بلجار فليس من هذا القبيل لانه نقل الحديث
 بالمعنى وان ايجار عام واما قول صاحب التلويح
 محل النزاع ما صرح به في اصولنا فحين
 اذا حكى الصحابة فعلا من افعاله بلفظ ظاهر العموم
 مثل منى عن بيع العسر بل يكون عاما او لا فقد قال
 السيد الشريف متعبا عليه المشهور اذا حكى حالا

بلفظ ظاهر هو العموم مثل منى
 عن بيع العسر واما نحو
 صلى في الكعبة فقد جعل مسئلة
 اخرى بهذا الفعل المثبت
 لا عموم له واما هو المناسب
 انتهى الا ان يتكلف
 امر المولى

بان لا یغید شینا عند عدما کفر^۹ و بلا^۹

او به استغلا لکن کان مقطوعا فی الجواب

نحو سہی فجد او کان ظاہرا فی الجواب

نحو ان تغذیت فکذا فی جواب تعال

تغذی معی خلا فالفہر عمہ بجموم اللفظ جواب^۹

قوله و بل فانتها مخشدة بايجاب النفي السابق استغنا

او خبر فعله هذا لا يسمع بلاني جواب اكان عليك

كذا ولا يكون نعم في جواب اليس لي عليك كذا

اقتدار الا ان المعتبر في احكام الشرح هو العرف

حتى نعام كل واحد منها مقام الآخر ويكون

اقتدارا في جواب الایجاب والنفي استغنا

او خبر اكد اس في التلويح ان المثلث

انما عند عدم كذا
استغنا بالاولى
فانتها مخشدة
او نفي استغنا
خبر فعله
نفي العموم
فان تغذی لا مع
وعند زفر جنت

لان التجهة
انما هي لشيء
قطعا

سنة ذ
السورة حيث
عمه ولم يعمل
على الجواب

وان كان الظاهر كونه ابتداء كلام
بان يشل على الزائد على الجواب

فابتداء نحو قوله ان تغذيت اليوم فكذا
في جواب تعال تغد معي فيبحث باللفظ
مطلقا وهذا ما قيل العبرة بعموم اللفظ لا
بخصوص السبب خلافا للشا فنع

لانه ليس مما يتسك به ولا ينفى عموم اللفظ ولا ينفى
احتمال غيره ولهذا قد ثبت من الاصحاب
ومن بعدهم التمسك بالعمومات الواردة في حوا
واسباب خاصه من فقرها على تلك الاسباب
والحوادث واشتهر ذلك من غير كبر فكان اجماعا على ان العزو

لا جواب اجبارا لزيادة
الملفوظ الظاهرية
والفاء للحال المبطنة الخفية
م

سواء مع او لا ولو قال عنيت
الجواب بعدن ويا تميز
في الحاشية فلا يبحث الا باللفظ
في ذلك اليوم مع لانه نفي
بالمحو اللفظ ولا بعدن قضاء
لانه خلاف الظاهر من ان
فيه تحقفا عليه
الاول

اللفظ لا خصوص السبب

وقيل الاصح هو معنا^{الذمة} ولا لخصوص الفرض
 خلافاً لبعضهم في المدح والذم

وللخصاص في نية الخصوص وروى عن

ابي يوسف في اليقين كما مر العام الموفق

بخاص لا يختص به خلافاً للبعض

بحسب ان يكون انما مخصصا للعام عندنا على الامتياز
 بشرط ان لا يكون للعام مفهوم مخالف يقضه
 نفي الحكم عن غيره من اقسام العام عند مقتضى المفهوم
 اذا العام يخص بالمفهوم عندهم فقولنا عليه السلام
 ايما باب دني فقد طهر لا يخص بقوله في ثناء
 يمينه وباعها طهور لانه لا تعارض بينها لعدم التناقض

انما في اخبار
 عموم النظم حكمه انما في
 والماورد والامام في
 ابو القليب
 انما في قوله ان نزل الخلاف
 من فقه من بعض سادة النبي
 آخره قال لا يستوي نفس النسخ
 لا يفتح شيئا انما يفتقر
 انما في

كما سبق وقد عرفت من اناج
 السجل ان خلافهم ليس مخصوصا
 بها فانما خصها بالذكر لشيوعها
 واشتهار خلافهم فيها

بين العام والخاص فيجب
 العمل بهما من كل وجه من غير
 تخصيص عملا بالادلة النافذة من
 المعارض

بان حكم
 الخاص بما
 حكم
 من لا يفتقر
 في ان لا يفتقر
 في ان لا يفتقر
 في ان لا يفتقر

۱
العام
بعضه

واذا ورد خطاب بتحريم عام والعادة
كان باستعمال ذلك العام في بعض
مثلا وله يخص المحرمه بذلك البعض خلافا للمجهول

كما اذا فرض ان العادة اختصاص الربوا في البر
والربوا عام له ولغيره لغته فلو حرم الربوا يخص به
لقيام المخصص وهو العادة والعرف كما يخص
الذات بذوات الاربع بعد ما كان في اللغة لكل
ما يدب في الارض وكما يخص النقد بالنقد
الغالب في البلد بعد عموم لغة وكما يخص اللحم
باللحم المتعاد في البلد

۲ قوله خلافا للمجهول قالوا اللفظ عام ولا مخصص له
فيبقى على عمومته قلنا يجوز ان يخصه العادة كما ورد
وما ينبغي ان ينسب ان هذا المسئلة ليست بمتحققة بالحق
الوارد بالتحريم بل جارية في كل عام يتناول

انواعا

انواعا و العادة كان باستعمال ذلك في بعض
 متناوله كما صرح به وشهد له المأخذ وأنه لا نزاع
 في أن اللفظ العام نفسه لو خصص العرف
 والعادة ببعض متناوله بحيث كان ذلك اللفظ
 في ذلك البعض حقيقة عرفية كما خصص العرف
 والعادة اسم الدابة بذوات الأربع
 بعد كونه في اللغة عام لكل ما يدب اذا ورد
 يخص بذلك البعض الآبرليل ترجيحاً للحقيقة
 العرفية على الحقيقة اللغوية بل النزاع في أنه
 ان ورد اللفظ العام واخص تعامل المني طين ببعض
 متناوله فهذه العادة والتعامل بل يخص
 ذلك العام بذلك البعض ادبني على عمومته فاجبو
 انه نعم والمعتبر تناول اللفظ والتدليس لا تناول عادته
 وزهيب بعض متناوله هم القائلون بأن المجاز المشهور
 بحسب التعامل يرجع على الحقيقة المستعملة الآن
 تلك العادة تجعل ذلك العام محضاً بذلك البعض

بلا التنازل
 ان اللفظ العام
 مع الجوز المشهور بحسب استعمال
 عند بعض اصحابنا الذين في اللغة
 الحقيقة العرفية وما اذا كان
 الحقيقة اللغوية مجبوزة ولم يجلبوا
 الحقيقة اللغوية مجبوزة فقلوا
 العرف متناوله بما هو صحيح
 العادة تخصص العام متناوله
 واجبو ردوا العرف متناوله
 وخصصوا العام فالتنازل
 العادة لا تخصص العام فاجبو
 المعنى ليس ان بين العرف
 وبين بعض اصحابنا في التنازل
 كلام المعر اذا ورد خطا في القاموس
 علم مثلاً واخص التعامل في القاموس
 بعض تخص

لكن لا يتعرّضان الصفات وتقييد
المطلق شبهة بتخصيص العام ^٣ فيجوز تقييد

المطلق بالمتصل كالاستثناء والصفة وبالمنفصل

عقلاً او کتاباً او سنۃ متواتر و کذا غیر متواتر
و قیاساً خلافاً لبعض

لأن المطلق كرفقته مثلاً يناول النخص كاللؤنة

والكافرة فاخراج البعض فيها كخراج الكافر

مثلاً بتقييمه ؛ فهو مستر يكون في معنى التخصيص بمنزلة آخر

بعض الافراد من العام هذا مراد وهو مشكل

لأن لعبد المطلق من قبل الزيادة على النص

صالحان من اهل البيت يوجب العمل بالسلامة ما
صار مقصدا بطمحو از العلم والطاقت وزمزمه جاره

شیخ احمد رضا ایہ کفارتہ البیہین یقینی جواز الکفر

بنحرای رفعت کانت فقیه الجواز بر فیه مؤمنه

3

ملے ہو و
 الحاصم جو نہ بخیر و
 رفیقہ فیروز کے الی البطل
 حکم النفس المطلق فینوح وامن النسخ
 من التخصیص وان اريد فیو شیبہ
 مجر و الما بہت فی الحکم فایبع
 مشارک و مناسبتہ فی تعقیب
 التعقیب لا اسنے و لہذا لا یجاز
 المطلق من قبل النسخ و لا بالمقاس نفید
 بالجنب الواحد و لا بالتواتر
 مطلق الکتاب و انما فی الکتاب
 و المشورۃ علیہ و ما ذکرہ فیہا
 ايضا یذیل انما فی و من یخافونہ
 ہو منہ بہ انما فی و من یخافونہ
 الحق اولی

قوله خلاف
بعض من لا يفرق
كزانة الكاشية
وهذا هو المذهب
الصحيح عندنا
والأصل لا يجوز
تخصيص العام
ابتداءً بالتجزؤ الواحد
ولما لم يفسر
عندنا كما سبق
فلو سلم كونه شيئاً
بتخصيص العام
لأنظر أيضاً صحة
هذا التفرقة
وإن جملة خبر
هذا المقام يحتاج
إلى التكلف

7

[illegible]

والمقيد كما لا يكون لا يكون
منه منسب كما لا يكون لا يكون
بالجمل على السائل او لا
اقبسه كاذبة لا تقبل
لأنه لا تقبل
يعنه بقدره المقيد وهو المؤمن
اس

فاذا ورد البيان الحكم فاما ان يختلف الحكم
او يتحد فان اختلف فان لم يكن احد
الحكمين موجبا لتقييد الآخر اجري المطلق
على اطلاقه والمقيد على تقييده نحو اعظم
رجلا واكسر رجلا عاريا وان اجد هما موجبا
لتقييد الآخر بالذات نحو اعنق رقبة
ولا تقن رقبة كالفرة فيحمل المطلق على المقيد

فان يحمل المطلق على المقيد بالضرورة اي يفسد المطلق
بذلك القيد ايضا لا يقال هذا الاستقيم في المثال المذكور
لان المطلق انما يقيد بالمؤنة والقيد في المقيد
الكافرة لانا نقول معنى حمل المطلق على المقيد
تقييده بذلك القيد لكن ان كان القيد موجبا
فبايجابه وان كان منفيا فبنفيه وهما قيد الكافرة
منه فقيدها بجا بالاتفاق بنفي الكافرة والمؤنة

الحكم اذا كان
موجبا او نكرا
ايضا مطلقا او مقيدا
من غير ان
يكون

او بالواسطة
او بالضرورة
او بالضرورة
او بالضرورة
او بالضرورة
او بالضرورة

والمقيد كما لا يكون لا يكون
منه منسب كما لا يكون لا يكون
بالجمل على السائل او لا
اقبسه كاذبة لا تقبل
لأنه لا تقبل
يعنه بقدره المقيد وهو المؤمن
اس

انما سواء كانا مؤمرا او
منهين صورة او مختلفين كركب
وتحد موجبا او مختلف
حلا بالليلين السالمين عن
التعارض م

قوله صورة وانما يقيد به لانها
لو كانا منهينين حجبته او حبا
حقيقه يقع في خبر النفي كما
يجمع فلا يكون مطلقا ولا مقيدا
لانها من اقسام النحاص المتقابل
للعام هذا اذا كان نكرة معروفة
فلا يكون ايضا مطلقا ولا مقيدا
لانها من اقسام النحاص المتقابل

وان اتحد حكمها فان اختلفت الكادته
للكفارة اليمين والقفل فلا يحمل خلافا لك
وان اتحدت فان دخلا على نحو السب
نحو ادوا عن كل حشر وعبد وقوله عليه
السلام ادوا صديقة الفطر عن كل حر وعبد
من المسلمين لم يحمل ايضا فعمل بها خلافا لثا

قوله خلافا لثا في قالوا ادلا ان في حل المطلق
على المقيد جمع بين اليمينين لان العمل بالمقيد
يؤزم منه العمل بالمطلق والعمل بالمطلق يؤزم منه
العمل بالمقيد لحواله في ضمن غير ذلك المقيد
قلنا هو تغليب بل حمله على المقيد ابطال الحكم وعمل بحكم
التقيد فقط فلا يحصل بالجمع بينهما بل الجمع انما يحصل مجزا
في الملاقة والمقيد على تقيد وذلك لا يكون الا
بعدم الحمل على المقيد فما ذكره حجة ان لا يصح

قوله فاجل
المطلق على المقيد
لكفارة اليمين بخلاف
مطلقا مؤنثة او كاذبة
كفارة القفل بل لا يمين
اعمالا لليمين السالين من الثاقفين
ولعدم الضرورة التوبة
قوله تغليب وتنشأه ان المطلق
باصطلاح بل الكلام وانما
كما هو الما في ثا
ففي نفس الحقيقة من غير ان
بغير معان غير وانما في متخفة
ما في المطلق بهذا المعنى متخفة
في التقيد فالعمل بالمقيد
في الجملة ليس المراد بالعمل
بالمطلق بهما العمل بهما
المعنى بل العمل بهما في
الحالات جواز العمل بهما
وج لا يقيد بغير ولا يتخفف

مختلفة والحكم
الكفارة وهو
مختلفة وهي
في احد ما
حاشا ليهما
المتعبد
وفي الآخر
انقل خطا
م

بالاسم
الاول مطلقا
الاول مطلقا
الاول مطلقا
الاول مطلقا
الاول مطلقا

قلنا ولو ثابنا المطلق ساكت عن ذكر المقيد والمقيد
 ناطق والناطق اوله من الساكت قلنا ساكت
 من القيد لكنه ناطق بوصف الاطلاق ودال
 على ثبوت الحكم فيه على الاطلاق ولو
 لم فانهما يكونان اول من التعارض كما اذا دخلنا
 في الحكم فالتحوت الحادثة وهما لا تعارض
 لا مكان العمل بهما لجواز ان يجب شي مطلقا
 في حادثة ومقيد في حادثة ولجواز ان يكون
 المطلق سببا لما يكون المقيد سببا وقلنا ثابنا
 في حله على المقيد عمل بالاحتياط فانه يخرج
 بالعمل بالعمل بالمقيد عن العهدة بقينا سواء
 كان مكلفا بالمطلق او المقيد بخلاف العكس
 قلنا لما كان دلالة المطلق على الاطلاق قطعية
 وكان العمل بالطلاق ممكننا خيرا عن المعارض
 بخبره بالعمل به عن العهدة قطعا فلاننا

١٢١
 الاحتياط بالعمل بالاطلاق على
 ان الاحتياط انما هو في
 عدم الحمل والعمل بالاطلاق
 على ان الاحتياط انما هو
 في عدم الحمل والعمل بالاطلاق
 اذا دخلنا في السبب كما لا يخفى
 اعلم ان غالب خلافا ههنا
 مع الشافعية راجع الى الصبر
 احدهما دليل الخطاب الى
 المفهوم فهو عندنا ليس بحجة
 وعندهم حجة فاذا قيل
 رتبة مؤنثة مفهوم المؤنثة
 ان الكافرة مخالفة
 والاطلاق يقتضي في كل
 الصور يقتصر على المقيد منهم
 لان ما عداه ينفي بالمفهوم
 والاطلاق ليس نصا فيه
 وانما في الزيادة على النص
 قلنا هي نسخ والنفيد زيادة
 وهو نسخ قالوا النفيد بيان لا نسخ
 اذا تقرر هذا النسخ قوله وجهه
 ان

بأنه يحمل المقيد
على الإطلاق فيجب المطلق
من إطلاقه ويكون المقيد كرف
على إطلاقه ويكون المقيد كرف
من إطلاقه ويكون المقيد كرف

وعليه يحمل قولهم المطلق يحمل على المقيد
في الروايات وان دخلا على الحكم نحو
فصياقم ثلثة أيام مع سارة ابن مسعود
ثلثة أيام متتابعات فيحمل اتفاقا هذا ثبت
من التقدير

لا متتابع الجمع بينهما ضرورة ان السبب الواجب
المتتابعين مثلاً ان المطلق في قراءة الجمهور
اجزاء غير متتابع لموافقة المأثور به والمقيد
عدم اجزائه المتخالفه المأثور به قبل حمل المطلق
على المقيد في هذه الصورة مطلقا ويكون
المقيد بياناً لا نسخاً تقدم عليه او تأخر عنه اتفاقاً
انتهى وهو ليس بغير بل الحق انما ذكر من الاتفاق
انما هو اذا علم متعارضة المطلق الى المقيد في
الترزول او العكس دور او جعل تاريخها واما القول

بأنه يحمل المقيد
على الإطلاق فيجب المطلق
من إطلاقه ويكون المقيد كرف
على إطلاقه ويكون المقيد كرف
من إطلاقه ويكون المقيد كرف
بأنه يحمل المقيد
على الإطلاق فيجب المطلق
من إطلاقه ويكون المقيد كرف
على إطلاقه ويكون المقيد كرف
من إطلاقه ويكون المقيد كرف

لما لو ان المقيد
معتبر فيها كما سبق
قال صاحب
المرفقات في رسالة
الولاء ان اللفظ
اذا كان قطعياً
في معنى وجب
ان يحمل على الظاهر
المحمول له وبغيره
سبباً في الروايات
ولهذا ترى مطلقاً
المؤمن كالكفر
وبغيره بقية النسخ
وان كان انشراحاً
هو المعصية كما في
الكلمة في غيره
انتهى

ان يكون نسخاً
للمطلق بياناً
اتفاقاً كما سبق
في الجوامع وغيره
لا يجوز تأخير
البيان عن ذكر
الاجزاء في قوله
المتتابعين

لا يجوز ان يقال ان المطلق لا يصدق على ما لا يطلق وان علم
 التأخر ورد المطلق عن التعبد فقال ابن الهمام
 لا علم فيه نصريجا عن الحقيقة ولنا ان نترجم كون
 المطلق ناسخا للتعبد مع قياس نسخ العام
 المتأخر النسخا المتقدم عندهم ومعنى النسخ
 فيه نسخ القصر على التعبد انتهى وقال ابن الحجاب
 ومن تبع المطلق المتأخر ليس بناسخ للتعبد
 المتقدم اتفاقا ولذا استنوا على الحقيقة بان القول
 يكون التعبد المتأخر ناسخا دون المطلق المتأخر
 محكم لا وجه له قلنا الاتفاق ممنوع ولو سلم
 فنقول في الفرق بينهما في ان التعبد المتأخر
 عن الاطلاق اثبات حكم لم يكن كايجاب
 ايمان الرتبة بخلاف العكس فانه لا يثبت حكم
 لم يكن لان وجوب المطلق قد كان ثابتا مع الزيادة

حله
 اتفاقا لا على قول بتكليف لا يطلق وان علم
 التأخر ورد المطلق عن التعبد فقال ابن الهمام
 لا علم فيه نصريجا عن الحقيقة ولنا ان نترجم كون
 المطلق ناسخا للتعبد مع قياس نسخ العام
 المتأخر النسخا المتقدم عندهم ومعنى النسخ
 فيه نسخ القصر على التعبد انتهى وقال ابن الحجاب
 ومن تبع المطلق المتأخر ليس بناسخ للتعبد
 المتقدم اتفاقا ولذا استنوا على الحقيقة بان القول
 يكون التعبد المتأخر ناسخا دون المطلق المتأخر
 محكم لا وجه له قلنا الاتفاق ممنوع ولو سلم
 فنقول في الفرق بينهما في ان التعبد المتأخر
 عن الاطلاق اثبات حكم لم يكن كايجاب
 ايمان الرتبة بخلاف العكس فانه لا يثبت حكم
 لم يكن لان وجوب المطلق قد كان ثابتا مع الزيادة

لما حذرنا الاعتقاد الكافرا
 بخلاف الاطلاق المتأخر فانه لا يرفع
 حكم التعبد بل يثبت مع حكم آخر
 لم يكن قبل وهو جبره اعتقاد
 الكافر مشاءا وعدم اجراء
 اعتقاد غير التعبد كاعتقاد
 الكافر ليس حكما شرعيا بنا
 لا يقال ان حكم التعبد وجوب
 التعبد والاطلاق لا يثبت
 بل يرفع لانا نقول حكم التعبد
 اجزاء ما وجد في التعبد
 كاجزاء الرتبة المؤمنة
 وانما عدم اجزاء الكافرة
 فليس حكما شرعيا بل لولا التعبد
 لعدم اعتبار المعلوم بل هو عدم
 اصل لا يتعلق بالنسخ
 ان الملوحة

جمهورية
الجمهورية
الجمهورية

وَأَمَّا فِي الْمُسْنَى فَلَا اتِّفَاقًا أَيْضًا وَالْإِطْلَاقَ
تَعْيِينَ وَأَمَّا الْجَمْعُ الْمَكْتَرِفُ فَمَا وَضَعَ وَضَعًا وَاحِدًا
لَكثيرٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ بِلَا اسْتِفْرَاقٍ تَيَسَّرَ
الْمُثَنَّةُ وَكَثْرَةُ جَمْعِ قَلْبٍ وَكَثْرَةُ لَا أَقْلَ فُلُوْخُ
لَا يَتَزَوَّجُ نِسَاءً لَا يَحْتَشِبُ بِوَاحِدٍ وَثَنَيْنِ
فَلَيْسَ بِعَامٍ لِعَدَمِ الْاسْتِفْرَاقِ

أَيُّ لَعْمٍ اسْتِفْرَاقٍ جَمِيعٍ مَا يَصِلُحُ لِلْفِعْلِ بَانَ رَجُلًا
بَيْنَ الْجَمْعِ فِي صَلَاحِهِ لِكُلِّ عَدَدٍ لَا كَرَجَسٍ
بَيْنَ الْوَاحِدِ بَانَ فِي صَلَاحِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ لَا يَسْتَفْرِقُ
مَا يَتَوَلَّى مِنْ مَرَاتِبِ الْعَدَدِ كَمَا لَا يَسْتَفْرِقُ رَجُلًا
مِنْ الْوَاحِدِ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ عَلَى دَرَسَمٍ مَعَ نَفْسِهِ
اتِّفَاقًا بِالْجَمْعِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ مِنْ غَيْرِ عِبَارَةٍ تَدْرِيهَا
إِلَّا مَنَاحِجَ الْعَرَفِ مَنَادًا خَارَةً كَثِيرًا مِنَ الْمَنَاحِ مَرْنِ أَم

لا يمكن الجمع بان
لا يمكن اصحابه
المشهور وقال لا عام غير الذين لا
منه المتنب وهو مقتضى كلامه
في الحصول ايضا ان المتكسر بغير
بعد المطلق في هذه العدة ايضا
ثم اننا نعلم ان باب المطلق والتعبد
آخر لابن شامة في قوله
لان المتكسر ان كان معترضا فواحدة
لا مطلق وان كان معترضا فواحدة
ليس بملحق اذا المعترضة خارجة
عن المطلق كما هو

عند الاكثره هو الصحيح وقال جماعة
يتناول الاثنين ايضا كما هو وحمل
الترجاع اللفظ المتكسر بالجمع في التثنية
لا في المفرد من لفظ الجمع

فإذا كان
منه الدار زيد
وحده فقط
بارجل خيرون
النداء اية قطعا
م
خرج به العام عند
منه من شرطه
الاستفراق واما
عند من اتفق
بانظام جمع من المتكسر
فقد يكون الجمع المتكسر
منه م
اذلا بملها صيغة
النداء واذ كان
الجمع المتكسر عبارة
عن اللفظ المذكور
م

لان ذلك
اللفظ المذكور
لا يمكن ان يكون
اللفظ المذكور
اللفظ المذكور
اللفظ المذكور
اللفظ المذكور
اللفظ المذكور
اللفظ المذكور

مذہب کے متعلقہ امور پر بحث کرنے کے لئے یہ کتاب لکھی گئی ہے۔

وقیل عام وقیل واسطہ بین العام والخاص

قوله وقیل عام ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى انه ليس
لاستغراق الا ان العام لا يجب ان يكون مستغرقا
لكل ما يصلح له بل يكفي فيه ثبوت انه لا يستغرق
المحدود على وجه الشمول وانتظام جميع من السيات
والجمع المكثر من اول كل قسم من اقسامه نحو الثلثة
والاربعة اى غير ذلك وان وقع على الثلثة
منه الاطلاق لكونه متقنا فيه قال جلال الدين
السيبازى فى المعنى هو مذہب اكثر منيما
واختاره فخر الاسلام ومن تبعه والغزالي
وذہب بعضهم منهم الجبائي اى ان العام لابد
فيه من الاستغراق الا ان الجمع المكثر مستغرق
قالوا اولاً لو لم يستغرق لما صح الاستثناء في قوله
فان لى لو كان فيهما آتة الا الله ظن

کونہ استثنا، ممنوع
بل منتهى بمعنى غير وثائى
ثبت الخلاف على كل
مرتبة من مراتب المجموع فاذا
علمنا على الجميع فقد علمنا
على جميع حفاظه اى على جميع
الانفراد التى هى حقيقة
فى كل منها فكان اولى
قلنا منقوض برجل ونحوه
ومعارض بان الثلثة متيقن
منه تناول الجمع دنيما ورا
احتمال والميقن اولى
وثائى لو لم يستغرق والاخص
بالبعض وهو متنف لعدم
المخصص قلنا انه موضوع للقدر
المشترك بين الثلثة
وما فوقها ولا يلزم من عدم ثبوت
المخصص اعتبار عدمه على
انه منقوض ايضا بنحو رجل
اس المؤلف

منه
الصفحة الاولى
من كتابه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء اولاد الانبياء

وكتبه
في شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٥ هـ
في مدينة القاهرة

وَأَمَّا الْمَشْكُورُ فَمَا وَضَعَ وَصْفًا كَثِيرًا
لِمَعْنَى كَثِيرٍ وَحُكْمُهُ التَّوَقُّفُ وَالنَّاسِلُ
بِتَبْرِجٍ الْمُرَادُ مِنْهُ لَوْلَمْ يَتَبَرَّجْ لَكَانَ مَجْمُولًا

فَوَافِقُ الْقَوْلِ دَظَاهِرُهُ مَحْسُوبَةٌ عَلَى الْكَلِمَةِ بِكَثْرَةِ
مَا يُقَابَلُ الْوَحْدَةَ فَيَدْخُلُ الْمُشْرِكُ مِنْ مَبْنِيِّهِ أَوْ
بِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْأَلْفَاظُ الْمُنْقُولَةُ وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ
فِي اصطلاح لمعنى وفى اصطلاح لمعنى آخر
كَالزَّكَاةِ وَالْفَعْلِ وَلَيْسَتْ مِنَ الْمُشْرِكِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ
الْبَعْضُ وَاجِبٌ أَوَّلًا بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَوْضِعِ كَثِيرٌ أَنْ يَكُونَ
مِنْ وَاضِعٍ وَاحِدٍ بِالشَّخْصِ أَوْ بِالنَّوْعِ وَأَنْ لَا يَحْتَمِلَ مِنْ
الْمَوْضِعِينَ نَقْلٌ وَاسْتِثْنَاءٌ بَعْدَهُ وَثَمَانِيَا بِأَنَّ الْمَرَادَ وَضْعُ
الْأَلْفَةِ كَمَا هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا الْمُبْتَدَأُ مَطْلُوقٌ
الْمَوْضِعُ وَأَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الْمَوْضِعِ فِي عَدِيدِهِ مِنْ
الْعَامِّ وَالْخَاصِّ هُوَ الْمَطْلُوقُ وَفِي تَجْزِئِهِ مَهْنًا يَخْتَلُ الْكَلَامُ

۱۰
 وضعی و غیر وضعی
 الاطلاق و التخصیص
 خیار و اذعان
 بوضع و بوضع
 کما فی ذلک
 و تفرع البعض لا یجوز ان
 الاطلاق لا یجوز ان
 مقابله التخصیص
 تکرر فائده
 او اختلفوا و ضبط المذاهب
 فی ذلک
 فی التفرع
 من الوضع او وضع
 و بوضع
 واجب او واجب
 واجب
 التخصیص و تفرع
 فی التفرع
 فی القرآن و الکتاب
 وضع فی الکتاب
 او وضع فیها

الفيض بل قد يصدق
الغرض من التفسير الامام
الاجام

فاعلم ان
 انما شئت بعد
 المقصد من
 منيع جزاء
 الفهم المقصد
 بالقرآن كما في
 وانا انما ان
 المقصد من القرآن
 ورضع هذا المقدم

واما قوله لا يجوز استعماله في اكثر من معنى واحد
 خلاف لما في نسخة ومحل الخلاف فيما يمكن
 الجمع ولومين الاضداد نحو في الدار
 ايجوز اى الابيض والاسود وعن صاحب الهداية
 انه في النفي فقط واما ما لا يمكن الجمع نحو
 افضل على قصد الوجوب والاباحة وثمة
 فروع للطهر والحيف ممتنع اتفاقاً

قوله في النفي فقط حقيقة دون التباينات وغيره
 صاحب الهداية في باب الوصايا وفي المبوط حلف
 لا اكلم مولاك وهو مشترك بين المعقن والمعتق
 وله سوال في العلون ومواسل استلوا ايتهم كلم الكاف
 حنف لان المنكر في النفي يعم كل واحد من مفرق

بان يراد في استعمال واحد معناه
 فضلاً عما يتحقق النسبة بكل
 واحد منها ملاً بالمجموع من حيث
 هو مجموع بان يقال رأيت
 العين ويرأى الباصرة واليد
 وغير ذلك قبل لا يجوز
 استعماله فبسرلة ويتبع
 عقداً وختاره صاحب
 النسخ وقيل يمكن عقداً ولا يسمع
 لغته واختاره الفراءى
 والرازمى وابو الحسن البصري
 وتفصيل المقام ان المنكر
 احوال الاول اطلاقه على كل
 من معنية نصب عدل على سبيل
 البدل بان يطلق تارة ويراد
 هذا ويطلق تارة اخرى
 ويراد ذلك ولا نزاع في

اى بين المانعين
 والجمع بين

انما هو مشترك
 بين المانعين
 بين المانعين

قال ابن القيم
 وهو المختار لان
 النفي عامي باللفظ
 فاذا تعدد مسيئاته بغير
 كل منها من الامور
 النفي يقتضي ان
 انه لا خلاف في النفي
 وانه نظر لان النفي
 وهو المسجل في النفي
 واما قوله لا يجوز
 المتعددة لم يقتضي
 النفي والاصح ان
 النفي يقتضي التباين
 فالتباين في مفرق
 دون الاثنين غير
 ظاهر

[illegible]

قوله ظهر انما قال
ولم يقل دفع لان النور موجب
الاستعمال فوق النور وان كان
عاما من حيث قوله وهو ما مضى
والمتعبر في الظاهر بانما
لما فوضه ولا تشار بانما
بين مضاه الفوضه والاصطلاح
ولهذه الفائدة لم يقل ما عرفت
ولهذه الفائدة لم يقل ما عرفت
ايضا لانما تجلو عنها
انما تشار انما وبين ويو العام
والخاص وانا ويلي اعتبار دليل
يعبر به المتخالفين انما
انما بين المتخالفين على انما

۲۔ فیما بین مشائخ التخصیص
وهو العام

واطلاقه علی احدہما غیر معین و علی
 المجموع المركب منها مجازاً لا حقیقۃ
 والتقسیم الثانی باعتبار دلالة اللفظ
 علی المعنی وضوحاً وخفایاً باعتبار الوضوح
 اربعة الظاہر والنص والمفسر والمحلک
 کما باعتبار الخفاء الخفی والمشکل
 والمجمل والمشیابہ اما الظاہر فما ظہر المراد
 بمراد صیغۃ محتملاً لا ویل والتخصیص والنسخ
 سواء کان ذلک مسوقاً له اولاً

۹ ہذا جو الموافق لما فی اکثر الکتب وقد شرفتمہ
بان لا یكون مسوقا له ورد صاحب الکشف بانہم ما فرقوا
فی امثلہ الظاہر من المسوق وغیرہ و

من القصاص
الاربعة

ای مکان
با عمارت مخفی

الرجس

اعظم من ان يكون

معنا حقیقی

اوجھازنا علی
ماقالہ

النخري وغيره

١٠

طرح القضية
لأن الظلم في

معنی

المشكوك واقام

الحقاء لعدم انظر

استعمل الشيخ في
 ان كان مما ولا يسلح فيه في قلعه
 ما او فاضل وخصه قلعه
 اربع وثلثه كان
 ان قلعه احتمال
 كثر في بيع القصور
 فظهر المراد به
 فيما من ثناء الشيخ
 لا
 اجمعه فلا خلاف
 اراد كونه مقصودا
 من الكلام ومن لم يفسر
 بالنون كونه مقصودا
 وبين التوفيق بان في مقصد
 في حله بهذه القيد انتهى
 لما غفل عن القلعة ولفظ
 النون في قوله

من الذي يدين الجميع
 والشيخ اخيه لا خير
 تأسس من ديل
 فليخبرني ياخي
 الامم المراد ههنا
 فليخبرني
 شاركا في
 حركته
 قضاة ودين
 شرف ودين
 الموضع وقتي
 وكيفية الاحتمال
 انضج انضج
 اذا انضج
 حلف اللفظ الواحد
 اذا انضج

وحكمه وجوب العمل بقينا مع الاحتمال
 السابق وقد يطلق النص على مطلق
 اللفظ ^{على} وعلى لفظ القرآن والحديث
 وعلى المبتغى ^{اللفظ} المعنى ^{اللفظ} وأما المفسر
 فما زاداد وضوحا على النص بيان
 التفسير أو التقرير بحيث لا يجعل اللفظ

قوله الا نسخ فيما من شأنه النسخ وهو الحكم الشرعي
دون التأويل والتخصيص اصلاً هذا ما ذكر في المحاشية
لكن صرح هذا لا يكون بين الحكم والمفسر
مغايرة في صورة كون كلاهما خبراً فلا يحسن
التقابل ولهذا خص بعضهم المفسر بالحكم الشرعي وقال
لا يمكن وقوع المفسر في غيره الا انه مخالف

لاشتمال الحال بحسب
الجنس مع زيادة البضاح
بالنسبة الى الحال
ام
اي قسم انا وحدثنا او غيرها
ظاهر ۱۱ وحقا م
خاصه وادخاله في معناه
اولا قبل ان اکثرها نفوس
وقبل الاقرب ان يكون
من قبل الاطلاق في
مقابلة الاجتماع والقياس
ويحمل ان يكون من قبل
الاطلاق مع مطلق الصفه
الا ان نجزم بما اختص
بما هو من الدليل الشرعي
اختص اطلاقه بما

من المفسر من نقل عن
فقيه العلامة كلامه
منه من غير نقل عن
فلا وجه الصحيح ان قال
عدم الاختلال من حيث
ازداد ووضوحه باحد
الساكنين الا ان كان
فيما بينهما من حيث
ما زاد ووضوحه باحد
ساكنيه بينهما من حيث
حجب قطع ووضوحه
اختلالا ولا يقطع
هو هو اختلالا من حيث
لم يختلوا من حيث
وجوه اخرى يجوز

کما نظاهر والنص عند اهل العراق
خلافاً لاسب منصور ومن تابعه
وعند التعارض يقدم كل واحد على ما قبله

بان يقضى واحد من الاقسام خلاف ما يقضى الآخر
وتوافقاً في الرتبة لكونها متوازنين مثلاً
والمراد بالتعارض مجزئ التامع بين المجتنبين متساوياً
قوله المراد بالتعارض اي في ان التعارض كما يطلق
على المعنى المشهور وهو تمنع الدليلين
المساويين في القوة يطبق على تمنعها
وهو المراد ههنا فلا يرد ما قيل رجحان بعضها على
بعض يان في وقوع التعارض اذا المرحج فقط
في مقابلة الراجح فلا تعارض ولهذا اشترطوا
التساوي اية ٢٠ فتقدم الحكم على غيره
والمفسر على النص والنظاهر والنص على الظاهر
لان العمل بالادوية والافوى اقدم واولى لانها

وقد رتبنا الكلام المنبسط
وانما بعد الكلام المنبسط
المنبسط عند التفسير وقيل عليه
ان لا حاجة فيه الى الاحتجاج
اصطلاح منهم بل التمسك
بما هو على الاكف
قوله فالحكم منفتح المعنى فان
البيان في القوة انما
يوجد منه ولا يتقبل قبول نص
ولا يتقبل غير جواباً في امر
والقدر المنبسط في الحكم
منه التمسك في الحكم
انما يقضى اقدم على اثاره
كل منها ولا يان في
ايضا فهو من حكمه
نقدم له اداة ولو بناه في
العضد هو حق كمن يكون
من المشابه ما اختل
لعدم الاداة وقد يقال بان
اختلال نظم القرآن لا يصدر من
المسلم بل المتأخرين استقام نظمها
بما لا يتبادر من مسته

وانما كان
الظاهر والنظر
او جازاً للعلم
عند
المران

والمعنى المشهور وهو تمنع الدليلين
المساويين في القوة يطبق على تمنعها
وهو المراد ههنا فلا يرد ما قيل رجحان بعضها على
بعض يان في وقوع التعارض اذا المرحج فقط
في مقابلة الراجح فلا تعارض ولهذا اشترطوا
التساوي اية ٢٠ فتقدم الحكم على غيره
والمفسر على النص والنظاهر والنص على الظاهر
لان العمل بالادوية والافوى اقدم واولى لانها

والا فالحكم
والمعنى المشهور
المساويين في القوة
وهو المراد ههنا
بعض يان في وقوع
في مقابلة الراجح
التساوي اية ٢٠
والمفسر على النص
لان العمل بالادوية
والافوى اقدم واولى

وحكمة النظر في ان النقص ان لمزية
في شمله او نقصان واما الشكل
فقد النص ما لا يدرك الا بالتأمل

قوله في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتطابق فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من معنى السرقة وهو اخذ باليسار
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او دجلة ثم الظاهر من كلام المفسر شمله عبثا
او اشارة وكونه من انسه اده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فما لا يفتيح التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتطابق فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من معنى السرقة وهو اخذ باليسار
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او دجلة ثم الظاهر من كلام المفسر شمله عبثا
او اشارة وكونه من انسه اده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فما لا يفتيح التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

في شمله اللفظ وثبت فيه الحكم كالتطابق فانه
سارق حاذق يأخذ مع حضور المالك ويقطع
فلا مزية على السارق الذي لم يعرف باسم
محمود من معنى السرقة وهو اخذ باليسار
اخذ على سبيل التحفة في شمله السارق فيقطع به
او دجلة ثم الظاهر من كلام المفسر شمله عبثا
او اشارة وكونه من انسه اده حقيقة لكنهم صرحوا
بان الحق ما فيه مزية انما هو بطريق دلالة
النص وهو الموافق لما سيجي في سرية الجاه
من عدم الفرق بين الزيادة والنقصان فاما غيرهم
فما لا يفتيح التوجيه انه اراد كونه بدلالة النص

ومن صرح به
المحقق النسخ
في كشف المنار
والمنصور القاطع
والنسخ في شرح المنار
والنسخ في شرح المنار
والنسخ في شرح المنار

تحوار بر من فضته و حكم
الطلب ثم التامل لينظر المراد

هو بشكل بسبب استعاره بدعيه لان العارضة
تكون من الزجاج لا من الفضة كمن لما اشتكت
الفضة على خاضعين ذميمة وهي انها لا تطهر
ما في بطنها و مدحجته وهي البياض والزجاج
عكسها وكانت تلك الاداني تشتمل على صفات
الزجاج و تشبهه و بياض الفضة و حسنها فتجوز
القوارير لما يشبهها في الصفاء و الشفاف ثم
جعلت من الفضة مع انها لا تكون الا من الزجاج
فجاءت استعاره غريبة بدعيه فان قلت
اكثر ما عدوه من المشكل ما كان خفاؤه لفقد
المعاني كقول تعالى اني سنقسم ولهذا قيل

حل
الطراز والناشط
من فخره و الفخر
لا تقم من غش طاهر
فاز عبادته من غش طاهر
ابدين و في غشها لا يعلم
وانما مل ان مبيع طاهر
هو البتة و التفرع داخل
الفرع و الانف او بدونه و اجاب
الاضغاث في شرح البديع بما
سما معنى التلميح مع
و شكا ان في شكا
التلميح و ان داخل الفهم
من منقذه او لا و يجرد الطلب
لم يطهر و هو ان المشكل
الخط فخط لا يكون المشكل
الفعل لا لفظ آخر
اذ ان خطا ليس

لنتم سواد
كانت فاقه
او مضطرب او
علا الجنب
بعد ان يكون
الماتة واحد
اي موضع الحرف
و هو القبل
فزال الاشكال
بالتأمل
مسح
قوله فتجوز
عدهم هذا
التجوز من
الاستعاره
البيانية و اعرض
عليه بان عدم
ذكر المشبه
لازم فيها و هي
قد ذكر

تأثيره ما خذوه لفظ المعاني
الاستعاره مع العلم بالشرائح
دالين او تجوزها مجازيه
ابعضها
مشكل او لا بالبعد
على الزم
نماذج
الظاهر
الوارد اذا لم يرد
المتكلم

في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 انزلوا من كل ثقل
 عليه اذا صلى
 من كل ثقل
 عليه اذا صلى
 من كل ثقل
 عليه اذا صلى
 من كل ثقل
 عليه اذا صلى

او تعدد المعاني والمراد واحد
 معين وحكمه التوقف الى بيان المحمل
 ثم الطلب ثم التأمل فيه فبيان
 تفسيره ان قطعاً وتأويل ان ظنياً
 واما المنشأ به فصد المحكم

قوله ظنياً مفيد للظن غير فاع لاحتمال كيان
 مقدار الرأس بحدوث المسح على الناصية ثم
 ان كون اليان مفيداً للظن قد لا يحتاج الى التأمل
 بل يفيد اولاً وقد يحتاج الى الطلب والنظر
 في المحتملات ثم الى التأمل في استخراج المراد
 منها فيطلب الاجمال الى الاسكال ثم اذا استخرج
 يكون تأويله في ذكره من رج المعنى وغيره والمجمل

في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 انزلوا من كل ثقل
 عليه اذا صلى
 من كل ثقل
 عليه اذا صلى
 من كل ثقل
 عليه اذا صلى
 من كل ثقل
 عليه اذا صلى

وواضح في قوله
 لما ان المشاء
 في مقابلة
 بحيث تقطع
 احتمال دركه
 كما ان المحكم
 في نهاية
 الوضع بحيث
 انتهى الاحتمال
 سلمه

ايضاً في
 كفسير الصلوة
 والركوة الى
 بحيث
 لا يتبع بعده
 شبهة ولا
 احتمال

في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 انزلوا من كل ثقل
 عليه اذا صلى
 من كل ثقل
 عليه اذا صلى
 من كل ثقل
 عليه اذا صلى

الشيخ والزمادة
كونه من قبل
الكتاب لعدم
التي يقع فيها الجمل
خروا حد يجوز
المغفرة والى كان
الراس
الزينة وهو
مصحف هو مقدار
١٩

قوله لبيان مقدار الرأس فان الكتاب
مجل عندنا في حق المقدار وقد كتبت بيان
بغير الظن فكان مؤللاً ولهذا لا يكفر جاحد
بذا الحكم وان سمي فرضاً بواسطة اسناد الى
الكتاب كذا في المرات واثار اية في الحاشية
وبان المقام ان قوله تعالى واسموا بذكر
يقضي الاستيعاب كما سيحكي والعل بالآقل
وهو مشعر غير ممكن لاستماع المسح عليها من غير
زيادة والزيادة غير معلومة الكمية فيتحقق الاجمال
في حق المقدار اي مقدار المفروض
مسح وقد كتبه بيان بغير الظن وهو خبر المغيرة
بن ثبته حيث قال ان ابني مسح السدح
عليه وسلم اني سباطة قوم فبال وتوخا ومسح
عليه صيته وخفيه فبعلم ان المقدار اللازم

کفر و کفر
ظلم و مظلوم
بیعت و بیعت
دفعہ و دفعہ
بغ و بغیر
من کا من
فیض و فیض
میں

ان يكون الخبر خبرا
 انما هو اذا كان الحكم الثابت
 بالجملة مضاعفا الى البيان لا المبين
 الزم هو بالجملة وليس كونه
 بل هو مضاعف الى الجملة وهو منها
 كتاب فلهذا وان كان الخبر
 دل على ان جهة بعضها والمط
 بلغ الرأى مطعفا ومثلا لا يفيد
 على سبيل القطع فنقول البيان
 انما هو بالنسبة الى باينه اجمال
 ولا اجمال في الجملة اصلا بل
 الاجمال في مقدار
 فيكون بياننا فقط ولا يخصم
 الخبر الجملة المبين من الرأى
 لما فيه نسخ الكتاب بالخبر
 الواحد ولهذا الحكم يكون
 مقدارا ان جهة فرضا قطعا
 باتفاق اصحابنا وان اختلفوا
 في انه هل ربع الرأى او
 مقدار ثلث اصابع واما عم

ما نقطع رجاء معرفته مرادة ولو
 من ابني صلي الله تعالى عليه
 وسلم فاما مشابه اللفظ ان لم يفهم
 منه شئ كالقطعات

كقوله كالقطعات هي اسماء مشابه الحروف
 التي ركب منها الكلام لانها داخله في تعريف
 الاسم وعارضة عليها خواص كالتعريف والتنوين
 والابتداء ونحو ذلك واطلاق الحروف
 عليها اطلاق اصلي غير مبني على اصطلاح محدث
 بين النحاة قال الراغب في المفردات
 حرف النفي طرقة ومجموعه احرف وحروف يقال
 حرف السيف وحروف الهجاء اطراف الكلمات
 وقيل يقال حروف الهجاء حرفا نحو حبا من

من التثنية بنحو
 الاتية من ان غلب
 بغير جعل من اسم النظم
 من حيث لا يعرف من الحكم
 الشرح في غيب من انظر الى
 ذكر الضرورة في غيب انظر الى
 كذا اجيب و اجيب ايضا
 بغير معرفته ان قد قال
 بغير غيب بالبد والوجوب
 صفة بغير غيب بالبد والوجوب
 منه وفيه نظر لا بد من الحكم الشرعي
 فتم ما يعرف من ان
 العلم لاكل ما يؤخذ من
 اعتقادها او عليها الجواب
 على انه على تقدير صحة لبيانها
 بعض المتكلمين بطلان
 الالزام

من التثنية بنحو
 الاتية من ان غلب
 بغير جعل من اسم النظم
 من حيث لا يعرف من الحكم
 الشرح في غيب من انظر الى
 ذكر الضرورة في غيب انظر الى
 كذا اجيب و اجيب ايضا
 بغير معرفته ان قد قال
 بغير غيب بالبد والوجوب
 صفة بغير غيب بالبد والوجوب
 منه وفيه نظر لا بد من الحكم الشرعي
 فتم ما يعرف من ان
 العلم لاكل ما يؤخذ من
 اعتقادها او عليها الجواب
 على انه على تقدير صحة لبيانها
 بعض المتكلمين بطلان
 الالزام

ما نقطع رجاء معرفته مرادة ولو
 من ابني صلي الله تعالى عليه
 وسلم فاما مشابه اللفظ ان لم يفهم
 منه شئ كالقطعات

من التثنية بنحو
 الاتية من ان غلب
 بغير جعل من اسم النظم
 من حيث لا يعرف من الحكم
 الشرح في غيب من انظر الى
 ذكر الضرورة في غيب انظر الى
 كذا اجيب و اجيب ايضا
 بغير معرفته ان قد قال
 بغير غيب بالبد والوجوب
 صفة بغير غيب بالبد والوجوب
 منه وفيه نظر لا بد من الحكم الشرعي
 فتم ما يعرف من ان
 العلم لاكل ما يؤخذ من
 اعتقادها او عليها الجواب
 على انه على تقدير صحة لبيانها
 بعض المتكلمين بطلان
 الالزام

وَحُكْمُ الْمَثَابَةِ اعْتِقَادُ حَقِيقَةِ الْمَرَادِ
وَالِامْتِنَاعُ عَنِ التَّأْوِيلِ

فوله بدليل
و قد سبق ان
الفرازة الشاذة
جذ كیف لا و قد
نظروا عادل عن
المنسجى صنفه الله
عليه وسلم و قد
نقد بركونكم
كما نجر الضعيف
و علمت الشاذة
فان كوخا

میںم الضعیف کا کہ بیش ص کا لایید خدا شکست نے کو خفا

بقيتة هو مذهب اهل البيت
 قالوا لا بد من ذلك فان كل
 كلمة وكل جملة

قال ابن القيم
 وهو قول اكثر ائمة
 الجاهل
 وقالوا لا بد من ذلك
 وقالوا لا بد من ذلك
 وقالوا لا بد من ذلك

في العلم فاما ان يكون قوله يقولون كلاماً مبسداً
 موضعاً بحال الرايحين بجذف المبدأ اى هم
 يقولون او حالاً من المعطوف فقط اعني الرايحين
 دون المعطوف عليه وكل ذلك تصف واما
 معنى فلانه تعالى جعل الرايحين في التشابه
 بين الرايحين والرايحين وجعل ابناء المشابه
 خط الرايحين بقوله فاما الذين في تلوههم
 زنج فيتعون ما تشابه الآلة وجعل اعتقاد الحقيقة
 مع العجز عن الادراك خط الرايحين بقوله
 والرايحين في العلم يقولون آتينا به اى
 صدقاً بحقيقة وان لم نعلم تأويله كل من عند
 ربنا وبدل على ذلك ما اورد السيوطي
 من صحاح الاحاديث وذهب جماعة من السلف
 وبعض المتكلمين الى ان الرايحين في العلم
 يعلمون تأويله فلا عنه ويورد اية من ابن عباس

والرايحين
 قالوا لا بد من ذلك
 وقالوا لا بد من ذلك
 وقالوا لا بد من ذلك
 وقالوا لا بد من ذلك

بما لا يفهم ابتداءً
 بالكتاب اعتقاد الحقيقة
 فليس هذا العلم بل هو بوجه
 قالوا ان الخطاب بل لا يفهم
 ويكون الخطاب به كالتحطاب
 العربية ولم يكن الكتاب بارزاً
 عطف على الله وغيره
 فيها ما اخرج الشرح
 وخرها من عائشة رضي الله
 تعالى عنها انها قالت
 انزل عليك

[illegible]

قلنا اولاً به
بعدها به
الاحاديث
وظاهر
الآية والآخر
على ما قلنا
لا وجه للحار
وقوله بمحمد
الراى ونبينا
العقل فيها
ثبت مكانه
بالاجماع بل
لازال حكم
ومصالح لا عليها
الآية وثابتاً
انه يجوز كون
بعض القرأت
لا لفهام بل

افضل من بعد
مع فقه من
الحسين بن

من طاهر و زاهد
 العلماء، نجیب صفات
 از باب احترام
 انما علم و الطیب
 كما یستاد، الجود
 بکلیف یحصل
 العلم و کشف غفلة
 و همین آنرا میخوانند
 استاد بوی
 من یحصل العلم بکلیف
 یا به سبب طاهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بالتسببه الى الجاهل لان البلوس في ترك
المجوب اكثر بلوى في تحصيل غير المجوب
فتاواه اكثر ويغيب معرفه الرايحين قصور افهامهم
عن الوقف على ما لم يجعل لهم اليه سبيلا وتذكرون
كون علمهم من عند الله ويفوضون اليه تعالى
ويقتدون بحقيقه ما اراد الله بدون الوقوف
على مراده وكل ذلك اقوم ايمانا وعلم
عموديه وظاهره انه ليس فيه بعد وليس
بمثل الخطاب بهل ولا بثل الحكم بالترجي بالعربيه
عند قصد الافهام واغاده المرام واما اذا قصد
بالحكم مع العربيه الاشارة الى الفوائد
الجليله سوى افهام معنى الكلام فلو سلم ما قلتم
لا بعد فيه ولا قبح ولا شبهه ويكون فيه الاشارة
الى مثل ما ذكر فيكون بيانا وهدى من هذه

انهم قد
انقسموا
من الضرورة
اذناهم
ويعتقدون بان
الحكم لا يتوقف
بفصل بينا
ما يريد ويعتقدون
الجزء

بالحجة على ان كون
القران بيانا وهدى لا يقتضي
كون كل جزء منه كذلك
وثنا ان لا يلزم من عدم فهم
الرايحين وتوقفهم عن
فهم من هو مخاطب حقيقة
وهو النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم يجوز ان يكون سرا
بين الله تعالى وبينه
بفهم بطريق الغيب والافهام
دخوه قال بعض الكل بحري
بعض المحرمين كلمات معناه
بينها والمقطعات في اواخر
النور من هذا القبيل فانه قد
وقتها مع غيره صلى الله
تعالى عليه وسلم في
وقت لا يسهل ملك متعرب
ولا نبى مرسل يحكم بها على
جبريل عليه السلام ويؤيده
ان جبرائيل عليه السلام لما نزل
بقوله كهيص فلما قال كان
قال النبي عليه السلام علمت

قال يا قال علمت
قال يا قال علمت
قال يا قال علمت
قال يا قال علمت
قال يا قال علمت
قال يا قال علمت
قال يا قال علمت
قال يا قال علمت
قال يا قال علمت
قال يا قال علمت

[illegible]

خدا علیہ السلام و انصاف و انصاف

[illegible]

فہم المراد کہ زبردستی
شیر بچہ بغضی
الحق والابحاز و نحوہا
لہذا بعضی الغافل
ملک حکم و مال بعد توصیف
تاریکہ کہ نہ متش بہا
و تارکہ کہ نہ حکما و لغضا
لہذا بعضی الاقینہ باہل
و حال بعضہم

بالتأخرين من وجهي لخصه من
السف ايضا ذنوا الى كما ذكره في
الكتابية و كما سبق في الاثنا
يعمل من المتأخرين من قبل نزاع
الفرقيين لفظ لان التوقف
انما هو في طب العلم حقيقة
والعلماء انما يحفظوا في تأويل
في حصر الاجتهاد ورد بان
ذلك لا يخفى بالمشابه وايضا
بما سبق عنه قول احد الفرقيين
بعدم الوقف على الله
والاجتناب عن اتباع المشابه
بالتأويل و اتباع الفرقيين الاخر
تأويله ابن المثلث

و لا نقول بعضهم القائلون
 حكم لقوله تعالى احكامها الاختلاف
 لا ينطبق النقص والاختلاف
 لا بالمعنى المقابل للمتشابه و لا
 بنفسهم كونه متشابها لقوله

وبعين
 واما بغير
 الاحكام
 والحكم
 وفيه
 البقيد
 لا يفيد
 جهور
 يفيد
 المشهور
 وان لم يكن
 حيث قالوا
 كذا يفيد
 احكامه

كقول الحكم ما عرف مراده ولو تأويل
 والمثابه ما استأثره الله تعالى
 بعلمه اطلاقا بل اقول
 تنبيه
 يجوز القطع من الدليل اللفظي لتواتره
 بثبوتها ولعدم استعماله في خلاف
 الاصل دلالة وان الاصل حمل كل
 لفظ على تبادره وانكره جمهور
 الاشاعرة كالمعزلة لتوقفه
 على نحو عدم الاشتراك

وبعين
 واما بغير
 الاحكام
 والحكم
 وفيه
 البقيد
 لا يفيد
 جهور
 يفيد
 المشهور
 وان لم يكن
 حيث قالوا
 كذا يفيد
 احكامه

بناء على
 المناصب
 بينهما وبين
 هذه المعاني
 لا سيما اذا
 انقضت القوة
 الدالة لفظا
 على الاشياء
 فيما هو الامر
 فاذا حصل
 القطع في
 الثبوت
 والدلالة
 يفيد القطع
 بالضرورة
 م

لا يفيد
 لوجه الاول
 لا يفيد
 لوجه الاول
 لا يفيد
 لوجه الاول
 لا يفيد
 لوجه الاول
 لا يفيد
 لوجه الاول

من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار

وهو نفسه لما مر انفاً والنفس
الثالث باعتبار استعمال اللفظ
في المعنى وهو اربعة الحقيقة
والمجاز والكناية والصريح اما
الحقيقة ما استعمل

من ان الاصل هو كل لفظ على تبادره ولا يجوز
استعماله في خلافه بلا دليل صاف والاحتمال
الذي لم يتأمن دليل لا يقيد القطع والاداء
بوثق المحسوس على انه قد ينضم ادلة وتشر ان قطعة
والنفس على المراد يقيناً تقطع تلك الاحتمالات
والثالث لتوقف على العلم يقيني بعدم العارض
القطعي القطع ولا طريق اليه اذا غاية عدم الوجود
وهو لا يمنع احتمال الوجود قلنا يعلم عدمه من صدق العلم

من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار

وجه الحصر ان اللفظ المستعمل
استعمل لا يصحح اما ان يكون
والاول المستعمل في موضع له اول
المجاز وكل منهما اما بهر الدلالة

الموصوف
بفقد
كلمة حقيقة
وقيل ببيان
كما قالوا
للملأمة ثم
نقل الكتاب
على حسنة
الاستعمل

من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار
من الغنم والار

من هذا الغرض
سما هو الظاهر
من غرضه
على وجهه
المرتب
لا يترتب فيه فان
الاستعمال فيه
في الحقيقة من
فان فيه
لا بد

ما استعمل فيها وضع له فيدخل المرئى
الذى هو لفظ منقول بلا مناسبتة
لكونه بوضع جديد

فندق
نیمین
من خیر
اذا انا
او شعرا
خطبہ
بمن ارتحل

فأولها وضع له أي ذلك اللفظ له من حيث كونه
ما وضع له فلو استعمل فيما وضع له لا من حيث
أنه موضوع له لا يكون حقيقة وقد اختلفت معبر
في تعريف الأمور التي تختلف باختلاف
الاعتبارات ألا أنه كثيراً ما يحدف من
اللفظ لثبوته وظهور اعتباره عند
تعلق الحكم بالوصف المنعرب بالحقيقة والمراد بوضع
اللفظ منها تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه من غير
تسوية بالنظر إلى ذلك التبيين فلا يضر
الاجتناب إلى القرينة لعارض ونحوه

الخاص والمعتبر
في الحقيقة هو
الوضع بغير من
وكذلك الأوضاع
فان لم يقع الاختصاص
في تلك الأوضاع
فهي كخلفه على اطلاقه
وان وقع بان
كان موضوعا
فخاصا لم ينفذ
آخر لا حسن فله
حسب مقتضى

المعنى المستعمل في المعنى الذي
كان به مرادنا وان اعتبر به ايضا
نظف منقول عن اللفظ المستعمل
بموتة المقام

ط
حيث قال في الاستعمال
لا بد من تعريف الحقيقة
والجواز بخلاف المرجح
فانه كيفيه مجرد النقل
والتعيين م

[illegible]

مقدمة بالجملة التي كان الوضع بها وان كان
مجازا باعتبار جهة اخرى كالعبارة في الدعاء
حقبة باعتبار الوضع اللفظي مجازا باعتبار
الوضع الشرعي فاللفظ الواحد بالنسبة الى
المعنى الواحد يكون حقيقة ومجازا من جهتين
قائدة اختلفوا في ان الحقيقة الشرعية
هل هي واقعة او لا فذهب الجمهور الى انها
واقعة واقعة للقطع بان الصلوة والقوم
والزكاة ونحوها مثلا اسم للركعات المخصصة
تبادر عند اطلاقها من غير تردد ذلك دليل
الحقيقة بعد ان كانت في لغة الدعاء وظاهر
انه ليس الا بتصرف الشرح ووضع وهو
معنى الحقيقة الشرعية والمعتبر ان ثبت حقيقة
الدينية وجعلها قسما من الشرعية وهي على
ما ذكره العبد وتبعه السعد والسيد وغيرهما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
معلمًا للناس في كل شيء
مبينًا للآيات والعلامات
التي فيها دلالة على
القدر والجلال والكرامات
التي فيها دلالة على
الرحمة واللين والبركات
التي فيها دلالة على
العلم والفضل والبركات
التي فيها دلالة على
الرحمة واللين والبركات

[illegible]

الاستعمال في المطلق في
فان لم يلاحظ الخصوصيه كان

و ان كان
موضوعا لمخاض
الكل
من حيث هو
على افراد
جنس الانسان
مطافاة و بعد
يقوم على
هو الموضوع
من ان العبر
الموضوع له
الاجابة و بيني

والمُنْقُولُ هو ما غلبَ في غير ما وضع

الحجۃ یفہم بلا قرینۃ مع مناسبتہ

بیشتر و منسوب الی ناقله شرعا و اصطلاحاً

او عرفا حقیقہ و مجازاً باعتبار الوہب

و حکمها ثبوت معناه مطلقاً عاماً از صفا

نوی اولم بنو ورجحانها علی المیزان

وان ربح ^{انما هما} على المشترك واما

المجاز فما استعمل في غير ما وضع له

بعلا قزینہا و بکف

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳

میں ان کیوں مجازاً نے معنی
مشتراک فیہ برج احتمال التجوز
دی حکم کو نہ مشتراک کا کاسیجی

الحمد لله وحده
والصلاة والسلام على من لا
نبي بعده

١٠٠

ایک شاعر

شیرازی

اشرف
احسان
مظفر

منقولاً اصطلاحاً

ایمانی عز
فقط

منقول عن

بعضی موضوعات

لا بد من نقل عن
م الأصل وهو

10

مكتبة المصنف

A. I. E.

عقب ان الوصلۃ و ما
بجسدا م
فی الاصل و فصل
خاص بن الموضع
و خبره و لا بد فی
الجزء من الکلی
الاقصال و الاصل
الصلی فی غیر
الصلی و الاصل

ادبها و خبرها و ان احوالها
بالوضع ما هو اعم من جميع
كون اللفظ متبنا لكونه

على متخفون
بجانب جميعه
ذلك القيد بانه

التي في قوله
وضع ذلك الوضع
وضع متبنا او متبنا

نوعه بجهت
قاعدة داره كالحاثير
ببنا و هو الجواز

والمتبني من لفظ الوضع
او من زمان الوضع المتبني
فقط معنى آخر فافهم

واختصه بجاء على
اللفظ على المعنى والبناء
لابين اللفظ والمعنى والجواز

فيه من التامس الظاهر والجواز
واقع مطلقا ونقل من اللفظ
الى المعنى و اجبى

الكارز و هو مطلقا
والنحو الزاوي من حيث
وقال لعل المراد ان ليس ثابت

وحصرها في خمسة وعشرين علما

قوله في خمسة وعشرين بالاستقراء وان كان بعضها
مداخل ولهذا اختلف في ضبطهم فمنهم من ضبطه في
الخمس كما بنى الحاسب الشكل والوصف
والكون على الاول اليه والمجاورة ومنهم من
ضبطه في التمسك كصدر الشريعة الكون
والاول والاسود والمقابلة والجزئية والحلول
والسببية والوصفية ومنهم من ضبطه في غير
ذلك اقل او اكثر والناس فيما يقتضون فراهب
ثم كان دخل في التعريف المجاز بالزيادة
او النقصان كما سبق من الامدى فيها والآ فاعلم
يخلو ادخال الحذف والزيادة في انواع العلة
عن مسامحة وامره يمين ان المؤلف
قوله خلافا لاكثر الظاهرية وشبههم ان المجاز
اخو الكذب وان العدول اليه من ضبط الحقيقة

والنحو الزاوي من حيث
وقال لعل المراد ان ليس ثابت
ببوت الحقيقة وهو ايضا
واقع في القرآن والكتاب
خلافا لاكثر الظاهرية وبعض
بعض من الماكبة وان فية
ان المؤلف

على ان المجاز
من عدم الوقت
والنحو بنى المجاز
التي في قوله
ببنا و هو الجواز
ادبها و خبرها و ان احوالها
بالوضع ما هو اعم من جميع
كون اللفظ متبنا لكونه

الكل بابا
فقد الغنى ولا
كالنقى ولا
كالجدة من
مروءة من
بنو كنانة

كشد الأزار لا غزال عن

النساء في قوله قوم اذا جازوا
شدوا ما رزحهم
دون النساء ولو بانيت

بانطهار رد عليه بان لازم
ما لم يكن مروءة لم يتقل منه
اسم المملوم فيرجع

اسم الاول والآصل

ان يكون ملحقه لان لازم

من حيث هو لازم لا يدل

على المملوم يجوز ان يكون

اعسم ولا دلالة عام على

الاخص واجب بانه يدل

بواسطة القربى اذا

انصببت اليه م

كاليوم ليوم القبيح

كاليوم ليوم القبيح

في الاصل شقة البقرم

والطلاق اسم المملوم على اللازم
وعكسه واحد المتشابهين على الآخر
المطلق على المقيد وعكسه واسم
المطلق على المقيد

سواء كان تلك الصفة مخصوصة كالشكل نحو
الطلاق لان الصورة المنقوشة على البحار
او غير مخصوصة كالاسد للرجل المتبذلة في صفة
الشجاعة ولا بد ان يكون ذلك الصفة ظاهرة
اثبت للمعنى الحقيقي وسهرة وفرد اختصاص
لثقل الذين من المعنى الى تلك الصفة بفهم
المعنى المجازي باعتبار ثبوت الصفة له كاطلة
الاسد على الشجاع بخلاف الاسد على البحر
فانه لا يجوز لعدم ظهور هذه الصفة في الاسد
ويختص هذا النوع باسم الاستعارة عند اهل الباء

بناءً على ما ذكرناه من أن
 المصنف قد اختلف في إطلاق
 المصنف باللام والاضافة
 والاعتماد على ما ذكرناه
 من أن المصنف قد اختلف في
 إطلاق المصنف باللام والاضافة
 والاعتماد على ما ذكرناه

باعتبار ان ينزل التصادق
 والتقابل منزلة التناوب
 بواسطة تملح او تنكم كاطلاق
 الاسد على الجبان او
 تقال كاطلاق البصر على
 الاعمي وعلى هذا يكون من
 قبيل الاستعارة بناءً
 على ان تكون المصنوعة
 المعبرة فيها اعم من ان يكون
 حقيقة كما مر او اعتبارية
 بمنزلة التصادق منزلة التناوب
 ويجوز ان يكون اطلاق
 احدهما على الآخر باعتبار
 المجاورة الذهنية فان
 بين الضدين مجاورة في
 النجاشي حتى ان الذين
 ينتقل من ملاحظة
 السواد مثلاً الى البياض و
 بالعكس فينبغي تلازم عرفي
 وظهر لك من هذا

والاطلاق الشيء عليه واطلاق اسم الشيء
 على بدله واطلاق الكثرة في الاتباع
 للعموم واردة الواحد المكثر من المعرف
 باللام واطلاق احد الضدين
 على الآخر

تتولد واطلاق احد الضدين على الآخر بشكل
 بما قال فخر الاسلام للاستعارة مع التناوب
 ودفع بان مراده الثاني في الوجود كحرمته
 البنية والنكاح لانها لا يجتمعان في الوجود
 لا الثاني في المفهوم كالبشر والانداد ونحن
 فيه من هذا القبيل وفيه ما فيه ولعل مراده
 الاستعارة مع ما دام منها فها واما اذا كان معه

الاعتماد على ما ذكرناه
 من أن المصنف قد اختلف في
 إطلاق المصنف باللام والاضافة
 والاعتماد على ما ذكرناه

والاعتماد على ما ذكرناه
 من أن المصنف قد اختلف في
 إطلاق المصنف باللام والاضافة
 والاعتماد على ما ذكرناه

من هو كذا
 ان لا يجرد اسم بذكر
 من هو كذا

واما في قوله تعالى
 واما في قوله تعالى
 واما في قوله تعالى
 واما في قوله تعالى
 واما في قوله تعالى
 واما في قوله تعالى
 واما في قوله تعالى
 واما في قوله تعالى

والاطلاق الشرط على المشروط
 وحكسه والتخريف والزيادة
 ثم مرجع الكل الانتقال من الملزوم
 الى اللازم ومعنى الملزوم مجرد
 التبعيية وحكم المجاز

في الجملة فالملزوم اصل ومستبوع من جهة انه
 منه الانتقال واللازم فرع وتابع من جهة
 انه اليه الانتقال ولهذا في كل موضع كانت
 الاصلية والتبعية من الطرفين بحيث يكون
 كل منهما اصلا ومستبوعا من وجه واحد
 وتابع من وجه آخر جاز المجاز منها كالسبب

والمقصود من ذلك ان
 المقصود من ذلك ان
 المقصود من ذلك ان
 المقصود من ذلك ان
 المقصود من ذلك ان
 المقصود من ذلك ان
 المقصود من ذلك ان
 المقصود من ذلك ان

نحو دأب
 القرية
 اكلها
 اكل نفع
 من العلامات

مطلقا قيل
 مطلقا قيل
 مطلقا قيل
 مطلقا قيل
 مطلقا قيل
 مطلقا قيل
 مطلقا قيل
 مطلقا قيل

و هو المعيار
المختص

تَوَدَّ اَوَّلَا نَحْوُ لَا تَبْعُو النَّصَاحَ بِالْعَاقِبَةِ اَي
بِاَكْثَلِ فَيْهِ مِنَ الْخَطَاةِ وَنَحْوِهَا وَهُوَ لَا يَتَنَادَلُ
مَنْعَاهُ الْحَقِيقَتِي اَعْلَمُ اَنَّ الْجَارِ الْمَعَارِنَ لِمَا يَنْقُضُ
الْعُمُومَ هَلْ يَعْمُ مَبْسُوعٌ مَا يَصِلُ الِلْفِظَ لَهُ مِنَ الْاَوَّلِ
الْجَارِ كَالْحَوْلِ وَالسَّبِيَةِ وَنَحْوِهَا اَوَّلَا اخْتَفَ
فِيهِ وَالتَّبَعِجِ الذِّي عَلَيْهِ اَبْجُوهُورٌ لَا يَحْسُمُ
وَقِيلَ يَعْمُ قَالَ الرُّزْكَهْ هَذَا عِنْدَ تَعْدَرِ الْخَفِيقَةِ
وَعَدَمُ تَرْجُحِ اَحَدِ الْجَارِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْجَارَاتِ
فَمَعْنَى تَرْجُحِ نَقِيْنِ قَالَ الْعَرَّافِي فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ
تَعْرِضُ لَهَا اِمَامُ اَحْمَدُ بْنُ اَبِي السَّمْعَانِ

تفکرت بیهوش
حالات بیغنی آن
کلان او غیر و هذا
اغنی با حکم مطهره
من الصحاح
فی جیب
لعمد
حکیم علام
اسم جنس
تخلات ان الصحاح
فول من غیر نقد

حین خیار الکلیف
 والخاصة والخاصة
 السخافة في القول
 فما راعى صاحب التلويح
 من انه لا خلاف في انه لا يتم عمل
 بحث ثم اذا تم العمل باحد النوعين
 الجاز فعمل مع جميع
 المعنى اولاً اخلف فيه ايضا
 والصحيح انه يتم بلايين
 للعموم من غير تفريق
 كونها مستقلة في الحقيقة
 والجازية وان الحقيقة ليس
 لها دخل في العموم والجاز
 ليس بنسبة وابجد العموم
 والخصوص ثبوتاً بالذات
 فتوجد دليل العموم مع
 حقيقة او مجاز لا يقال للعموم
 بحسب الوضع ولا وضع في
 الجاز لا نقول كذا بخصوص
 بحسب فهو مشترك الا في
 واسحق ١٤

دجود و در حیل انعم
 لا تنفع الطور
 بار اوده البص
 نجف و البص
 انما انما انما
 با
 با
 با

بطلان الحقیقة
الذی یستلزم
تکلیف العلم بالظن
لأنه خلاف من
دفع من زعم
لا یجوز معناه
الحقیقة

والاول هو
الظن هو العلم
الموافق للحکم
الذی کان الحقیقة
منه فمرد مجازاً
ادخلوا الحقیقة
فمنه عند
الغرض لعارض
فان لم یصح فی
مفهوم المدقق
والناطق لبس
بانسان
یکون الحقیقة
طبیباً اذا
لبس مفهوم
الانسان من
غنى مفهوم
انسان لان
محمول على
الحقیقة متعارف
اذا التوز
بل من جهة
المفهوم بغير
الشي باعبار
المفهوم ومن قال
بل صحتها
المجازى فلم
یستلزم

وکنی صحتها عربیة صح معنی اول
وعند هانی حق الحکم فیقنع
بقوله لعبدہ الاکبر سنا منه
هذا انی عنده لا عند هانی لصحة عربیة

بعضی ان الحقیقة بحسب حکم معناه اصل والمجاز
بحسب حکم معناه نزع وهذا هو المراد بما قالو
عندها حکم الحقیقة اصل وحکم المجاز نزع
وذلك ان الحکم هو المقصود باللفظ فهو اولی
بالاعتبار فلا بد من صحة حکم الحقیقة بحسب اصل
لیخلفها خلفها بسبب التعارض م یعنی ان
تکلم بهذا اللفظ مراد منه البتة اصل ومراد
منه السحرية خلف عنده وتکلمه بان جعل لفظ هذا

بطلان الحقیقة
الذی یستلزم
تکلیف العلم بالظن
لأنه خلاف من
دفع من زعم
لا یجوز معناه
الحقیقة

الحقیقة
اللفظ وعینه
ای الایمان
هو خلف
عنه
وکان یکن
اللفظ

فرد حيث قال

ان المجاز المشهور

اولا لان الوجد

في مضادة

الجمع في

بمجرد التجرع

بمجرد الحقيقة

المجوز بالاتفق

بمجرد كلف

بمجرد كلف

بمجرد كلف

بمجرد كلف

عند الامكان وعنده الزمان في الحكم
دون الحكم فصار المجاز اولي لان حكمه
يشتمل على حكم الحقيقة والمجاز فيكون اكثر فائدة
وكثرهما مما يردج المصير اليه وعلى هذا انما
يرجع المجاز المتعارف عندهما اذ اتنا دل
الحقيقة لا مطلقا وهو الموافق لما ذكره في محرم
لكن المشهور في الكتب ان المجاز المتعارف
عندهما اولي على الإطلاق وضبط هذه
المسئلة على ما ذكره شيخنا في المعنى وغيره
ان الحقيقة اذا كانت غير مستعملة تعدت
او بمرت فالمجاز اولي بالاتفاق واذا كانت
مستعملة والمجاز غير مستعمل او كانا في
الاستعمال سواء او تكون الحقيقة اكثر استعمالا
فالحقيقة اولي بالاتفاق ايضا واذا كان المجاز
اغلب استعمالا منها فكذلك الحقيقة اولي

المعنى المشهور
في المجاز
فالمجاز
المتعارف
عندهما
اولي
على
الاطلاق
وضبط
هذه
المسئلة
على
ما
ذكره
شيخنا
في
المعنى
وغيره
ان
الحقيقة
اذا
كانت
غير
مستعملة
تعدت
او
بمرت
فالمجاز
اولي
بالاتفاق
واذا
كانت
مستعملة
والمجاز
غير
مستعمل
او
كانا
في
الاستعمال
سواء
او
تكون
الحقيقة
اكثر
استعمالا
فالحقيقة
اولي
بالاتفاق
ايضا
واذا
كان
المجاز
اغلب
استعمالا
منها
فكذلك
الحقيقة
اولي

فالمجاز
المتعارف
عندهما
اولي
على
الاطلاق
وضبط
هذه
المسئلة
على
ما
ذكره
شيخنا
في
المعنى
وغيره
ان
الحقيقة
اذا
كانت
غير
مستعملة
تعدت
او
بمرت
فالمجاز
اولي
بالاتفاق
واذا
كانت
مستعملة
والمجاز
غير
مستعمل
او
كانا
في
الاستعمال
سواء
او
تكون
الحقيقة
اكثر
استعمالا
فالحقيقة
اولي
بالاتفاق
ايضا
واذا
كان
المجاز
اغلب
استعمالا
منها
فكذلك
الحقيقة
اولي

فالمجاز
المتعارف
عندهما
اولي
على
الاطلاق
وضبط
هذه
المسئلة
على
ما
ذكره
شيخنا
في
المعنى
وغيره
ان
الحقيقة
اذا
كانت
غير
مستعملة
تعدت
او
بمرت
فالمجاز
اولي
بالاتفاق
واذا
كانت
مستعملة
والمجاز
غير
مستعمل
او
كانا
في
الاستعمال
سواء
او
تكون
الحقيقة
اكثر
استعمالا
فالحقيقة
اولي
بالاتفاق
ايضا
واذا
كان
المجاز
اغلب
استعمالا
منها
فكذلك
الحقيقة
اولي

اللفظ بحسب ما كان استعماله
 حقيقة و مجازا معا فانه لا خلاف
 في ان اللفظ بل بان يكون
 في اللفظ بحسب ما كان استعماله
 حقيقة و مجازا معا فانه لا خلاف
 في ان اللفظ بل بان يكون

وقد يتعذر ان اذا كان الحكم ممتغا
 كمنه بنته لامرأته ولا يجتمعان
 في ارادة بلفظ واحد بان يكون
 كل منها متعلق بالحكم لا تغل

سواء كان اكبر سنا او لا معدونه النسب او لا
 يلفظ فلا يقع الطلاق وان امر بشرق منعان
 الظلم اما تعذر الحقيقة فلا سخالة في الاكبر منه
 وصحة رجوعه في الكثرة وكذا في الشرح بل
 فكانه رجوع والرجوع عن الاقرار بالنسب قبل
 تصديق المقر له صحيح وكذا عدم تصديقها
 منع العمل بموجب الاقرار واما تعذر المجاز

وكانا مقصودين واما
 في الكناية البسيطة
 فانما يستعمل اللفظ فيها
 لا لان كلاهما
 مقصودا بالحكم وطار
 للصدق والكذب
 بل لينقل من المعنى
 الحقيقي الى المجازي
 كقولك لا تغل آه

اي الحقيقه
 والمجاز او
 المعنى
 الحقيقي والمجاز

اي المعنى الحقيقي
 والمجازي

اي
 الكلام

اي
 المعنى

اي
 المعنى
 الحقيقي
 والمجازي
 المعنى
 الحقيقي
 والمجازي
 المعنى
 الحقيقي
 والمجازي

أَقْلَسُ أَسَدًا لِّلشَّيْخِ وَالرَّجُلُ أَلْبَشَارِ
كَالْمَشْرِكَ فِي مَعْبُودِهِ خَلَا فَا لِّلْأَسَدِ

ولا الجازيان وطريق الجمع هو

عموم البحار زبان یراد مجازی

نحو لا اشتري مراد ابه السوم ونشر الوكل وقد سبق
ان بعض الشافعية جوزوا جمعها قالوا بالعموم

فے انواع المجاز بل قال فے رفع الکاحب

الخلافاً فيه كالخلافاً في جمع الحقيقة والمجاز

و جمع مبینی المشترك و الشافعی جرمی

منوال واحد فجوز الكل وحمل عند الاطلاق

على الكل والحاصل ان الاختلاف فيه

مما صرح به غير واحد من الثقات لكن الثقات

قال يا لانا نحن على عدم جوار جمعها واليه ميل

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

جنتی جنتی جنتی

عبدالحق خان صاحب
نظم کا قلم
المعز کا مکتب
دائے الحسین
جوزہ مغیر

[illegible]

وَاللَّهِ يَشْفِي الْأَعْمَىٰ ۖ وَهُوَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ ۚ

بھاری بھاری عہدہ کا اضع قد سے فی دار

فلان بارادة الدخول فيهم حافيا

بدلالة العز

و سفل و ماسیا و رابا و ابجار
ع . ح . د . هـ

عن المجاز میس ممتنع، میں

حائز نجلاته اعد و بین سراً

وہی کہ وہاں سے

ای لاہو اعد و ہن

وبعد ان دفع النقض علينا هذه المسئلة ونحوها

یعنی عرضوا علیہا بالتقص بالکھنث بالذحول

راہل و مسعل و حایہ و ماہیہ و علف لا
قد مے دار فلان و فیہ الجعم بن الحفصہ و ہی

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
الذي هو الهدى والرحمة المبينة
والنور والهدى والرحمة المبينة

D

بہارِ حجاز المأخوذ
عن الحنفیہ
بشریۃ الحنفیہ
کے حجاز
آخر پنجویں
جلد

والتخصيص من الاربعه ثم شرط
 المجاز سرية مانعة عن الحقيقة
 حساً وعقلاً او عادة او شرعاً
 والقريظة اما خارجة عن الحكم
 والكلام كدلالة الحال

وهي المجاز والاشترار والنقل والحدف هذا
 خامس على تقدير كون العام حقيقة في
 الباقي بعد التخصيص واما على تقدير كونه مجازاً
 اوجب الى الحقيقة من سائر انواعه ومن ثم
 خفي انه حقيقة او مجاز ولانه اكثر واغلب
 الى ان قالوا من عام الا قد خص منه البعض
 واشد بعضهم مع ضم النسخ تجاوز ثم اضمار

بما لا يخفى من ان
 التخصيص من الاربعه
 هو التخصيص من
 الاربعه

اي بمعنى ان
 التخصيص من الاربعه
 هو التخصيص من
 الاربعه

بما لا يخفى من ان
 التخصيص من الاربعه
 هو التخصيص من
 الاربعه

الحال فان كان المعنى
 الحال فان كان المعنى
 الحال فان كان المعنى
 الحال فان كان المعنى
 الحال فان كان المعنى
 الحال فان كان المعنى
 الحال فان كان المعنى
 الحال فان كان المعنى

كذا لانه الحال في بين الفور او امر
 في المنكح كقوله تعالى واستغفر
 من استغفرت منهم او امر في الكلام
 فاما زيادة معناه في بعض الافراد
 فلا يعم الفاعل

فان كون المنكح حكما بريئا من الامر بالانكاح
 بدل على انه لم يرد من صيغة استغفر
 الطلب والايجاب عقلا فهو مجاز عن تمكنه
 من ذلك واذا رده عليه بعبارة ان
 الايجاب يقتضي تمكن المأمور من الفعل
 وسد رده عليه بسلامة الاسباب والالات

فان بعض هذه المفهوم
 تلك اللفظ قد يكون اول
 بالارادة لاخصاص الآخر
 بزيادة على معنى الكلام
 وجهه اصالة فعداها
 ذلك اللفظ المبني عن النون
 لا يتناول الفاعل والحال
 كما اذا خلف لا ياكل
 فأكنه م
 قوله لاخصاص الآخر
 بيان هذه القرينة
 على هذا المنوال مما انفقت
 الدراية مما صرح به
 في الكشفين وشرح
 المعنى وغيره وما في المرات

...
 او كذا
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا

وكذا الرطب والردمان بلانيسه فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو العذرية فزاعن
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والتعم بها فوق التعم
 بغير ما فيها ولها اللفظ عند الاطلاق وان
 نوالها بحث بالاجماع كذا في التمه واكتشف
 الكبير فان قلت كيف ادغم الطار تحت
 اسم التارق مع ما فيه من الزيادة كما سبق

بأنه لا يعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بلانيسه فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو العذرية فزاعن
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والتعم بها فوق التعم
 بغير ما فيها ولها اللفظ عند الاطلاق وان
 نوالها بحث بالاجماع كذا في التمه واكتشف
 الكبير فان قلت كيف ادغم الطار تحت
 اسم التارق مع ما فيه من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بلانيسه فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو العذرية فزاعن
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والتعم بها فوق التعم
 بغير ما فيها ولها اللفظ عند الاطلاق وان
 نوالها بحث بالاجماع كذا في التمه واكتشف
 الكبير فان قلت كيف ادغم الطار تحت
 اسم التارق مع ما فيه من الزيادة كما سبق

فلا نعم الفاكهة على الغيب او
 نقصان فيه فلا نعم المملوك
 المكاتب واما محل الكلام كقوله
 عليه السلام الاعمال بالنيات فلا
 وكذا الرطب والردمان بلانيسه فلا بحث
 باكلها لزيادة معنى فيها وهو العذرية فزاعن
 ابى حبيقة رحمه الله وعندهما نعم فبحث
 باكلها لانها من اغر الفواكه والتعم بها فوق التعم
 بغير ما فيها ولها اللفظ عند الاطلاق وان
 نوالها بحث بالاجماع كذا في التمه واكتشف
 الكبير فان قلت كيف ادغم الطار تحت
 اسم التارق مع ما فيه من الزيادة كما سبق

فَمَا يَصَدَقُ بِدُونِ الْقَرِينَةِ بَنِيَّةٌ
 الْحِجَازُ لَا يَمِيزُ فِيهِ تَشْدِيدٌ وَالِدَاعِي

قول السبع هو تو املی
 الفاضلین علی الحرف
 الاخر ہو فی الشز
 کا قفسہ و سہی سجالات
 متکرر علی منط واحد
 کہدر السحام و لہذا لا یقل
 فی القرآن اجماع
 تاوبا و تعظیما بل فواصل
 نحو حمار ثرثار بخلاف
 بطر ثرثار فان قلت البس
 ذمہ البنی صلی اللہ تعالیٰ
 علیہ وسلم فی احادیث
 قلت المذموم الکلف
 فیہ و نزدیک الباطل و سحر
 القلوب بایرادہ کما ہو
 الغالب المتعارف فیہ
 لا کل شیء بل کل تکلف

له في نية المجاز فيصدق لانتها التمهيد ثم
لا بد في المجاز من الامر الداعي اليه فانك
اذا حاولت افادة معنى فالحاصل من افادته
بلفظ موضوع لذلك المعنى ومخصص به فاذا
عدلت عنه وذكرت لفظا موضوعا لغير المعنى
المطلوب وتكلفتن بسبب القرينة واعتبار العطفة

فقد بران بود امر بر سر استحال ما هو
الاصل في المنع المطر استحال ما هو خلاف الاصل وهو الجوز والكرج

وَصَدْرُهُ مِثْلُ عِلْبَانٍ
وَعَيْنُهُ كَالْمَرْيَةِ
وَأُذُنُهُ كَالْمَرْيَةِ
وَأَنْفُهُ كَالْمَرْيَةِ
وَأُصْبُعُهُ كَالْمَرْيَةِ
وَأُصْبُعُهُ كَالْمَرْيَةِ
وَأُصْبُعُهُ كَالْمَرْيَةِ
وَأُصْبُعُهُ كَالْمَرْيَةِ

او زیادة البیان او لطیف
الکلام او مطابقة تمام المراد
قوله او زیادة البیان لان المجاز اثبات
الشيء بمرؤسه وهو كدعوى بجهة وبنية والحقيقة
دعوى بلا بنية وكم بينهما من البیان ولانه قد يكون
الحقيقة تقصر عن زیادة بیان المراد بل
لابد من التجوز كبیان مقدار مخصوص من
الكيفيات كالسواد والبیاض والروابع
ونحوها او يكون زیادة البیان بتقریرة بنفس
الصانع بشهادة نظيره حاشا كاستغارة
ارقم على الماء لسی الصایع لا يقال يتان
ذلك بالثبته وهو حقيقة لانا نقول ذلك
بوادی الى التطویل حيث يحتاج الى ذكر الشبهة

الکلام لم يرد
سبوحا لا غير
بزيادته
في اللغة من كلامهم
ولم يرد من احتجاج
في مواضع
بوجوبها لان
الاستدلال كان
في حق الحق
ورد القرآن

ادارة الترتيب
التجوز على ان زيادة
البيان بالثبوت
فغير ثابت
بعد الترتيب
ادنى الذين فاذا خفف
بصرف استطراف النوار
عند مشاهدتها
بجد وكل جديد
كاستغارة بجر من الكسب
موجب الذهب
بموجب ففقد لذة تجليته
وزيادة شوق الى اراسته
مفاد موجب
او انتم

لان دلالة اللفظ
معناها على
واحدة في اللفظ
فانما هو
النزول في المعنى
بلا ان اوضح
من لفظ الحقيقة
او انتم

ایضاً

1176

خادمہ وصال

ابن الکرم

جواب

400, 600

فخرن المسابیح

وہ

1

مجلس الشورى

بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

٢٢

131.

۵
في الصبح
وتناول نوم
بمخاض
كما بسج
فهو كما خفف
في مجازة
م

والتغليب والاستعمال صيغة

افعل بغير الواجب ولا تفعل
بغير الترخيم وحرف

والانواع كثيرة يكاد ان لا يقبضه تعريف واحد
ولهذا لم ينجح الـ تعريف الا قليلون منهم
من عرف بانـه اعطاء الشيء حكم غيره ومنهم
من عرف بانـه ترجيح احد الشئيين على الآخر
والطلاق لفظ عليهما وهما منقوضان وجميع باب
التعليق من المجاز لان اللفظ لم يستعمل في موضع
لكنه نشئت انواعه لم يقبضها علاقة مخصوصة
ولهذا لم يعرفوا علاقته قال القزاز في
والما بيان مجازية والعلاقة فيه وانه من ابي

فولہ استکون
ثم قال واما السجفان
فمنعطوب علی انہ لاضدین
و قد نقل انسی ای لا تعطیب فی
بناء علی ان السجفی موضع
للضدین و قد نقل کریموفا
لما کان نقل ابن التمر
و انہ تعلم ان التمر
یسمی من غیر معنی واحد
من ذلک بما ہو مختارہ فیما
اسی اعجاز کو تعطیب
م

فولاد و انواع کثرت منها یقین
الکورد
بان خری علیا
طریقہ اجراء

فارس المظفر
عبد العزيز
منها تقي الدين
والقاسم من
من الفنانين
كغيره فاعلموا كانز
على الذكور حافظ

مع كونه جنسا له حوته فيها من
 ومنها تغيب الاكثر على افضل
 من جنس واحد بان يغيب
 على الجمع وصف غرض
 بالاكتر كقولنا في
 او بقعودنا في
 ادخل شجيب بكلمة الغيب
 في الود الى مقيم مع انه
 لم يكن في مقيم قط حتى يود
 اليها وانما كان في مقيم من
 آمن به ومنه تغيب
 الغائب على الغائب نحو
 انت وزيد فعلمنا ومنها
 تغيب المظم على الغائب
 والغائب نحو انا وانت
 فعلمنا وانا وزيد ضربا ومنها
 تغيب العفلا على غيرهم
 باطلاق لفظ العفلا
 على الجمع ومنها تغيب
 الموجود على كالم

كقولنا في بل انتم قوم تجملون والعباس
 بجملون بباء الغيبة لان الضمير عائدا الى
 قوم ولفظ لفظ الغائب كونه اسما
 منطوقا لكنه في المعنى عبارة عن المجازين
 فغيب جانب المعنى وهو الخطاب على جانب
 اللفظ وهو الغيبة ومنها تغيب احد المتصاحبين
 والمشايعين على الآخر بان جل الآخر
 متفقا في الاسم ثم كنى ذلك الاسم ونحو
 اليها جميعا وفي هذا النوع ينبغي ان يغيب
 الاخف كالعمرين لابي بكر وعمر والحسين
 والحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم الا ان
 يكون احد اللفظين مذكرا في غيب على المؤنث
 كالعمرين مثلا ومنها تغيب الجنس الكثير

على الجمع ومنها تغيب
 الموجود على كالم

القول يجوز في مجازه
 بل هو المأذون
 فيكون هو الذي
 فيكون هو الذي
 فيكون هو الذي
 فيكون هو الذي
 فيكون هو الذي
 فيكون هو الذي
 فيكون هو الذي

و الكناية و التقديم و التأخير و

على اصطلاح اهل البيان و فيها اربعة مذاهب
 الاول انها حقيقة و هو مختار السكاك
 و غيره الا انهم قد يجعلونها في مقابلة الحقيقة
 بحمل الحقيقة على الصريح منها قال ابن عبد السلام
 و هو الظاهر لانها استعملت فيما وضعت له
 و اريد بها الدلالة على غيره و الثاني انها
 مجاز لان الاعتبار في الاستعمال الى ما هو
 المقصود بالذات من اللفظ و المناط الصدق
 و الكذب و هو في الكناية غير الموضوع له الثالث
 انها لا حقيقة و لا مجاز و هو مختار صاحب النقيض
 الرابع ما هو حقيقة و هو المستعمل فيما وضع له و منها
 ما هو مجاز و هو الذي اريد به غير الموضوع له استعمال

قوله و الصريح انه حقيقة
 لان الحقيقة و المجاز معاً هما
 كون اللفظ مستعمل فيما وضع
 له مفيداً او معيداً فدا
 و دخل له في كونه حقيقة
 او مجازاً الا ان يعبر الاصطلاح
 الاخر فيها و لا مثلاً
 فيه لكنه غير منقول على
 كثرة الاوضاع و تعدد
 الاصطلاح خلاف
 الاصل و انه بلا سنده
 به غير محتد به ثم
 قوله الاول انها حقيقة لانها
 لفظ استعمال فيما وضع له
 لينقل منه الى غيره امي الى مازد
 عند السكاكي و يكون ذلك
 الغير مناط الاثبات و النفي
 و مرجع الصدق و الكذب و هذا
 مبني على ان المعبر في الحقيقة
 هو الاستعمال فيما وضع

و اما اصطلاح
 اهل الأصول
 فمنقضة الى
 اصل الحقيقة
 و المجاز على
 هو المشهور

و انما لا يحكم
 في ادبها

و اما لا يحكم
 في ادبها
 في ادبها
 في ادبها
 في ادبها
 في ادبها
 في ادبها
 في ادبها

والالتفات منها الحروف
والشئ

المشهور انه منذ الجمهور عبارة عن التغير عن معنى
بطريق من التكلم والخطاب والغيبة بعد التغير
عنه بانحصر منها ويكون مقتضى ظاهر
سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق
وعند السكاكي عبارة عن التغير عن معنى بطريق
منها على وجه يكون على خلاف مقتضى الظاهر
مطلقا قال بهاء الدين السبكي لم ار من ذكر
بل هو حقيقة او مجاز قال وهو حقيقة
حيث لم يكن معه تجريد انتهى والجميع ان
نفس الالتفات لا يصف شيئا منها واللفظ
الذي كان فيه الالتفات قد يكون حقيقة
وقد يكون مجازا وهو ظاهر ومنها ذكر السكاكي

على اللفظ والارادة
المجوز في ما
فخر الاسم
هو حقيقة
وسماه حقيقة
قاصرة والمشهور
انه مجاز
كما سبق
م

من اللفظ والارادة
المجوز في ما
فخر الاسم
هو حقيقة
وسماه حقيقة
قاصرة والمشهور
انه مجاز
كما سبق
م

ان اللفظ
كان حقيقة
وقد يكون مجازا
وهو ظاهر ومنها ذكر السكاكي

[illegible]

قال الامام والامام الرازي والبيضاوي
ومن تبعهم الاعلام ليست حقة ولا مجاز
وانما تمتع لا يضاف بها كزبد وعمر ووجه
از لا خفاء في انها بالنسبة الى معانيها العلمية

يبدو وقيل له وما تضمنه
فاجاب بقوله وفيه ابان
راية ثم رجع الى مقصود
فقال وللاصلة يضمن
وكلاهما يضمن كما نحن فيه

قوله وعزم استقصال مفهومه
لا ينبغي لكما في قوله ولا جلتكم
في جذوع النخل فانه حقيقة
في الطرف فترادفها استقمت
بغيرها ولهذا قال المصنف

اذا استعمل الحرف
في موضوع كان حقيقة
وإذا استعمل في غيره كان
مجازاً ونحو العرب
في الحروف واستعمالهم
في غير معانيها شائع غني

عن البیان و ظهور هذا الامر عند زبان مراد

وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْرِيرٍ وَلَا إِلَى تَوْضِيحٍ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفَرْقِ وَالْمَعْنَى بِالنَّظَرِ فِي الْمَعْنَى

العلمية حقائق ولها قال التقاربان
 ارادوا الحقيقة والمجاز اللغويين على
 ما يشعر به احتجاج الآدمي انتهى وورد
 ح لا وجه لتخصيص الأعلام بل كل منقول
 شرعيا وعرفيا أو اصطلاحيا فهو
 كذلك إذا استعمل في معنى الثاني
 والقول فيه ما قاله الأجهري أنهم ارادوا
 بالوضع في مفهوم الحقيقة والمجاز وضع الشرح
 أو اللغة أو العرف لا غير وهو أقرب مما
 قاله ابن الهمام أنهم قصدوا الجنس المأخوذ
 في تعريفها بغير العلم والبيع أنها ليست
 بواسطة بينهما وإن الوضع المأخوذ في تعريفها
 بغير مقيد بوضع دون وضع قال وعليه الأكثر

الاستعمال
 ابن الهمام
 ابن النوفلي
 قوله كمالا علام
 الشخصية المتبادرة
 عند الاطلاق وهو ما وضع
 في جميع منفعاته
 وقد تعلق على ما وضع
 لما بينه من حيث هو
 وانتم هذا بعلم
 ابن جنس كمن غير ظاهر
 الاطلاق ولما قال
 السبيل ان علمه
 قد بينه ضرورة
 الاحكام والعلم الحقيقي
 هو علم الشخص آ

فانما لا يستعمل في ان المن لم يكن
 انما لا يستعمل في ان المن لم يكن
 انما لا يستعمل في ان المن لم يكن
 انما لا يستعمل في ان المن لم يكن

والمشاكله وما يكون قبل الاستعمال

لكن يوجد المجاز في الاعلام نادراً

باشتهار المشبه به بوجه

على ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في جهة
 او جهة ما يتقابل والاول نحو قوله تعالى وكروا
 وكر الله والثاني في نحو من طال سجنه يكون
 سج عقده زعم قوم انها واسطة لانه لم يستعمل
 فيما وضع له فليس حقيقة ولا علاقة معتبرة
 فليس مجاز والمحققون ذهبوا الى انها مجاز
 والعلاقة هي الصفة اي المجازة في النحال
 والمتصان بها من لولا اللفظ في النحال
 اللفظان نفسيهما في الذكر كما قيل لان جهة الذكر

فانما لا يستعمل في ان المن لم يكن
 انما لا يستعمل في ان المن لم يكن
 انما لا يستعمل في ان المن لم يكن
 انما لا يستعمل في ان المن لم يكن

قوله يوجد المجاز في
 الاعلام نادراً اما قولهم
 انه لا بد فيه من العلاقة
 ولا علاقة فيها فان
 وجدت كمن سمي ولد له
 مباركا لما اعتقد من
 اقران البركة بولادته فليس
 مجازاً اذ لو كان كذلك

لا تمنع اطلاقه وبعد زوال
 العلاقة فانما يفيد عدم كونها

فانما لا يستعمل في ان المن لم يكن
 انما لا يستعمل في ان المن لم يكن
 انما لا يستعمل في ان المن لم يكن
 انما لا يستعمل في ان المن لم يكن

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا
جلبا فبسته ايضا تذييب
حروف

۱ واما لغرض القوم في باب الاستعارة الى الخمس
فبني على الاصل الغالب ولهذا على السيد
السند في شرح المقاييس عدم جريان الاستعارة
في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال
المشبه ويدعى انه عين المشبه وذلك انما
يحصل اذا كان المشبه به مستمرا بوجه الشبه ولا يكف
ان الابعاض مشهورة باوصاف لها حتى ان بها
تنبئ عن اوصافها ابتداء تاما واما الاشخاص فعلم
بشمع باوصاف كذلك واما اذا اجترت
تثنية يذبحه في الشكل والهيئة وفقدت

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا
جلبا فبسته ايضا تذييب
حروف

الاستعارة في حال المشبه
ببني على الاصل الغالب ولهذا على السيد
السند في شرح المقاييس عدم جريان الاستعارة
في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال
المشبه ويدعى انه عين المشبه وذلك انما
يحصل اذا كان المشبه به مستمرا بوجه الشبه ولا يكف
ان الابعاض مشهورة باوصاف لها حتى ان بها
تنبئ عن اوصافها ابتداء تاما واما الاشخاص فعلم
بشمع باوصاف كذلك واما اذا اجترت
تثنية يذبحه في الشكل والهيئة وفقدت

بوجه التثنية وقيل يكونه وصفا
جلبا فبسته ايضا تذييب
حروف

فمن لم يفرق بين ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك

وروي عن الفراء فاوجب الترتيب
في الوضوء ونسبة الترتيب للامام
والمقارنة للامامين وهم فبعطف
الشيء على مصاحبه وعلى بقية
ولا حق ولا اذ اتعلق

بعض ان الواو يفيد الترتيب والمقارنة بانها
اتمتا ومن رسم انها تفيد الترتيب عند
اي خفة والمقارنة عند هم فقد هم
من قوله بوقوع الواحد وقوله بوقوع الثلث
فيما اذا قال لغير المدخولة ان دخلت اذار
فطابق وطابق وطابق والحق انه ليس

كلا القولين بناء ذلك
بل لان موجبه عنده
تعلق المعطوف بواحدة
المعطوف عليه فيترن
كذلك فينبغي التعلق
الاول فبطل مجتبهما و
قالا بعد ما اشتركت
في التعلق تنزل كلها
دفعته وان كان
الا شتر اك كواحدة
المعطوف عليه الى قوله
نحو يومك ايك والاربعين
من قبلك وقد ثبت
ذلك بالاستقراء في
القران وكلام العرب
فكفي هذا حجة من كونهما
في مطلق الجمع والنحو
والاشتراك خلاف الاصل

فمن لم يفرق بين ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك
والفرد في ذلك

من لم يكن له نصيب من الشركة لا يوجب المشاركة
من لم يكن له نصيب من الشركة لا يوجب المشاركة
من لم يكن له نصيب من الشركة لا يوجب المشاركة

مختلفا ما لم يمنع مانع وان
العرف يقضي الشركة في
المعقولات ويجعل
المعقولات كالشركة
اقتضاء الشركة فيها
من غير نسبة عمل الزرع
وجعل العمل المستقلة
المعقولات كالشركة
بجيث يكون متعلق كل
منها متعلقا لا حصر
دول اسم جعل المعقولات
انما هي في المفردات
و ما في حكمها

وفي عطف الجملة لا يوجب المشاركة
في قد كل واحدة منها
الا اذا افتقرت الاخرى الى
الاولى وقيل بوجوبها في وجوب
القرآن في نظم القرآن في الحكم
وهو فاسد عندنا والصفة

اي لا يفيد مشاركة المعقولات في قيد الجملة
المعقولات عليها ولا العكس لا استقلال
كل منها بالحكم الا ان يدل عليها القرينة
في هذه طائفتين وهذه طائفتين نطق ان في واحدة

نور وجعل العمل المستقلة
لاذبح لوفد السكوت
عليها لا استغنت بالافادة
بكيف اقتضاء الواو الشركة
فيها ولكل جملة
مغايا الخاص بها

و ما في حكمها
فانما هي في المفردات
انما هي في المفردات
انما هي في المفردات
انما هي في المفردات

انما هي في المفردات
انما هي في المفردات
انما هي في المفردات
انما هي في المفردات
انما هي في المفردات

انما هي في المفردات
انما هي في المفردات
انما هي في المفردات
انما هي في المفردات
انما هي في المفردات

جزء دوم

بان عازمین

١٠

三

والاعطى

خود کا محاسبہ

نظروا ان الامر

عاطفہ انطو

والله اعلم

اسخا، وکذا

۵۰

1.

३३

و یستعار للو او فیلم در همان نے
علی در هم قدر هم و بجی

قبل هذا من اطلاق اسم الكل على الجزء
وفيه تردد بل يتحمل كونه من اطلاق المقيد
على المطلق والاسم جملة من ذكر المذموم
وارادة الاثر لظهور استلزام التعقيب
مطلق الجمع وقيل ان هذا الجواز بيضه مسموع
قال بين الدخول فحول فانها اسمان مضمين
لا يمكن الترتيب بينهما فيحمل على الواو
والحق ان السماع لا ينفذ الا ندر ارجح في نوع
من الانواع المسحوتة على انه قال لا صمعي
ان الصواب روايته بالواو وقال رشيد

[illegible][illegible]

الحسنه قوله على درهم ودرهم
اذ تترتب في الاعيان والدرهم
التي تترتب في الذممة بمنزلة الاعيان
فان يجمع الاول فيكون
الحسنه

و در هر روز
تقدیر نمود
الدرهم
چهار ششاد
یعنی آن نوله نورم
ما تمام
نورم
بازم و احد لان تقدیره
اشنان و عنی

فقط بالشرط
فانما تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط يقع
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل

نزل الاول ولنی اباستی ولو قدم
الشرط تعلق الاول ونزل الثاني
ولنی الثالث وعندهما يتعلق
ابحسب ونزلن مرتبا ويسفار

لعدم المحل وليس المراد انها تراخي الحكم صورة
وحكما حتى لزم لوان في ايضا للزوم كونه
بخرا بابتداء وفساد العطف المانع للتراسي
من كل وجه بل المراد انها تراخي الحكم محال
عند تراخي الحكم وصحة العطف واثبات
المشارك في المبدأ يمكن فيها الاتصال صورة
ولا تراخي في اعتباره بخلاف التعلق بالشرط فانه
محل الاتصال صورة ومعنى

فانما تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط يقع
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل
فقط بالشرط
فانما تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط يقع
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل
فقط بالشرط
فانما تزوجا
ثانیا ووجه
الشرط يقع
م
لعدم تعلف
بالشرط ووجود
المحل

المحل من
وجود الطلاق
المحل من
المحل من

در دایره اینها فریب است
فولان نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است

و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است

و استعاره لواء کقولہ علیہ السلام
فلیکفر عن مینہ ثم ایات و قد یحیی
للمرثۃ کقولہ ان من ساد ثم ساد
ابوہ ثم قد ساد قبل ذلک جدہ
وللاستبعاد نحو یعرفون نعمۃ اللہ
ثم نیکروا نہا بل لاعراض

المقصود ترتیب درجات معالہ المدوح
فابتدا بعبادۃ نفسہ ثم بعبادۃ ایہہ ثم
بعبادۃ جدہ لان بعبادۃ نفسہ احق به و اول
من بعبادۃ ثم بعبادۃ ایہہ اولی من بعبادۃ جدہ ثم

قوله ثم ایات بالذی ہو
الجد و ثم فی ہذہ الروایۃ
بجاز عن مطلق الجمع الذی
ہو معنی الواد والا کان
الامر لابا خذ و المطلق للمفید
ای ما سوی العدم فمحقق
بجازان و علی قولنا بجاز
واحد و بہ یجسیح ہذہ الروایۃ
و روایۃ فلیات بالذی
ہو خیر ثم یکفر عن مینہ
و منہ قولہ تعالیٰ ثم
اللہ شہید ای واللہ
شہید لا شاع تراخی
مفنون واللہ شہید
عما قبلہ الا ان یکمل شہید
عہ معاقب بجاز و بہ
بعید عن النفس م

و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است

و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است
و اینها نیز فریب است

لکھنؤ میں
مکتبہ
الہ آباد
مکتبہ
کراچی
مکتبہ
لاہور
مکتبہ
پٹنہ
مکتبہ
بنارس
مکتبہ
گورکھ پور
مکتبہ
میرٹھ
مکتبہ
میں

بل لا عراض عما قبله واثبات
ما بعده على التذرك ففى انت
طابق واحدة بل شتى نطق

مثبتا كان ما قبله او متفيا عند الجمهور فتوحا
زيد بل عمد او بقاء زید بل عمر بغير المجى
معروض احتمال مجئ زید و عدم مجئ و عند
المبرد ان اذا كان منبوه متفيا بغير نفي
الحكم من التابع والمتبوع كالمسكوت او
الحكم المتحقق البتوت له فلهذا القول
يكون معنى قوله اثبات ما بعده ان يجعل ما بعده
من المعطوف كالمعطوف عليه فيكون متعلق
الامر ونحوه او الاثبات ونحوه وثبت له ذلك ونحوه
من النسبة ام

لکھنؤ میں
مکتبہ
الہ آباد
مکتبہ
کراچی
مکتبہ
لاہور
مکتبہ
پٹنہ
مکتبہ
بنارس
مکتبہ
گورکھ پور
مکتبہ
میرٹھ
مکتبہ
میں

بالاول ما كان ينبغي
ان يقع وزنا وقع من زبول
و سبب لسك و انما ادرك
الاضحى بان لا ينبغي البطل
الاول والى ذيب البعض
حق قال التفاضل في
ابن الاحباب ما يقف به
الشريف بان لم يفلح
وما وقع في كلام ابن
الاحباب ليس كما يتوهم
ابن اللوات
قوله والى ذيب البعض حيث
قال ان الاعراض هو الزجوع
من الاول والبطالة واثبات
من الاول لا وقع اول من الخط
ناركت لما وقع في خبر واحد
وهذا القول كما ذكره خبر واحد
حق قال التفاضل في
كلام ابن الاحباب ان الحكم

ان في جاد في زبول
مكتبہ
الہ آباد
مکتبہ
کراچی
مکتبہ
لاہور
مکتبہ
پٹنہ
مکتبہ
بنارس
مکتبہ
گورکھ پور
مکتبہ
میرٹھ
مکتبہ
میں

فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا

لان حاصله لا يخرج خروجا الا خروجا ملاصقا
بازنه فاجب الصدر عموم منع الخروج
بجمع اسره و اخرج الاستثناء ما بالاذن
فبقي ابهته تحت المنع ومن ثم قال محمد بن
ابن حاتم لو قال ان خرجت الا باذني فكذا ينهم
في البر كمر الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج حتى ان اذن لك
وتوضيح ان قوله لا تخرج الا ان اذن لك
بظاهره غير مستقيم لعدم كون الاذن من
جنس الخروج فلما بد من التأويل اعما لالحكم

فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا
لان حاصله لا يخرج خروجا
الا خروجا ملاصقا بازنه
فاجب الصدر عموم منع
الخروج بجمع اسره و اخرج
الاستثناء ما بالاذن فبقي
ابهته تحت المنع ومن ثم
قال محمد بن ابن حاتم لو
قال ان خرجت الا باذني
فكذا ينهم في البر كمر
الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج
حتى ان اذن لك وتوضيح
ان قوله لا تخرج الا ان
اذن لك بظاهره غير
مستقيم لعدم كون
الاذن من جنس الخروج
فلما بد من التأويل اعما
لالحكم

انما تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا
لان حاصله لا يخرج خروجا
الا خروجا ملاصقا بازنه
فاجب الصدر عموم منع
الخروج بجمع اسره و اخرج
الاستثناء ما بالاذن فبقي
ابهته تحت المنع ومن ثم
قال محمد بن ابن حاتم لو
قال ان خرجت الا باذني
فكذا ينهم في البر كمر
الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج
حتى ان اذن لك وتوضيح
ان قوله لا تخرج الا ان
اذن لك بظاهره غير
مستقيم لعدم كون
الاذن من جنس الخروج
فلما بد من التأويل اعما
لالحكم

فلا تخرج الا باذن يوجب
لكل خروج اذنا بخلاف الا
لان حاصله لا يخرج خروجا
الا خروجا ملاصقا بازنه
فاجب الصدر عموم منع
الخروج بجمع اسره و اخرج
الاستثناء ما بالاذن فبقي
ابهته تحت المنع ومن ثم
قال محمد بن ابن حاتم لو
قال ان خرجت الا باذني
فكذا ينهم في البر كمر
الاذن في كل خروج
قوله لان حاصله لا يخرج
حتى ان اذن لك وتوضيح
ان قوله لا تخرج الا ان
اذن لك بظاهره غير
مستقيم لعدم كون
الاذن من جنس الخروج
فلما بد من التأويل اعما
لالحكم

عن الزمان على غير المصدر
 لا كان له على انما ايضا اكثر مؤنثة
 وهو وقوع المصدر التبع للزمان
 واما ان مع الفعل فلم يثبت
 وقوعه وقيام احد هما مع الآخر
 في بعض الاحكام لا يقتضى لاطور
 مستم

الا ان اذن كك وبتجوز بمعنى
 الشرط في نحو انت طالق

فورا لا ان اذن كك فانه لا يوجب لكل خروج
 اذنا بل لو خرج مره بالاذن ارتفع المنع
 لان حاصله لا يخرج حتى ان اذنا كك فقط
 المنع بالغاية اى وقوع الاذن ولو مره وتاويله
 بلا تخرج زمانا الا زمان اذنه اكثر مؤنثة
 من الاول فلا يحمل عليها اس الموالع

قوله لا تخرج حروجا الا خروجا و توضيح
 ان حرف الاستثناء يقتضى ان يكون مستثنى منه
 وحرف الجح يقتضى ان يكون ذلك غير الاذن
 لان الاتصال انما يكون بين شيئين تبصفا

فلا بد ان يكون المستثنى
 غير الاذن فيكون المستثنى
 منه ايضا كك فاضمر
 مصدر الفعل المذكور اذ
 لا دليل على غيره وذلك
 المصدر قد ثبت انما
 بحسب اللفظ فيكون
 محذوفا لا مقتضى فيهم
 بوقوعه في سياق النفي
 فيصح الاستثناء فكاز
 قال لا تخرج الحروجا
 مدصا باز نى مد

قوله لا تخرج حروجا الا خروجا و توضيح
 ان حرف الاستثناء يقتضى ان يكون مستثنى منه
 وحرف الجح يقتضى ان يكون ذلك غير الاذن
 لان الاتصال انما يكون بين شيئين تبصفا

والكرثمن
يلبت في
الذمة حالا
حتى يجوز
السداد
قبل الغفر
وقوله كرا
من البر بعد
سلم والعبد
رأس
الحال والكر
سلم فيه
م

طابق بمسبة الله والاستعانة
كالاثمان فبعت هذا العبد
بكر من البر ببيع وكرأ با بعد سلم

لاقتضاء الالتصاق في مثله معنى الشرط
فلا يبيع به الطلاق لكونه معقبا بما لا يسيل لنا
إلى الوقوف عليه في قوله والاستعانة أي
طلب العون بشئ على شئ والدراخلة على أنه
الفعل من هذا القبيل نحو كتبت بالقلم وقد يقال
إنها راجعة إلى الالتصاق وقال ابن الهمام الالتصاق
في أضاف الاستعانة والسببية والظرفية والمصاحبة
في البيع فان المقصود بها هو الاشتغال لمحو كات
في ذلك في المبيع والتمن وسيلة ونعيم التفرج
لمعنى الالتصاق أنها بعيد م

والكرثمن
يلبت في
الذمة حالا
حتى يجوز
السداد
قبل الغفر
وقوله كرا
من البر بعد
سلم والعبد
رأس
الحال والكر
سلم فيه
م

مسألة الاعتاق فانه في بيع
عبد اذا لا يقال هذا هو زيد
بل يقال زيدان من ذنب مدول
عن الاصل النظار باو في هذا الوجه هو
ان العتوق باو في ذنب الوجه هو
جميع الناس في ان الناس
بعد عطف انات على اناس
بالواو ولو لم يكن حكم على الاول بل
منها بما حكم على الاول بل
انما حكم على مجبوا فينبغي ان
يقدر فيما نحن فيه جهة الوحدة
المعقبة دون التعدد اتصاف
في بيع معنى هذا وهذا
معنى هذا وانك انما تفتق
خبر ما يقال في التثنية فذا
يكون تقدير الكلام بآخر
وهذا آخره

والكرثمن
يلبت في
الذمة حالا
حتى يجوز
السداد
قبل الغفر
وقوله كرا
من البر بعد
سلم والعبد
رأس
الحال والكر
سلم فيه
م

[illegible]

عَلَى لَاسْتَعْلَاءِ وَمِنْ ثَمَّةٍ بِرَادِبِ الْوُجُوهِ

فقط الف دین الا ان یصل

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله تعالى: **وَسَمِعَ الشَّعْرُ** **نَحْوَهُ**

بما يعنك على ان لا تشكرني بشئ وفي
المفردات المحضة بمعنى الباء فبع

ما حقیقت دہو آتا ہے نفس مجردہ بخود علی
فلک نخلون او علی التوسع دہو ما علی یزیر
منہ نحو او اجد علی النار ہی و قد کیوں
لاستغناء معنویا نحو و لہم علی ذنب و نحو

فقلنا بعضهم على بعض م
بالحق مطالب وقد صرح غير واحد انه حقيقة
فد والظاهر ان حقيقة نزعته او عريته

[illegible]

٢
 ای ششعلی
 منتهی بقدم من
 ما بعد ما شرط لما قبله
 لانها لا يوجد
 واجزاء لازم لا شرط
 قالوا كان منتهی الشرط
 بمنزلة التحقیق عند
 العقلاء
 مع ان شرط عدم
 ای انجابیه عن منتهی الایضا
 کما یبین والاجابة وانکاح

أي لا لصاق مجاز به اختلاف
بين اثنتا وهذا لأن لما لم يكن
الردوم والشروط لما لم يكن
تخل على الاتصال

م ۱ - بالکدوم
از الامراض مفسد
مفسد علی
الکرم هو
بینه و بین الکدوم
فی سببه فی
الخصم

من ان ياذكره الخ فربما يدخل
فانه وصف في وجوبه
ما بعد حتى فاستبداد اساءة ادب
والحذف مشهور وانما الالفاظ
حتى العاطفة لا الجارة بل
ادعى صاحب الكشاف ان
منه خبر اكر النفاة ان ما بعد
ليس بدخل فيما قبلها كما في
الاصول في الغاية
ان لا بدخل في اسم المعيا
بدون القرينة ولا بعد
منه الا بها م

او عاطفة بمعنى الى فالمعطوف
جزأ من المعطوف عليه افضل
او احسن وينقضي الحكم شيئاً
فشيئاً الى المعطوف وقد

في تجمد اعتبار معنى الغاية والاصل الغالب
منه حتى هو البحر لانه قد تستعمل ويتبع
ذلك في النصب وامل الكون انكرو
وحملوا نحو جاء القدم حتى ابوك على انها فيه
ابتدائية وان ما بعد ما على ضمها والاصل
وهو نصف والبيع ما في الكتاب كمن يكون
ما بعد ما غايته اما في زيادة او نقص
م

في انقضاء متدرجا بان
ينقضي من البحر الاول
اسل البحر الثاني
ثم الى الثالث ثم و ثم
حتى ينتهي الى المعطوف
اه

من ان ياذكره الخ فربما يدخل
فانه وصف في وجوبه
ما بعد حتى فاستبداد اساءة ادب
والحذف مشهور وانما الالفاظ
حتى العاطفة لا الجارة بل
ادعى صاحب الكشاف ان
منه خبر اكر النفاة ان ما بعد
ليس بدخل فيما قبلها كما في
الاصول في الغاية
ان لا بدخل في اسم المعيا
بدون القرينة ولا بعد
منه الا بها م

وَقَدْ يَكُونُ ابْتِدَائِيَّةً فَتَدْخُلُ
عَلَى مُبْتَدَأٍ وَقَدْ يَفْعَلُ خَبْرَهُ
وَإِنْ دَخَلَتْ الْأَفْعَالُ فَلَهَا بَيِّنَةٌ
أَنْ أَحْتَمِلَ الصَّدْرُ الْأَمْتِدَادَ
وَالْآخِرَ الْإِنْتِهَاءَ وَالْأَوَّلُ أَنْ أَحْتَمِلَ
الصَّدْرُ الشَّيْئَةَ بِمَعْنَى كَيْ وَآلَا

٢
للفعل الوا
بعد

لكن لابد ان يكون النجر من جنس الفعل المتقدم
كما صرح به ارسطو وابن الهمام وغيرهما
فاشنع ركب القوم حتى زيد ضاكت بل
انما يقال حتى زيد راكب م

مدرسہ عالیہ فنیہ، الفیاض
من المینى و بیسمه

بمعنی اینها فریاد است
بما بر سر او ایستادن
فوتل علی ایستادن
نم در گودا

مجله نامه
ماهیانه
بیاض
خاکی
وود
خبره
اولا
ادب

فان لم يبق له شيء من ذلك
فان لم يبق له شيء من ذلك
فان لم يبق له شيء من ذلك

والا فلعطف المحض بمعنى الفاء عند
الامام الفخر والمطلق الترتيب
عند بعض ولعنى الواو عند اخر
واذا وقعت في اليقين فشرط
البر في صورة حملها على الغاية
وجود الغاية وشرط البر في السببية
وجود ما يصلح سببا وفي صورة العطف
وجود المعطوف والمعطوف عليه
الى لانتها

كلام الغاية و
بعد من معناه ولمعنى ثم
عند اخر م
يتحقق الترتيب الذي
اوجبه العطف ففى قوله
عبدى حران لم
اخر بك حتى تبع انا
بتر بانذار الغرب
الى الصبح وفي ان
لم اكن حتى تغدنى ببر
بمجرد الاثبات سواء تعدى
اولا و في حتى تغدنى
عندك انما ببر بالتغدى
عقب الاثبات عند من
قال للترتيب مطلقان
وبمجرد التغدى والاثبات

البر في صورة
حملها على الغاية

فان لم يبق له شيء من ذلك
فان لم يبق له شيء من ذلك
فان لم يبق له شيء من ذلك

كائين فقيد مد الحكم ^{اعذارها} الی الفایة
 واصلم ان فی الی مذا همب ^{الربوب}
 الدخول الا مجازا ^{الاول} عدم الدخول الا
 مجازا ^{الثاني} الا شراكت ^{الثالث} الدخول ان
 كان ما بعد ما من جنس ما قبلها
 و عدمه ^{الرابع} ان لم يكن
 في النظرية

قال ابن المبارك مذهب الاثنى عشر في الـ
غير معروف ومذهب يدخل بالقرينة
ولا يدخل بالقرينة غير مذهب الاثنى عشر ولعله
النسب به فوضع موضعه مذهب الاثنى عشر انتهى

في انموذج الصيام
في الليل
يدخل
حكم الصوم

٢
تقوله ارضي
والصدر
عن بعضه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

مستند بنیاد
ولا یخفی انه لا یخفی
شروط حسن البین
نفاذ حسن البین
بطلان حسن البین
کان حکم البینا
لا یثبت دونها
لم یبادل الفایده
فان کان مورد الظلام
الظلمه وکذا الا شتم الکا
تعارض الاولین اوجب

عالم من عالمين معاني في
 صارت كذا في معنى ان
 علمه وكذا في معنى ان
 في العلم مع قوله نظر
 وعاء للنظر مع ان العلم
 في النظر في المثال وكون
 رجل غيب قلنا اذا قال
 الثوب وللذيل مع ان
 افسر يغيب مع ان
 وغيبه لا يتحقق بدون النظر
 فاما

في النظر في فني الزمان للاستيعاب
 ان حذف وعندهما لا يقتضيه
 حذفها اثباتا فنية احسن
 النهار في انت طالق في القدر صحيح

اي حال كونه مذكورا ثباتا قوله حال كونه مذكورا
 يعني لا ينفق بين الحذف والذكر في عدم
 ايجاب الاستيعاب اذ المقدر كالملفوظ
 والمختصر عن الشيء في حكمه فاذا لم يستوعب
 مذكورا لم يستوعب محذورا قلنا المشاركة
 في جميع الاحكام هم وان التبادر
 يغيب مسته

في وان ذكر فلا يقتضيه عند
 الي حسيته رحمه الله تعالى
 قوله وان ذكر فلا يقتضيه عند
 اي الاستيعاب يقتضي الاستيعاب
 هذه الاستيعاب لان النظر
 انت بالتمام لان النظر
 صار بغيره بالافضل
 لانها بغيره بالافضل

في النظر في فني الزمان للاستيعاب
 ان حذف وعندهما لا يقتضيه
 حذفها اثباتا فنية احسن
 النهار في انت طالق في القدر صحيح

اننى المصدم لان الطلاق
بذل حرمه ولا فرق بالطلاق
التي المصدم لان الطلاق
بذل حرمه ولا فرق بالطلاق
التي المصدم لان الطلاق
بذل حرمه ولا فرق بالطلاق

كأنه خول فيتعلق به فيصير شرطاً
والاصح ان كان شرط فلا تطلق اجنبية
قبل لها انت طالق في نكاحك
تزوجت مع طلاقها في ان
تزوجت حكت حرفاً الايجاب

المصدم لان الطلاق
بذل حرمه ولا فرق بالطلاق
التي المصدم لان الطلاق
بذل حرمه ولا فرق بالطلاق
التي المصدم لان الطلاق
بذل حرمه ولا فرق بالطلاق

الذي لو سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جده ولا حاجة
التي لو سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جده ولا حاجة
التي لو سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جده ولا حاجة

تزوج فيصير شرطاً قبل يصير شرطاً حقيقة بان
يجعل مستعاراً بمعنى الشرط لما سببه بينهما
من حيث ان كل واحد من الطرفين والشرط
ليس بمؤثر فيتعلق بغيره به فله
هذا يقع متأخراً عن الدخول وهو ضعيف

الشرط م
يعني لو قال للاجنبية انت
طالق ان تزوجت ثم
تزوجها تطلق لان انجاء
متأخر عن الشرط فيقع
الطلاق متأخراً عن النكاح
ولو قال لها انت طالق
في نكاحك ثم تزوجها

التي لو سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جده ولا حاجة
التي لو سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جده ولا حاجة
التي لو سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جده ولا حاجة

التي لو سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جده ولا حاجة
التي لو سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جده ولا حاجة
التي لو سلم صحة الاستعارة
لا تخاف في جده ولا حاجة

جمله کلمات و عبارات
که در این کتاب آمده است
و در این کتاب آمده است
و در این کتاب آمده است

حرفا الایجاب نعم لتقریر ما سبق
موجبا و منفیا استفهاما و خبرا
لان السؤال معادنی الجواب
فلو عرض علی غیره مینا یکنه
بمجرد قوله نعم و قبل تصدیق الخبر
و وعد للطلاب و اعلام للمختبرین

نحو فعل و جزم ما وعد ربکم حتی قالوا نعم
قبل و تائیه تاکید اذ اذقت صدرا نحو
نعم و اطلاقه قال ابن هشام و الحق انها فی
ذلك حرف اعلام و انها جواب لسؤال مقدر

لا یخفی ما فی
هذا التعلیل
تا مل
ای اذا وقع
بعد الخبر
کلام زید
اذا قام زید
م
ای اذا وقع
بعد یفید
الطلب نحو
افعل و تفعل
و فعل و فعل
لم تفعل
م

و من انما
او بعد و
بیت ان
کان حاله
لأن الجواب
یضمن اعاده
بأن جیل
انما کنه
من غیر و
او شبهه
فقال نعم
ما وعد ربکم
انما راجع
فما یفید من
الحاکم ان
لزوج یفعل
لا یفعل
وقد فاعل
و یفعل

فانما یفعل
و انما یفعل
و انما یفعل
و انما یفعل
و انما یفعل
و انما یفعل
و انما یفعل
و انما یفعل

[illegible]

۱۰
 علی لایجاب التمنی استغفار ۱۰ و خبراً

وقيل لها موضعان رد الغنى نحو

ماکنہ نعل من سو، سبے ای علمم

و جواب استفهام داخل علی نفی

فقید ابطالہ خوفالوابعی اسما

الظروف مع للمقارنة فيقع ثنائ

في انت طالق واحدة مع واحدة

او معا واحدہ دخل بہا اولاً وقد

الان مع التواضع
موفقين
الشيخ
محب
فوق

م
بسم العصر
نصفان
کما قبل

۱- مؤلف و منبأ
فی الواقع مؤلف کتاب
عاشق بن عبد بن کرم
الدری الحنفی
عاشق بن کرم
زوال بن
الصحفہ ابن
عاشق بن عبد بن کرم
انصاف بن عبد بن کرم

حجة او مغنوية وهو اعظم من نحو الدين والوديعه
 لكن ثبتت الوديعه بنحو عندى الف
 لا صليته البراءة ولهذا لو وصل به
 دينا ثبت الدين لانه محتمل ولا ان الحفرة
 يتبادر منها الحفظ وان اللزوم احتمل
 م

[illegible]

مقیم در شب انیس
 فانما نطق الامم و رب
 الشکس و لو قال لغیر المدخول بجا
 انت طائف واحد قبل واحد
 انما الشکس
 بقیع شنین
 و لو بعد فشا خبر و حکم
 فی الطمان فسد حکم قبل
 قال لغیر المدخول بجا انت
 طائف واحد بعد واحد
 نطق شنین و لو قال بجا
 واحد نطق واحد
 و ایضا صل ان قبل و بعد
 ومع متقابلان
 متقدم علی ما خفیفت
 الیه و شاخرو متعارن
 فالاولان باضا متقابلان
 ظاهر صفتان لما
 قبلها و الی ضمیر لما بعد
 ان الاول

المعنى عليها وفسرنا في المحل الشرط
بظن على منقولين في المحل الشرط
صنفه فليسكن ونسبه في محله
ما صدر به الظاهر
في آخر ما
مضمون جملة
والشرط بين
الكل أو شيء واحد
كأنه وبينهما
بعضاً

كلمات الشرط ان للشرط فقط
وقد خالفنا في هذا خطا

کلمات الشرط ان للشرط فقط
فقد خل في امر على خطه الوجود

ففى ان لم اطلقك انت طالق
لا يحنث الا عند الموت

۵
ای موت الزوج او الزوجه سے الصبیح و
النواذر لا تطلق لموتها و نے موت الزوج
نرث ان موطوءة والآلاف فی موة الزوجة
لا يرث و نه التفریع تبسید سے ان
الشرط لعدم مطلقا فدا یقع بکوت
یقع التطبیق کما فی متی م
۶
ای و اذا کانت تطبیق المحضرت دخل ان فی

محمد من خصوصیت زمان
او مکان و نحوها کما فی
غیر ما ولذا کانت اصل
کلمات الشرط و مانع شرح
الجامع البکیر الاصل فیها
کلمات و ابانے ملحق بها
غریب م
قولہ علی خطر الوجود ای
متردد بین ان یکون وان
لا یکون لا سبجلا ولا مفعولا
التحقق فی امتنع ان جاء
الغد کان کذا الا تکتمه
و بنو صحیحہ قولهم ان مات
فلان کان کذا مع ان الموت
کان لامحالة علی ان

وقتہ غیر معلوم و انظار
من الكتاب ان کون

محمود بن ابراهيم
الوفيق الكوفي
مترجم على
رأى في
والله اعلم
بالحق
لاني قد استعنت
كذلك
بخط الازلي
المخلص
على بن ابراهيم
مولى

فقولہ میں
ان میں سے
الاستعمال
وہو مجازاً
م

لو مثل ان علی مارو شی من ابی یوسف
وقد تدخل الام فی جوابہ وقد

لا تدخل لا الفاء اصل لا لا یخرج
کا لا شفاء فلا نطق

والمراد من بیس الاطلاق بل نے انت
طابق لو دخلت فلا نطق ما لم تدخل وانما جلد
کذکک للصوص عن الفو ما کمکن و نه المراء
لا نص من منها و نه المنار تبعاً لغیر الکلام
رواه عن الامامین و نه الکشف الکبر
هذا بشر بان مذہبہا فی لو بجالف
مذہب ابی حنیفہ و بیس کذکک

مختص الروایہ بقوله منها بناء علی انه
لارویة لا بے حنیفہ رحمہ اللہ فی لو انتہی
ان المؤلف

من جازع الفراء
الاستعمال
الاول

فقد قال لو دخلت فان
طابق يقع فی الحال کما
ان دخلت و انت طابق
نما ما روے عن ابی یوسف
و ذکر ابو حاتم الطامری
انما لا نطق ما لم تدخل لانها
لا جبت یعنی ان جاز
و قول الفراء فی
و علی هذا مشی الفراء فی
ان

یعنی ان لولا المدلول
لو جازع فی
کذا

[illegible]

ذہب ابو حنیفہ رحمہ اللہ تعالیٰ عنہ
 البصرین للظرف فقط وکثیرا ما یکون
 متضمنا معنی الشرط المستفصل ^{الاستفصال} الا انها کما
 او منظر لا محالة دون منتهی و هو
 قولها نفی اذا لم اطلق فان
 طالق لا یقع عالم بمیت ^{الطلاق} احدہما عندہ
 ویقع کما فی شرح عندہما و منک اذا ما
 الا انه متمحض فی المجازات ثم ان اذا
 لا استمرار فی الاحوال الماضية والحاضرة
 والمستقبله لعلہ لا یقتضی التکرار وانہا
 تخص بدخولہا علی المتیقن والمظنون

۲
کقولہ تع
اذا الشمس
کورت

۶
مثیل میں لم
الغفکٹ
ہذا اذا لم یکن
لہ ریتہ اما اذا
فوی الوقت
او الشرط المحض
فہو سے ما
نوی بما لا یظن

نحو اذا انما
 الباء مجتبه
 قلقة و هو مجتبه
 لشرط المحض الساقط من
 الوقت لانه اذا كان داخل
 فيها لا يغيب لم يهجا
 فكمين لشرط المعصوم
 على الابهام والترك و قد اخذوا
 فانه لا يدخل الا على الخط
 ثم انه اذا استعمل في معنى
 الشرط بل هو حقيقة او
 في الكولج انه حقيقة لا
 في الظرف فانه تضمن
 معنى الشرط بدل لانه الكلام
 و اليه مني الموعود في
 كتابها الصغير انه مستعمل

م ١
و في نظر عموم الحكماء
الحزم والكليل
والشرط المنفرد
في جميع النظم
وبما عدا ذلك
بين الخفة والجوار
الشرط المحض
و ما عليه ان يجاز مع قيام معنى لا فرق
للشرط مجازا مع قيام معنى لا فرق

ان الورد
الوجه في الطهارة
وذلك على ثلثها
فربح الطهارة
بدونها

في الحال
ويكون كيف
شئت

لازال الحال
لحاجة واثبات
بعد وقوع

الاصل اي
العتق فلا
يعلق بغيره

والتعبد بالجلس
ولما ان نطق
نفسها واحدة فصا

ان طابق
ارادته غير صفة
استثناء فقه على

درهم خبر داني
استثناء فقه على
درهم خبر داني

واصله ايضا هما فيما لا يشاء بر سواد عند
والا لفي ذكره كانت خريف شئت
يفق عسده وجد هما لا يفتي خشيته
في المجلس وقد بحثي لشدة طر الخوج
كيف تصنع اصنع كم للعد والمهم فقه
انت كم شئت لم نطق قبل المشية
وتعبدت بالمجلس ولما ان نطق
نفسها واحدة فصا عدا ان طابق
ارادته غير صفة للتكررة وقد يستعمل
استثناء فقه على درهم خبر داني

ان الورد
الوجه في الطهارة
وذلك على ثلثها
فربح الطهارة
بدونها
في الحال
ويكون كيف
شئت
لازال الحال
لحاجة واثبات
بعد وقوع
الاصل اي
العتق فلا
يعلق بغيره
والتعبد بالجلس
ولما ان نطق
نفسها واحدة فصا
ان طابق
ارادته غير صفة
استثناء فقه على
درهم خبر داني

ان الورد
الوجه في الطهارة
وذلك على ثلثها
فربح الطهارة
بدونها
في الحال
ويكون كيف
شئت
لازال الحال
لحاجة واثبات
بعد وقوع
الاصل اي
العتق فلا
يعلق بغيره
والتعبد بالجلس
ولما ان نطق
نفسها واحدة فصا
ان طابق
ارادته غير صفة
استثناء فقه على
درهم خبر داني

۱۰
 ق. تفتیش
 ولا یسمی انظر
 فین ان انظر
 ان لا یقع انظر
 حج صدق انظر
 دات انظر
 فان یقع انظر
 انظر انظر
 انظر انظر

ادوات قر و بس کزکک بل یقع دیانہ و قضا
لکن و یا بحمدہ حکم التصریح تعلق الحکم بین
الکلام و قبام مقام مفادہ و استفادہ
من البتہ و قوه بای وجہ اضعیف الی آخر
من ذاء او وصف نوی اولم یو بل جری
عے لسانہ غلط و خطا، الا ان اراد مراد
بالنسبتہ الی محکمہ نمی لایقع دیانہ و یقع
قضا، و لعل الفسوق بینہ و بین الغلط
ان فی الغلط فاعل عن اللفظ غیر مستعمل
استعمالا صحیحاً نے غیر موجبہ فلا ینفک
موجبہ و الا لنی بخلاف الاول فانه مستعمل
استعمالا صحیحاً غیر موجبہ نکان بالنظر الی
ارادۃ و استعمالہ الیصح ہو موجبہ فانتفک

انصاف عن الخلف
 فخلق وخلق من غير
 نفی وخلق من غیر
 بجهت لم یفهم
 باللفظ مما یؤلفه فواع
 اخرج وکلیف ولا فرق بین
 بین انما عن العظیم
 من حيث لا یقدر الی اللفظ
 ولا یقدر علی حکم ونا
 لا یقدر غیر العظیم
 وهو القاضی بدفع بان
 افاته بعض الاسباب مقام
 المسبب ورتب الحكم
 علیه یعنی بلا اعتبار المسبب
 اصلا ما شاع فی الشرع کافاته
 السفر مقام المنفعة فی امکانه
 ولا یأبى عنه حکم العظیم
 الخیر اکلیم ووزن ما بین النوم
 والفظ من امکان الثبوت

[illegible]

من البغض ان يذبح
في الكلبه العدم
افذا كذا كذا
ديانة دلفن
سنة صوره العنصر
لما ثبت في شرعها
التخطو وعدم
الحاصل

نوع اسمی است که در این
 اقسام است که در این
 اقسام است که در این
 اقسام است که در این

الصرح بقوت الدلالة واما الكناية
 فما استر المراد به استعمالا ولو
 حقيقة وحكمها الاحتجاج الى نية

بان كانت مجنون هي
 كناية بالاتفاق او مستعارة
 واستعمالها في المعنى المجمل
 مشهورا هي كناية عن
 وكذا المجازي الذي لم يشتر
 ارا المولى

او دلالة حال وعدم ثبوت
 ما يندرج بالشيء فلا يتجدد بالتعريف
 والاصل في الكلام ان
 هو ان تذكر شيئا ليدل به على شئ لم تذكره
 واصل اما في الكلام ان
 بدل عن المقصود كقولك لست انا بزان
 تعريفنا بان المخاطب هو زان فلا يلزم حد
 القذف لما فيه من الاستنار والشيء
 وهو من اقسام الكناية

لما قيل من كتمان الشبهة
 في المراد النسبة خفية
 لا يبرز بها ودلالة الحال
 فصيحة لا يدفعها

تنوع فصور في الكناية
 وعدم الخلو في المراد
 ما خذ من قولهم كبيت
 وكونت كما ان الصريح
 ما خذ من قولهم فلان مرت
 بهذا اى اظهر ما في قلبه
 بالغ الطهار ومنه
 سمي القصر حال ظهوره

من قولهم
 من قولهم
 من قولهم
 من قولهم
 من قولهم
 من قولهم
 من قولهم
 من قولهم

من قولهم

من قولهم

من الاصول
فان اللفظ
بما فيه
البيان
والاشارة
اللفظ
كالاشارة
النفس
الاشارة باللفظ
على اللفظ ولهذا
جعل اللفظ على البيع
وحرمة الربو اثباتا
بعبارة وحرمة الربو
على اللفظ
بما فيه
البيان
والاشارة
اللفظ
كالاشارة
النفس
الاشارة باللفظ
على اللفظ ولهذا
جعل اللفظ على البيع
وحرمة الربو اثباتا
بعبارة وحرمة الربو
على اللفظ

وحرمة الربو اثباتا
بعبارة وحرمة الربو
على اللفظ
بما فيه
البيان
والاشارة
اللفظ
كالاشارة
النفس
الاشارة باللفظ
على اللفظ ولهذا
جعل اللفظ على البيع
وحرمة الربو اثباتا
بعبارة وحرمة الربو
على اللفظ

وقيل اصليا فقط نحو للفقراء والمهاجرين
في ايجاب السهم وكل امرأة لي
بكذا في ارضاء المرأة ليقولها نكحت

قوله وقيل اصليا فقط خي ان الغير الموقوف
جاز ان يكون نفس الموضوع له ولهذا جعل
الفاعلون به الآية السابقة اشارة في الموضوع
ويجعل البيع وحرمة الربو وعبارة
في التفرقة والسبب تسمية ما دل عليه اللفظ
صريحا بالاشارة وهو لا بد ان كان فيها
سند او مشاخة في الاصطلاح واستصوب
بيان السند بانه لو لا ذلك لكان اثبات
بالاشارة لا يكون مقصودا اصلا كما ضحى به

قوله كل امرأة وتوضيحه
رجل تزوج من زوجته
اخرى فلما سمعت الاول
قالت نكحت على امرأة
فطلقها فقال ارضاء لها
بطلاق الاخرى كل
امرأة له فهي طالق فهذا
الحكم منه عبارة في
طلاق الاخرى واثارة
في طلاق الاولى كما سيجي

الاول في قوله
بعبارة وحرمة الربو
على اللفظ
بما فيه
البيان
والاشارة
اللفظ
كالاشارة
النفس
الاشارة باللفظ
على اللفظ ولهذا
جعل اللفظ على البيع
وحرمة الربو اثباتا
بعبارة وحرمة الربو
على اللفظ

من الاصول
فان اللفظ
بما فيه
البيان
والاشارة
اللفظ
كالاشارة
النفس
الاشارة باللفظ
على اللفظ ولهذا
جعل اللفظ على البيع
وحرمة الربو اثباتا
بعبارة وحرمة الربو
على اللفظ

بما فيه
البيان
والاشارة
اللفظ
كالاشارة
النفس
الاشارة باللفظ
على اللفظ ولهذا
جعل اللفظ على البيع
وحرمة الربو اثباتا
بعبارة وحرمة الربو
على اللفظ

بما فيه
البيان
والاشارة
اللفظ
كالاشارة
النفس
الاشارة باللفظ
على اللفظ ولهذا
جعل اللفظ على البيع
وحرمة الربو اثباتا
بعبارة وحرمة الربو
على اللفظ

مقصود اصلا
الربوا عدم كراه
على ان يربوا
ولوله المصلحة
اشاره الى ان
انهم مازالوا
اعل الصواب
احواله خالصا

ذلك القبول
الذي هو مولود
الغنى الذي هو
المسكين لان
الغنى من الزرع
لكن من هنا
كاتبه

كاتبه الربوا ونحو كل امرأة له كذا
في طلاق مريضة الطلاق ونحو
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
ان النسب الى الاباء ونحو للفقر
المهاجرين في زوال ملكهم وحكم

سين لا يجاب النقطة
على الاله فهو عبارة فيه
الذي هو لازم للولادة
لاجل الاب وناظره
ولا واسطة بينهما
لكون المدلول لازما
فانما

عما ذكره في دار الحرب لانه فقرهم
اليه في اطلاق الفقر لان الفقر عبارة عن
عدم ملك ثمن فبعد ما كانوا ملكين
ما تركوا فيها لولم يزل حكمهم
عليهم فقراء هذا مثال لازم المتقدم
وتماثله

ان يعلم ان المعبر في دلالة
الانزاع كمنه ارباب الفن
ما هو اعلم من التقدم البين
وغيره ويجر من فيها النوع
والخفاء ولهذا قد يكون
ان ثبت بالاشارة فامضا
محتاجا الى التامل
بحيث لا يفهم كثير من علم
بالوضع بل يحتاج مع ذلك
الى قوة الزكاد حتى قالوا

انما هي كمن
انما هي كمن
انما هي كمن
انما هي كمن
انما هي كمن
انما هي كمن
انما هي كمن
انما هي كمن
انما هي كمن
انما هي كمن

لَا اِنَّ الْفَرْجَ فِي الْقَبَاسِ
اَدْنٰى مِنْ الْاَصْلِ وَفِيهَا مَسَاوِدُ
عَلَى رِئَاسَةٍ وَكُلُّ مِنْهَا اَمَّا جَدِّ
اِنَّ اتَّفَقَا فِي مَنَاطِهِ اَوْ خَفِيَ

قوله ادا على رتبة منه منهم من اشترط الادلوية
ومرفها بالتبنييه بالادبني على الاعلى وهو ضعيف
اذ بعد ثبوت الحكم بالمنطاط المقدم باللفظه
لا وجه لا بداره والاعتبار للزوم بالمنطاط لا غير
ولما كون الفرع في القياس ادنى على الاطلاق
فلا يخلو من خفاء والظاهر جواز مساوئته بل
اولويه كالدلالة ومدار العرف هو ان العلة تذكر
بالرأى والمقدمة الاجتهاديه بخلاف الدلالة

وفاقیہ اسلامیہ ہائی اسکول
گورنمنٹ کالج لائبریری
لاہور

كل واحد من القياكس فان
 حرمته و بانها
 لا تغفل ٩٩

الاصول
المحققين
الحقوقيين
القانونيين
الاقتصاديين
الاجتماعيين
الفلسفيين
السياسيين
الادبيين
الطبيعيين
الرياضيين
الهندسائيين
الزراعيين
التجاريين
العلماء

Digitized by Google

بعضی الفاظ سے
الان ان کے معنی
ما علیہ الجہود لہما
کثیر من الاحوال
والاجتناب
بسم غم المراد
ما جو المعارف
الاطعان و
وفا القاس
غیبت الولا
بجز لا المنف
فوق جز الوحد
قطعا من القرآن
الموازنة و
المشور فوق
من افادتها
ان اللو

۱
او خفی ان اختلافا فیہ فاربعۃ
کالحاق غیر الاعرابی بالاعرابی
فی وجوب الکفارة بالجہاد علی

۲
فالمساوے ابھی ما یتفق علی تبیین مناطہ
و کذا الا علی ابھی والمساوے الخفی
ما یختلف فی تبیینہ و کذا الا علی الخفی و
الضمیر ان فی اتقا و اختلافا راجعان الی
المساوے والا علی ولوقیل فی بیان
الاقسام و کل منها قد یکون ضروریا وقد یکون
نظریا کما فی التلویح کان اظہر م
و اور و کل منها مث لا فقال فی مثال المساوے ابھی

بسم غم المراد
ما جو المعارف
الاطعان و
وفا القاس
غیبت الولا
بجز لا المنف
فوق جز الوحد
قطعا من القرآن
الموازنة و
المشور فوق
من افادتها
ان اللو

۳
یعنی ان انہی صلی اللہ تعالی
علیہ وسلم قد اوجب الکفارة
علی اعرابی جامع فی ہمار
رمضان عدا و من ابھی انہا
ما وجبت علیہ کونہ اعرابی
او صحابی و نحو ذلک

بعضی الفاظ سے
الان ان کے معنی
ما علیہ الجہود لہما
کثیر من الاحوال
والاجتناب
بسم غم المراد
ما جو المعارف
الاطعان و
وفا القاس
غیبت الولا
بجز لا المنف
فوق جز الوحد
قطعا من القرآن
الموازنة و
المشور فوق
من افادتها
ان اللو

توضيح
على صاحب
المرآت

ف قيل لعدم عمومها وقيل لا بل لانه
اذا ثبت معنى النص علة لا يتحمل
ان لا يكون علة في بعض الصور
واما الدال باقتضائه فما دل على

والمتحقق ان الثابت بالدلالة لا يتحمل التخصيص
اما عند من قال بان المعنى لا عموم له بل هو
واحد والتعدد ليس لانه محال فظ لان ان ثبت
بالدلالة ثابت بمعنى النص اذا ثبت علة لم
يتحمل ان يكون غير علة والتخصيص على قول
من قال بان المعنى لا عموم وتعدد وشمول
فلان معنى النص اذا ثبت علة لم يتحمل ان يكون
غير علة والتخصيص يستدعي ذلك مثلا ان الاداء

الانفصال الاول
من غير تخصيصها ينبغي ان يجوز
تخصيص الاول في جميع
بجواز تخصيصها كما ينقل فيجب ان
فما وجب الاداء الا اتفاق
منه امتناع التخصيص
وهو الظاهر من كلام
المصنف في الاول
الاقتضاء والطلب ومنها دلالة
اللفظ على انهم المتقدم
الشرعي والمقتضى مفعول
فعل لاقتضاء فيكون مفعولا
من جهة التخصيص كغير
النص وهو اللفظ ان
تفرض هذا اللفظ عند

فال فاعل
اللفظ
المعنى ان
المتخصص
المتخصص
المتخصص

کما قالوا قد ثبت ضمنا لا مثبت
قصدا لکن اذا ثبت مثبت بلوازمه
وشرائطه ولا عموم له امی لازم
المتقدم خلافا

فلو صح الأمر البيع لا ثبت البيع لا نقال القول
نعم قد عتبر في الأمر أهلية الاعاقد حتى لو كان
صبيًا عاقدًا قد اذن له الولي في التصرفات
لم يثبت منه البيع كذا في التلويح وقد يقال في
تقرير المسألة ان المقضي بالبيع انما يثبت
بشروط المقضي لا بشروط نفسه لانه لما ثبت
ضمنًا وتبعًا للمقضي كان المنظور اليه اصل
المقضي دون البيع فالبيع الثابت بالاقتضاء

الأمر ان كنت
 مفطورا على الحق
 ابيع لا يشترط الحق واداء
 كان الأمر بمن لا يكلف
 لم يثبت البيع بهذا الكلام
 كما سئل لا تنفذ شرط الحق
 الى كذا
 الضرر التي لا تنفذ بحال
 ولو قال اعطني عبدا
 فني بغيره فاعطه بغير
 الحق من الأمور لا من
 الأمر ان المكلف بالبيعة
 لا يحصل بدون القبض اصد
 ولم يوجد فلا ينفذ الحق
 من الأمر فلا ينفذ
 قول

المقتضى بالفتح المقدم وهو
القوم ان مقتضى بفتح القوم
له وبه يشترط

الانسان في قوله لا تقصصوا
 بالعموم لان اللفظ لا يقتضي
 تخصيصا ولا تقييدا
 في قوله لا تقصصوا
 بالعموم لان اللفظ لا يقتضي
 تخصيصا ولا تقييدا

اذا تعدد ولم يوجد معين والآن كما ذكرنا
 فيعم لان العموم لللفظ ولا يخص خلافا
 لثان في قبيل منتهى تخصيص فاعل
 ومفعول به وسبب

هو ما ذهب اليه من انما كما ذهب اليه السا
 على ما ذكره خبر واحد من المندرجين ويتبع بما
 سبق من عبارة النحر ابيضا وسنة كونه
 مجمل في الصوت الاول خلاف قوم
 سبق ذكرهم هذا اذا كان قوله لان العموم
 للفظ تعيلا لقوله فيعم وهو الذي قال
 في الكاشفة وهو ظاهر واما اذا كان تعيلا لقوله
 لا عموم له وكان حاصله المقضي لا عموم له
 لان العموم للفظ والمقضي بسبب كونه

هذا تبيين في سورة النحل
 ومرج الزرع اذا نزع
 انتقال ان اكل على صيغة
 المجول او اكلت او اكل
 بحث بكل ما كوله
 هو قضية العموم الا ان عندنا
 على ضرورة لا تقصصا
 ونفي نفس الحقيقة ولا راد
 فيه لا راد ولا يتجزي
 كسها فلو نوى ما كولا
 دون ما كوله فقد نوى
 ما لا يحمله اللفظ وهي باطلة
 غير معتبرة وعند الشيخ
 عام لفظي يقبل التخصيص
 كما في العمومات فلازمة
 لقوله عينت ما كولا دون
 ما كوله قضاء ودبانه
 عندنا ويقبل دبانه ايضا
 عند الشافعي وعند
 ابي يوسف في رواية
 الرادك

في قوله لا تقصصوا
 بالعموم لان اللفظ لا يقتضي
 تخصيصا ولا تقييدا
 في قوله لا تقصصوا
 بالعموم لان اللفظ لا يقتضي
 تخصيصا ولا تقييدا

عالمیہ و المناقضات و المناقضات
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان
المكان بالذکر دون السبب
عالمیہ و المناقضات و المناقضات
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان

وان صح عن ابی یوسف رحمه الله
دیانة والمصدر المنفی

قوله عن ابی یوسف دیانة لا قضاء و يجوز
ان يكون صح بمعنى ثبت ای وان ثبت عن ابی
یوسف التخصیص بالبنیة دیانة و به اخذ الخصاص
دفعی نزع التخریر قرر بخیر ابی یوسف
والخصاص تخصیص المفعول به فقط و فی غیره
من المفعول والسبب والفاعل قال فی الشکایة
كما سبق كانه اشارة الی ماورد فی بحث
الحام من التخصیص بالبنیة قائل وقد يقال
انه يجوز ان یراد من لا اکل لا اوجدا کلاماً
فیفضل التخصیص غیره لا یقبل قضاء لانه خلاف

عالمیہ و المناقضات و المناقضات
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان
المكان بالذکر دون السبب
عالمیہ و المناقضات و المناقضات
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان

فقدت الظاهر و مقتضى الظاهر
ان لاحظ الاكل الجوزي
المتعلق بالماكول الخاص
اخره ابا صح التخصیص
كونه تخصیص الاكل العام
وان لاحظ الماكول العام
من الماكول المطلق من حيث
هو لا يصح كونه تخصیصاً بما
ثبت ضرورة انه
بعض الفعل بدونه لكن العلم
من العادة في مثله

عالمیہ و المناقضات و المناقضات
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان
المكان بالذکر دون السبب
عالمیہ و المناقضات و المناقضات
المكان بالذکر دون السبب
لا تخفى ان الجواب بان

ان لا يلاحظ الاكل النجس من وجوه
من الاكل المطلق بل الماكول

ما اذا تنوع المصدر المتعدي وان ثبت لفظ لا يعتم
الا اذا تنوع كالمساكنة بالكلال و

والمصدر المتعدي وان ثبت لفظ لا يعتم
الا اذا تنوع كالمساكنة بالكلال و
القصور فلما ظهر شئ مما ذكر بعسم
فبصح بيته التخصيص في لا اكل اكلًا
وزفر

والمشهور في تحقيقه ان المصدر المتعدي ان ثبت
في ضمن الفعل المتعدي كالاكل في لا اكل
وان كان ثانيا لفظ لكونه جزء من الفعل لا يعتم
كالمتعدي فلا يقبل التخصيص لانه متعدي نفس
الحقيقة وتخصيص البعض يتأخر بخلاف
ما اذا تنوع ذلك المصدر في يصح بيته نوع دون
نوع لان النوعين مثلا لما ثانيا بحيث لم يجتمعا

لم يجتمعا
الحقيقة من
حيث
تخصها لاس
حيث
حيث
ان ثبت
للفقاه
الاربعة
من المصدر
والفاعل
والمفعول
وسائر
المتعلقات
يعم فقبل
التخصيص م

فان كان
منه
ان ينفى
لفظ
بين المذكورة
التي لا تقضي
تقضي
فان لم يصر
فان لا اكل

اصداق
المتعدي
ذكر المصدر
في لا اكل
المساكنة
في بيت
وحدة ثانيا
فيها يصح
المساكنة
حل على
واحدة منها
التي لا تنوع
فيها فلا يجتمع
حيث اودار
لانه يود
مصدر المتعدي

[illegible]

وہذا مردی عن بعض مشائخنا کصاحب
الہدایۃ والسبلۃ ^{وہم} مفہوم الصنف بمفہوم
فیہ قید فی الذات ^{الذات} نحو فی

بل قد قيل ان العدد متفق عليه والمشهور ان
 مفهوم العدد انكره جمهور اصحابنا والقاضى ابو
 بكر واما ما انكره بين والبيضا وى ثم ان
 المحلجين به قد توابعين مفهوم العدد ومفهوم
 المعدود و قالوا بان مفهوم المعدود ليس
 بجثة ووجه الفرق بان العدد شبه الصفة
 لان فذلك خمس من الابل فى قوة فذلك
 فابل خمس بجمل الخمس صفة للابل و هى احدى
 صفى الذات لا لان الابل قد يكون خمسا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

باسم شگھلا
لفظ الغم وغم
الان في غم الاز
حضرت محمد بن
كل البغض في الغم
لولا ان في الغم
الغمر به الغم
الى الغم في الغم
لفظ الغم في الغم

نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است

نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است

انتهی داره
مفهوم الصفة
بعضها جار
فيه وبعضها
ليس بجار
انتهی

قوله في السائنة زكوة كونه من مفهوم الصفة
ما اختلف فيه اعني اذا اقتصر على ذكر الصفة
من غير ذكر الذات كما سائنة قبيل هو من مفهوم
الصفة وقيل لا بل لا مفهوم له كالفقير في جمع
الجموع وهو الاظهر وبزيادة ما في التلويح حيث
فسر التخصيص بالصفة بان يكون الشيء مما يطلق عليه ما له
فلك الصفة وعلى غيره فينفذ بالوصف

نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است

نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است
نحوه ای که در این کتاب مذکور است

الحکم علی ان یكون عدما اصلها
فلا تعدی و مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط و لذا قبل ان مفهوم متفق
و قبل منطوق الشارة و مفهوم الاستثنا
و سبانه و مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي

الحکم علی ان یكون عدما اصلها
فلا تعدی و مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط و لذا قبل ان مفهوم متفق
و قبل منطوق الشارة و مفهوم الاستثنا
و سبانه و مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي

کذا لکن علی ان یكون عدما اصلها
فلا تعدی و مفهوم الغایة و هو ان
من الشرط و لذا قبل ان مفهوم متفق
و قبل منطوق الشارة و مفهوم الاستثنا
و سبانه و مفهوم انما و قبل ان منطوق
و ذهب القاضي

ای التقید بالغایة بدل علی نفی الحکم عما و رانها لان
ذکر الغایة بدل علی انها من عندنا و الا کم کن
غایة و من نفی مفهومها قالوا نفی الحکم عما و رانها
منضاف الی الاصل الذی فرره الشرح کذا
فی التحریر و هو بحکم استغناء غایات الشرع
اسالم المؤلف

ای لا یثبت
الحکم عند
عدم الشرط
ای لا یغایس
علیه فی آخر
و سبانه
زیادة بیان
قال صاحب
التوضیح و نجی
غیر آه
هو یقید نفی
غیر المذكور
فی الكلام
شرا انما زید
فانهم و انما
الحاکم زید
و انما ضرب
زید عمر یوم
الجمعة امام
الامیر فانما
م

الاول یفقد
تک زید جاف
بضم زید
بضم زید
العارف
منها
قالوا لا فرق
الحکم انما
الاندر و المنع
قالوا لا یثبت

۱۰۱

و اما کون جذاک

محمود حسن

١٠٠

三

۱۱۱

وہابی اصطلاح

برج و بیجار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

۱۱۱

2.

ای کام
انسانیت
بینہم و تفاہم
م

۱۲
شمس الثمينة
في السير الكبير
ان تحميم

التجارب بالذکر
لا بد من
ان الحكم بخلافه
في المسكون

الشرع فانا
في معاصات

عنوان

ثُمَّ
عدم اعتبار المفهوم إنما هو في الأدلة
وإنما في الرداءات اتفاقا
و في المعاملات عند بعض
فأما

تحو کلام المصنفین قال فی النفع الوسائل
مفهوم التصفیح جملة و به شعر کلام صاحب
الهدایة جث قال دفره فی الکتاب
جاز الوقوة من الجانب الآخر اشارة
الی جمیس موضع الوقوع ان المؤلف
هو الامام محمد و عبد الحکام و شمس الائمة
کذا فی الکاشفة و لمحض التبیح و قد سبق مثله عن
الکودری و اشار الیه صاحب التحریر قال شمس

ان يقال
فما هو وجه جعل عليه
الخطاب من بدل انما
الحق فيكون منطقاً
ثم المنور من سبب انما
مفهوم مفرد المحرر الصدق
السابق ذو سبب مفرد
الفصل بين البدأ والخبر
تقديم الموصول بل تقديم خبر
انواع المفرد
منه
عند ثبوت متفادته قوة
ومتفا بوجه بعضها على بعض
عند التعارض كما اجاب
بعضه من الكتاب و
تفصيله على ما استخرج
اقوالاً مفرد الغاية ثم

ما هو المطلوب
اولا الصفه ان
اغبار صفو عدم
النسبة لانها
تقتضي بطلان
غالبها مع عدم
الافعال على ما
يخرجون فيهم
ثم حكم المبدأ في
الحكم اولا ثم ثانيا
ثم العدد واما ادوات
نعم مطلق الصفه غير العدد
فمشرط نعم الصفه المنك

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

علی الصبی لقراءۃ بعد الصلوۃ فی انمو
وانوا الزکوۃ^۱ وتخصیص العام بسبب
طاماً لغویاً واصطلاحاً حیث بان تخص
بسبب ورودہ وقد عرفت ان التمسک
انما ہو باللفظ وخصوص السبب لاینا
عموم اللفظ^۲ خلافاً للشافعی فی دماکت قبل
میں فرماتے ہیں

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

لأنه لما کین الصبی مخاطباً بالصلوۃ اجماعاً یعنی
ان یکون مخاطباً بالزکاة ایضاً بحکم القرآن
وقد یکون بان یکون الامر الاول مثلاً للذب
او الوجوب ونحوهما کذا ان فی المعطوف
عیه او العکس فلما التمازک لایثبت بعین^۳

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

وہی ہے جو کہ
میں نے کہا ہے
میں نے کہا ہے

وایضا اینها در حق
سوال عیسی بنحی
العام غیر
ذکر حکم اقام
انجام از او
مایل هم از او
النسب
الافاق بالاسرار

ان بئس في عدم التحصيل
الحاصل ان الجواب
استقل العام الوارد على
مبني خاص سواء كان سوا
اولا وسواء كان منه فربما
دالة على التعميم اولا
مبني عموم غير محمول من خصوص
سببه وان كان صورة السبب
قطعة الدخول لا تخص بالاجزاء
وما نقل عن السبب من ظنية وقوع
مخالفة لما نقل من الاجماع
على قطعيته وما نقل في كتب
المالكية والشافعية من ظنية دخوله
عند ابي حنيفة رحمه الله ليس
بشديد بل هو الشبهة منهم
كما بين ابن القيم موضع تهمتهم
وما قيل لهنها ان الاختصاص

وقبل نعم ان السبب سؤالا ولا ان حادثة
وتخصيصه لغرض الحكم وحمل المطلق
على المقدم مطلقا وقد سبق
ان اقتضى القياس عند بعض ولا يستحق

۱- کشف حجاب
 ۲- کشف حجاب
 ۳- کشف حجاب
 ۴- کشف حجاب
 ۵- کشف حجاب
 ۶- کشف حجاب
 ۷- کشف حجاب
 ۸- کشف حجاب
 ۹- کشف حجاب
 ۱۰- کشف حجاب

۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶
 ۱۵۹۷
 ۱۵۹۸
 ۱۵۹۹
 ۱۶۰۰
 ۱۶۰۱
 ۱۶۰۲
 ۱۶۰۳
 ۱۶۰۴
 ۱۶۰۵
 ۱۶۰۶
 ۱۶۰۷
 ۱۶۰۸
 ۱۶۰۹
 ۱۶۱۰
 ۱۶۱۱
 ۱۶۱۲
 ۱۶۱۳
 ۱۶۱۴
 ۱۶۱۵
 ۱۶۱۶

بل بحول الله
الاستخفاف
والمضي الموم
اوكل على العبد
او لا يفيد ليس
بشيء لانه
بهاء الموم فها
دفع في العبد

قوله عليه السلام

اسم جنس نحو الماء من الماء ا و علم
نحو زيد موجود ومنها مفهوم العدد
كما في ثلثة فسر و هذا

اضحى بعض
منها بخلاف
كما قال
و هذا الوجه
ان المؤلف

يعني تخصيصه بالذكر يفيد نفى الحكم في غيره من الزائد
والناقص والاي بطل نفس العدد فانه لا يتحمل الزيادة
والنقصان كما في قوله تعالى ثلثة
فرد؛ حيث كان علة المطلقة ثلثة حيض
لا غير قلنا عدم تعرض ما عدا ليس تعرضا
ولم ثبت ما قلتم لكن بقى ما عدا في عدم
الاصح او تقرير الشرع وان صح ما قلتم من كونه
ابطال لنفس العدد الزايد هو خاص قطعي
في مدلوله لم يكن ذلك من قبيل المفهوم بل يدخل
فيما سبق من الاستدلالات الصحيحة ولقد لهذا وجه

[illegible]

نحونی السائبة زکوة و ظرف
الزمان نحو الحج أشهر معلومات
والمكان نحو فا ذکر والله عن المشعر
الحرام و السحال نحو ولا تبأسوا منهن
وانتم عاكفون^۳ فی المساجد ونحن

قوله في السائمة زكوة كونه من مفهوم الصفة
 كما اختلف فيه اضيا اذا اقتصر على ذكر الصفة
 من غير ذكر الذات كما سائمة قبل هو من مفهوم
 الصفة وقيل لا بل لا مفهوم له كالقنب في مجيء
 الجوامع وهو الاظهر وبأيده ما في التلخيص حيث
 فسر التخصيص بالصفة بان يكون الشيء مما يطلق عليه
 تلك الصفة وعلى غير فيفيد بالوصف

۱۱
آتش و دانه
مفهوم الصفة
بعضها جار
فيه وبعضها
ليس بجار
ان يكون

[illegible][illegible]

الحکم علی ان یكون صلیا
فلا یعدی و مفہوم الغایۃ و ہوا
من الشرط و لذا قبل انہ مفہوم متفق
و قبل منطوق اشارۃ و مفہوم الاستثنا
و سببانی و مفہوم انما و قبل انہ منطوق
و ذہب الغاضی

ای ثابت
الحکم عند
عدم الشرط
ای لا یغاس
علی فی آخر
و سببی
زیادۃ بیانہ
قال صاحب
التلویح و نحو
غیر آہ

ای التعلیل بالغایۃ بدل علی نفی الحکم عما دارانہا لان
ذکر الغایۃ بدل علی انتہائہ عند ہا و الا کم کن
غایۃ و من نفی مفہومہا قالوا نفی الحکم عما دارانہا
منضاف الی الاصل الذی فررہ الشرع کذا
فی التحریر و ہو بحکم استغناء غایات الشرع
ان الملوک

و یفید نفی
غیر المذكور
فی الكلام
مثل انما زید
فانکم و انما
الحاکم زید
و انما ضرب
زید عمر یوم
الجمعة امام
الامیر فانما
م

بل یکن من حکم صلیا
و اصل حکم ما دارا و حکم
علی لکن لکن ان جبر انشاء
الحکم عما دارانہا متفق عند بعض
و ان کم کن و کتب عند بعض
بطریق المفہوم علی
بما روی ان اللفظ المذکور علی
الغایۃ دال علی
غیر منطوق لا یثبت باننا
انفس قال الغاضی
انما و استدل علی بان الغایۃ
انما و استدل علی بان الغایۃ
لست کما مستظاہر انما
فان قد قال فی حقہ کما
غیر لا یثبت من انما
الضرورة تنہیہم الحکم و ذکر
المستثنی عنہ و علیہ لکن
و انما نے کما لایس

الاول یفقد
تک زید فانما
بضم البیضاء
العارض بالکون
قال لا یفرق بین انما
الحکم انہ و بین انما
الاندر و النسخ جو
قال لا یفرق

ان الحکم فی الزمان
معلوم لا منظور
فان لا فاعلا
ما یزید فاعلا
وان فی الفی
والاستیلاء
عند اقر الجوز
عند الجار
انما و المنع
انما و المنع

و ذهب القاضي ابو بكر والفرا
وجامعة من الفقهاء انه ظاهر في
الحصر و محتمل في التاكيد وعندنا كبر
الحكم فقط و مفهوم الحصر قبل دان كان
طرفة كثيرة لكن المراد ههنا ما يكون
المبتدأ معرفة عامة صفة او اسم
والنحو اخص بمفهومها علما او صبرا
كالعالم زيد والرجل بكر والكرم
في العرب و صدق خالد تنم

قال النجاشي التقاراني في
حاشيته اصول ابن الحاجب
وهو الظاهر من كلام ابن
الحاجب ايضا ثم
ثم قال التقاراني ولا
خلاف ذلك بين علماء
البيان تمسك باستعمال
الضماء ولا في حكمه ايضا
نحو زيد العالم حتى قال صاحب
المفتاح المنطلق زيد وزيد
المنطلق كلاهما بقيد حصر
الانطلاق على زيد ووجه
النسبة لما كان ظاهرا
في التجنيس والعموم على ما هو
قانون الخطايات انما
اتحاد الجنس مع زيد بسبب
الوجود ولا معنى للحصر سوى
هذا واما المستدلون فياخذون

واختاره الآدمي ونقله ابو جحان عن البصريين
وهذا لان ما زائدة كالمعوم فلا فرق في المعنى بين ان زيد انا فاعلا

بالاقل اليقين اى بعض
المنطلق زيد على ما هو قانون
الاستدلال وبالحكمة ما جيز

مثل ما مضى
فقد انما خبر
وغيره
المستدل والمنسوخ
الى مستند
وضمير الضمير
والنفي
والتاكيد
والتعريف

انما البيان
انما البيان
انما البيان
انما البيان
انما البيان
انما البيان
انما البيان
انما البيان
انما البيان
انما البيان

قول الشارح
انما كون هذا

مفهوم لا ينفصل
عما لا ينبغي ان

يكون له
بشيء احد

بشيء واحد
بشيء واحد

بشيء واحد
بشيء واحد

بشيء واحد
بشيء واحد

بشيء واحد
بشيء واحد

اي كلام
اناس فيها
بينهم وقام

كلام
شمس الزمعة
في البر الكبير

ان تحميم
الشهاب الذكر
لا يدل على

ان الحكم
في المسكون
انما هو في حقه

الشرع فاما
في معامات
انما ليس

تمت

عدم اعتبار المفهوم انما هو في الادلّة
واما في الردايات اتفقا
وفي المعاملات عند بعض

كلام المصنفين قال في النفع الوسائل
مفهوم التصنف جهة وبه يشعر كلام صاحب
الهداية حيث قال قوله في الكتاب
جاز الوصية من الجانب الاخر اشارة
الى محبس موضع الوقوع

وهو الامام محمد وعبد الحصف وشمس الائمة
كذا في الكاشفة والمخصّص يتضح وقد سبق مثله عن
الكردى و اشار اليه صاحب التحرير قال شمس

ان يقال لما كان كلاما
في اليوم يحمل على كل انشائه
الخطابات فيكون منطوقا
الحكم يكون منسوبا الى المصنف
ثم المصنف منسوبا الى المصنف
مفهوم مفهوم المحصول المصنف
ان بقية ذلك بسيط غير
الفصل بين المبدأ والخبر
تقديم المصنف بل تقديم المصنف
انواع المفهوم
منسوبة
في منسوبة منسوبة
ومنسوبة ببعض بعض
عن التفاضل كما بينا
بعض من الكتاب
تفصيل على انشائه
اقوالا مفهوم الغاية
ثم مطلق الصفة المضافة
ثم مطلق الصفة المضافة

انما هو في حقه
الشرع فاما
في معامات
انما ليس
كلام المصنفين قال في النفع الوسائل
مفهوم التصنف جهة وبه يشعر كلام صاحب
الهداية حيث قال قوله في الكتاب
جاز الوصية من الجانب الاخر اشارة
الى محبس موضع الوقوع
وهو الامام محمد وعبد الحصف وشمس الائمة
كذا في الكاشفة والمخصّص يتضح وقد سبق مثله عن
الكردى و اشار اليه صاحب التحرير قال شمس

من قوله تعالى
وما فعل بشيئا مما
فانما الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء

بعض والعقوبات وايضا في ايات
الشبهة في الادلة فمفسر ومنها القران
في النظم بوجوب القران في الحكم
بعطف ابجته على الاخرى اذا العطف
بوجوب الشرية في الحكم وذهب
اليه بعض منا وقال عدم الزكوة على التجه

٣
فيكون الحكم في احدهما مساويا للحكم في الاخرى
وعده صاحب البديع من اقسام مفهوم المخالفة
وسماه مفهوم قران العطف وهو بعيد ولهذا
لم يعده غيره منها وكانه اغتر بقول شمس
وعنه هذا اى كون القران في النظم مما بوجوب

لو لم يفسر لم يكون فان
المؤمنين ليسوا بمؤمنين
هو مما اقرض به اهل المصنوع
على اصحابنا ان اهل السنة
استدلوا على رواية الله تعالى
بهذه الآية اذ الكفار خصوصا بحجر
فما يكون المؤمنون محجوبين
وهذا عمل بالمفهوم ونسكت
به واما باب هذه المحقق النظم
بان التخصيص بالشئ لا يدل
على نفى ما عداه عندها وجب ان
انما دل الامر لان قبل التخصيص
قال استدل بالآية من حيث
التخصيص بل لان كونهم محجوبين
فقط لم يكون اهل الجنة فمفهوم
ولا لا يكون المحجوب من حق العقوبة

اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء

اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء

اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء
اعني ان الخفاء

۲۹۴
 و چون در این باب
 از بعضی کلمات
 در این باب
 در این باب

و چون در این باب
 از بعضی کلمات
 در این باب
 در این باب

على الصبي لقراءة بعدم الصلوة في اتموها
 و اتوا الزكوة و تخصيص العام بسببه
 عا^۱ما لغويا و اصطلاحيا بان يخص
 بسبب و روده و قد عرفت ان التمسك
 انما هو باللفظ و خصوص السبب لان
 عموم اللفظ خلافا للشافعية و ما لك و قيل
 في قوله

و هو فاسد
 لما سبق كما
 اشار اليه
 بقوله و قد
 عرفت

لانه لما يكن الصبي مخاطبا بالصلوة اجماعا ينبغي
 ان يكون مخاطبا بالزكاة ايضا بحكم العسر
 و قد يكون بان يكون الامر الاول مثلا للثاني
 او الوجوب و نحوهما و كذا ان في المعطوف
 عليه او العكس فلما التاخر لا يثبت بعين^۲

و چون در این باب
 از بعضی کلمات
 در این باب
 در این باب
 و چون در این باب
 از بعضی کلمات
 در این باب
 در این باب
 و چون در این باب
 از بعضی کلمات
 در این باب
 در این باب

و چون در این باب
 از بعضی کلمات
 در این باب
 در این باب
 و چون در این باب
 از بعضی کلمات
 در این باب
 در این باب

بعض الاشياء في بعض الاشياء
بعض الاشياء في بعض الاشياء
بعض الاشياء في بعض الاشياء
بعض الاشياء في بعض الاشياء

والاستصحاب عندئذ في اكثر من
سمر فمنا ان لم يقع ظن بـ
تحقق ثبوته او لا وليس بحجة اصل
عند كثير من المتأخرين

وبعض الاشياء في بعض الاشياء
ان سبق الوجود مع عدم من الانتفاء بل هو دليل
البناء بحسب الشرح او لا فقال الفرق الاول
نعم فليس الحكم بالبناء حكما بلا دليل وقال الآخرون
لا بل الحكم به حكم بلا دليل او لا بد من الدليل
من جهة بسند بهما المطر وليست لان لا ينزوم
الوجود ليس بحسب بناء وان الدليل الذي
استدل به الحكم لم يوجب بناءه فليس ثم

الاشياء في بعض الاشياء
بعض الاشياء في بعض الاشياء
بعض الاشياء في بعض الاشياء
بعض الاشياء في بعض الاشياء

وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

والمختار انه حجة للذبح لا لاثبات ذلك
لا في استمرار العدم الا على عدم ثبوت
الحكم كاف فيه م
فثبت لاثبات لانه مبني على دليل شرعي
ثبت وبسبب دليل كما سبق ولان الظاهر
ان الحكم متى ثبت بقرينة وان كان الدليل المثبت
لا يوجب البقاء والظاهر كونه حجة في الذبح
والبقاء ما كان على ما كان لا لازم على الغير
ولا لاثبات امر لم يكن كذا هو اليد يصلح
حجة للذبح دون الالتزام والمراد بالذبح هو ذبح
الترام الغير واستحقاقه عليه وهذا ما قالوا هو
حجة لاثبات ما كان على ما كان ولا يصلح
حجة في حق الالتزام مع الخصم ولا لاثبات امر لم يكن
قال السني هو قول اكثر الفقهاء

لصدور تصرفات العقد
باعتباره من ادخال التمسك
والكتب والهدايا من قبله بل
المسئل اليه مثلاً كان ذلك
سببها والظن من شئ شرعاً
منع المماثلة واجب عن الاول
بنتائجها بدليل غير الاستصحاب
كبدل الاجاب العمل بها الى
ظهور النسخ وعن اثنائه بان
ما جمع عليه من الفروع ابتداء
على اعتبار الاستصحاب
بل الاسباب في تلك الفروع
او جبت احكاماً

وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك
وإذا ثبت ذلك فمما إذا ثبت ذلك

و کذا انجکیم اکال کا خافہ

اکادش الی اقرب اوقاته

وجتہ عند زفر و کل مال دلیل

بحسب نقیہ وان کان ضعیفا عند

مبشیه و النعلیل بعارض

ای التمسکین به جعل بعضهم حجة لنا في حاضره

وعندنا لا يكون حجة على الخصم وطريق الانجاة

به عندهم هو انهم مني حاولوا نقی ثانی غیر

معلوم و ثبوت قالوا انه لا دلیل علی ثبوت

وجب نقیہ اما بیان انه لا دلیل علیه فرجا

یقینون دکت بنقل ادلة المثبتین لدمکت

قولہ ونبی الامہام ہو
 الایضاً فی القلم
 علی غیر اسرار ال
 ہرسل و انما فی کتبہ
 بخصصہ اسرار ال
 بعض اصحابہ قال
 بعض الصوفیہ
 ان کتبہ فی حق حکم
 بالخصصۃ الایضاً
 وغیرہ و قال فی کتبہ
 ح م ل و فیضہ ان
 لاجتہود الایضاً
 و اجتہاد کونہ
 حجتہ بقولہ تعالیٰ
 فابہا تجوبہا
 و فیہا تجوبہا
 علی و او فیہا
 الایضاً الایضاً
 مرثیہ مصاحبہ
 بالایضاً فالکونہ

وَالْتَعَبِلْ تَعَارُضَ الْأَشْبَاهِ وَحُجَّتَهُ
عِزِّهِ أَيْضًا وَثُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
وَالْإِنَّمَامُ لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَمِنْ الْمَبَاشِ
الْمَشْكُورَةِ بَيْنَ الْكُتُبِ وَالسَّنَةِ

ہونے والا اصل بمعنی النوم ثم استعمال نے الرؤیا
 اسی مابری نے النوم ہونے خبر الانبیاء علیہم السلام
 خیال باطل سے مانے الموافق وکے کتب
 الحدیث فیہ کلام والصیح انه لا یجوز بہ باب
 الاحکام واما الامام الانبیاء علیہم السلام ونامہم
 جنان مطلقا ضربان من الوحی لیس فیہما مان
 العلم والیقین من الالباس تعطیل القوتہ العانیۃ
 لما عصم اللہ تعالیٰ من نحوہم وخصہم بجزیر عصمتہ لہذا

اننى نرى انك قد صعد
 السلام فوعدنا انك
 به وبقوله بعد السلام
 نقول انك قد صعد
 فانه ينظر في امره
 ما لا يراه الا بغير
 يقع في القلوب
 ينظر في حجة وبقوله
 عليه السلام حين
 سئل عن البر
 والاسم منع جرك
 على صورك فما
 حكت في قلبك فعد
 وانما قاتل الناس
 واخذوك اى ما اثر
 فيه ووقع بارزوب
 فعد فعد جبر
 رسول الله عليه السلام
 شهادة القلب بما
 حجة اول من الفقه
 عن الحق - دذا هو
 دليل النجاسة والحجور
 على ان ليس بحجة الى
 العلم ولا لينة الى
 غير لان يقع
 في القلب

ما نكذب به من شيء
لو بين دل على اننا
لا يكون ما نحن فيه
بكونه محالاً و ايضا ان مح
من ان عدم الدليل على النبوة
بعدم العلم بعدم جب
بعدم العلم على
ان يكون عدم الدليل
الافتقار من عدم دليل الانتفاء
فيعدم من عدم دليل الانتفاء
والنبوت العلم بها معان
المؤلف
واحد
دعوى ان لا يحتاج
دعوى ان لا يحتاج
بما لا دليل وحاصله الحكم ببقاء
تفرض
الحكم الاصل من الدليل
الاصيلين دعوى من الدليل
الشرعي في شيء لانه اثبات
الشرع باجمل الحكم

من الغيابات ما هو غرضه
لا بد من غسل في كل وقت
وإن كان الغسل في كل وقت
فإنما هو لغرض التوضيعة
في كل وقت

Digitized by Google

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام

والسنة مباحث الامر والنهي الامر
لفظ طلب به الفعل المستعمل في الكلام
ام رخصتة في صيغة الامر

قوله طلب به الفعل المستعمل هو ما حضر اشتقاقه
ذلك اللفظ والمراد بالطلب ما هو المتبادر عند
الاطلاق وهو الطلب جزئيا فيخرج الصيغة
المستعملة في التذنب او المراد الطلب الذي
وضع له ذلك اللفظ بناء على ان المتبادر من
طلب الفعل بواسطة اللفظ كونه موضوعا له
ليخرج تلك الصيغة ايضا كذا مثل الطلب
متكث الفعل اذا استعمل مجازا لانه طلب
الفعل وانما اذا استعمل في حقيقة فهو خارج
على كل تقدير لانه لا يطلب به الفعل بل

بما من اقسام الخاص كما عرفت
لكن اخر اللفظ هنا وانفرد
بالذكر بحيث لم يفتا الى
مباحث لطل بيا حثها وفتا
بشأنها وبيان احكامها
واحوالها لما انها مناط
اكثر الاحكام ومدار التكليف
والاسلام م

اي لفظ الامر كما يقال زيد
متنأ و ضرب فعل في حرف
والمراد تعريف لفظ الامر
التي سماها لفظ مخصوصا كل فعل
قسم من الكتاب والسنة

بل بخر به طلبه ثم ان الامر
اذا كان مقيدا بقيد مخصوص
فالمطلوب به هو كذا كذا
انخر المقيد بذلك القيد وذا
لم يقيد قبل المطلوب

الا بنية الكلية المشتركة
ولا تعين من غير ان

اعاد مع
اللفظ بانه
تخصيصا
اراد الامر
والسنة م

فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام
فمن لم يدر ما هو المطلوب في الكلام فليطلب به الفعل المستعمل في الكلام

الامر الايجابی قبل مشترک

بینہ و بین الامر الذبی وان

مجازا فی الذبی و مجاز

قبل ہو مذہب المتقین و اسند لوابو جہ
افضل ان المذوب طاعة اجماعا والطاعة
فعل المأمور به فلما كون كل طاعة هو فعل
المأمور به مما بل هو اول المسئلة وكون بعضها
فعل المأمور به غیر مفید ثم فی عدم كون
الامر حقیقة فی الذبی و جہ منها قوله تعالى
فلنحذر الذین یخالفون من امرہ ان یتصیہم فتنة
او یصیبہم عذاب الیم حیث ہر د مخالف
الامر و اوعدہ و ہا دلیل عدم الذبی و منها

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

من جہت
الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

الامر الايجابی
بمعنی صیغہ
الایجابیہ
م

لا يقال لان ذلك لا يوجب العلم الفلاس
بما تقدم على اننا لا نرى
لا يقال لان ذلك لا يوجب العلم الفلاس
بما تقدم على اننا لا نرى
لا يقال لان ذلك لا يوجب العلم الفلاس
بما تقدم على اننا لا نرى

وان غير ذلك فالتحار عدم وجوب
الاتباع وموجب صيغة الوجوب
فقط على المختار وقيل
الندب والاباحة وقيل

وحاصل ان ما نقله عن ابني عبد السلام من فعل
ان سوا او طبعوا او خاصا به فلا يجاب
اتفاقا وان بياننا لمحل موجب يجب اتباع
اتفاقا وان غير ذلك فليس يجوز لنا ان نقول
امرنا حقيقة ابني عبد السلام بكذا وهل هو
يفيد وجوب ذلك الفصل عينا او لا فاعل
البعض نعم والمختار لا الا ان يقوم دليل

ايضا لان نقول لا تخاف على
من تقع ان ما استدلوا
بما عند عدم القرينة انما هو
الوجوب والندب بنى
على القرينة والندب بنى
لا يشك فيه وثاننا قوله في
وذا قيل لهم اركعوا لا يكون
ذم على مخالفتهم لما روي
دليل الوجوب لاسر وهو
قوله تعالى وثان
لادم اذ لولاه والا على الوجوب
لما توجب الذم والدم برك
السجدة ورايانه هو المتبادر
من عند تخردها عن القرينة
وشهد به الاستعمال اذ

الندب والاباحة
ادناه باح
والمختار
فقط فالوجوب
مع جملة من
الفتاوى
قد عارضوا
والمراد اننا

في هذا
في هذا
في هذا
في هذا
في هذا
في هذا
في هذا
في هذا
في هذا
في هذا

ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى
ان شاء الله تعالى

وفيل التوقف، عند اهل الوجوب

الامر بعد الخطر، بل للوجوب كما

هو النحر أو الذنب إذا لم يفتح

۱۱) التوقف فراهیب ولایتی

فولہ قبل التوقف ای لا ذر سے انہا للوجوب

اول الذب کما فی شرح العنصر اول اندر سے

مفہوم حاصل تھا۔ قال التقاریر نے ہو المواقف

الحکام الامدے و هو قول القاصی والاسعری

کما ہے الا سہر و بل مطلق الطلب اسی القدر

المشرك بين الوجوب والندب وقيل

مشترک بنہا اشتراک لفظیہ، و قبل مشترکہ

بين غنة معان الوجوب والندب والاباحة

وقيل لقدر المشترك بين الثلث ولأذن وقالت الشيعة

الثقة شركة
بين أربعة
هذه الثقة
والهدية
المملوكة

وقيل التوقف وعند اهل الوجوب

اور ان فنون پر بعض اوقات
 علی الوہاب

الحکیمین
فی الدنیا والآخرۃ

السلخ
وزارة

المستحقين
من زواجلهم فاصطادوا

اگر کسی نے یہ سنا تو اسے

فلا يحكمكم زعمكم
بقوم الغيبة

من الدين

یہاں سے

الوجه: بعد استحضار

دور، دور
نرسع -

ولہذا کما شائع ہندو

بسمه تعالی

عبد الحفص بن زينة
ولان وردودكم
الذي عليه الفقه
على الوجوه
ان التذاع بفهم
لغتها فيما
وقال بعضهم
المرامى واليهادي
السماع
الشرار
التي خربن منا والقاص
التي خربن منا والقاص

فان مرة يكون كل
منها بغير منه و
الابواب ليس في غير
والظاهر انه اصطلاح منه و
انفس الكيفية عنده و
وغيرها واما هذا
بمعنى الجواز من مثا
كل كونه جواز الابواب
لحام

نحو اقيموا الصلوة ^١الندب ^٢التأديب
نحو ما يليهم في
نزل مما يليك ^٣الارشاد ^٤فاستشهدوا
الاباحة ^٥كلوا ^٦التعبد ^٧يدعوا
ما شئتم ^٨الامتنان ^٩كلوا ^{١٠}ما رزقكم الله
الاكرام ^{١١}ما رزقكم الله ^{١٢}ما رزقكم الله
التعجب ^{١٣}فانوا بسورة ^{١٤}التعجب ^{١٥}كونوا
فردة ^{١٦}حاشين ^{١٧}الامانة ^{١٨}ذوقكم
انتم العزيز الكريم ^{١٩}النسوة
والفرق بينه وبين الندب في الاشهر فعلقه بمصلحة
ديوبه بخلاف الندب فانه لمصلحة اخره
م

فانما يكون كل
منها بغير منه و
الابواب ليس في غير
والظاهر انه اصطلاح منه و
انفس الكيفية عنده و
وغيرها واما هذا
بمعنى الجواز من مثا
كل كونه جواز الابواب
لحام
نحو ما يليهم ان علمتم فيهم
خيرا و هو امر مذوب
لنا في الدين م
عنه البيضاء في قسا من الذب
والظاهر ان فيها فورا لكنها
متفرقان ومن لوازم الذب
حصول الثواب وليس كل
ادب كذلك
فيل هو نوع من الاباحة وقد
يفرق بان الاباحة مجرد اذن
ولهذا قد يقع بعد حضر وانه لا
به من اقران الامتنان بجز
اجتاج الخلق اليه وعدم قدرتهم
عليه م

فانما يكون كل
منها بغير منه و
الابواب ليس في غير
والظاهر انه اصطلاح منه و
انفس الكيفية عنده و
وغيرها واما هذا
بمعنى الجواز من مثا
كل كونه جواز الابواب
لحام
نحو ما يليهم ان علمتم فيهم
خيرا و هو امر مذوب
لنا في الدين م
عنه البيضاء في قسا من الذب
والظاهر ان فيها فورا لكنها
متفرقان ومن لوازم الذب
حصول الثواب وليس كل
ادب كذلك
فيل هو نوع من الاباحة وقد
يفرق بان الاباحة مجرد اذن
ولهذا قد يقع بعد حضر وانه لا
به من اقران الامتنان بجز
اجتاج الخلق اليه وعدم قدرتهم
عليه م

نحو ما يليهم ان علمتم فيهم
خيرا و هو امر مذوب
لنا في الدين م
عنه البيضاء في قسا من الذب
والظاهر ان فيها فورا لكنها
متفرقان ومن لوازم الذب
حصول الثواب وليس كل
ادب كذلك
فيل هو نوع من الاباحة وقد
يفرق بان الاباحة مجرد اذن
ولهذا قد يقع بعد حضر وانه لا
به من اقران الامتنان بجز
اجتاج الخلق اليه وعدم قدرتهم
عليه م

التسوية اصبروا اولاً نصبروا الدعاء
 اللهم اغفر لي التمني الا ايها
 البلى الطويل الا انجس حقاً القوام انتم
 ملقون التكوين

وتمامه يصبح وما الا صباح منك بائس
 ولا نجلاء الا كئيب وليس الغرض من صفة
 انجس طلب الانجلاء من البلى حقيقة لانه
 لا يقدر على ذلك ولا يرجي منه لكنه يمني
 ذلك تخلفاً عما عرض له في البلى
 من المحن والمصوم

بالبلى
 مع عدم الخطر في النفس
 التسوية فائدة مساوية
 الفصل بالنسبة الى الطالب
 بلا تعرض الى الثواب
 والقباب ووجه فكان
 الطالب نوبهم ان اح
 العطين انفع له وادع
 بالنسبة اليه فوضع ذلك
 وسوى منها
 في التمني الذي لم يرفع
 على طريق المجته لا على طريق
 الرجاء نحو قول امرئ القيس
 والفرق بينه وبين الامانة ان
 عمل الاحقاد القصب

بالبلى
 مع عدم الخطر في النفس
 التسوية فائدة مساوية
 الفصل بالنسبة الى الطالب
 بلا تعرض الى الثواب
 والقباب ووجه فكان

وخل
 فذا عقوق
 فخل لك لا يبول
 به عقم الابدون
 امانة وادان
 بقول افضل يقضي
 يقضه او يكره
 فولا او فلا يقضي
 فليكن
 هيناً له وان لم يقض
 فليكن فان اجتمع
 احقاد الامانة

قوله ومنها الالهام هو ما يقع في القلب من علم من غير استدلال برليل ولا نظر في حجة شخص به الله تعالى بغير
اصفائه قال بغير العرفية انه حجة في حق الاحكام بالنسبة الى الملهم وغيره وقال المجترة من الرداف انه لا حجة
سوى الالهام واجتوا كونه حجة بقوله تعالى فاما لها فخورا وتقوم اذ يقول تعالى وادعى ربك الى النحل
الاية واذ اعترف مصاحبها بالهام فالمراد من ذلك اوله كيف قد قال تعالى امن شرع الله صوره للاسلام
فهو على نور من ربه ويقول عليه السلام اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله وما الفراسة الا خبر يقع
في القلب بلا نظر في حجة ويقول عليه السلام حين سئل عن البر والاثم ضع يرك على صدرك فما حك في فمك
فدعه وان افانك الناس وامتك اي ما اثيره ودفع فيه بانه ذنب فدعه فقد جعل رسول الله
صلی الله تعالى عليه وسلم شاهدة القلب بالحجة اولى من الفتوى عن الحق وبذا هو دليل المجترة والجمهور
على انه ليس بحجة بالنسبة الى الملهم ولا بالنسبة الى غيره لان ما يقع في القلب قد يكون من الله تعالى
وقد يكون من خواطر الشيطان وكذا بانه قد يكون من حديث النفس ووساوسه ولا يكون التمييز بين
هذه الانواع الا بعد النظر والاستدلال باصول الدين واذا استدلل على ذلك كان اجتهادا
لا الهاما ولا نه لو كان حجة لما امكن الازام والتعجز بنحوها توابعها علم ان كنتم صادقين ولا نه
مشرك الدلالة فانه اذا قلت افني الهمت بان فانه حق يقول خصمه اني الهمت بخلافه فانه
قال خصمه لك لست من اله فبقول خصمه كذلك واما قوله تعالى فاما لها فخورا وتقوم اذ يقول
فمنها انه عرفنا بالايات والنجح العقلية والسمعية وادعى النحل فلا كلام فيه لانه نفس يكون
من عنده وانما الكلام في شئ يقع في قلبه ولم ينزل كتب ولم يجزئني بانه قد كان من عنده
فيضع الاحتمال فيقول اني لم يمسح حجة وشرح الصدر بنور الاسلام لا يقتضي ذلك غاية
شبهة بالابتداء وبغيره وصول الحق وظفر الجحج وينسب للعلوم والمعارف ولا تذكر امة
الفراسة ولكن لا تجعل الالهام وليا شرها بجعلها انها محمول على استعمال ما في القلب من
الدلائل الشريفة وترك ما يخالفه من القيل والقال وذهب المحققون من العمومية
انه حجة على الملهم لا على غيره فيعمل به ولا يدعوا اليه غيره وغاوة الميزان الى عامة العلماء ومثني
عليه الهودودي واعتمد الالهام الرازي في ادلة القلة وابن الصباغ من الشافعية والاقرب
انه عند عدم الادلة الاربعة حجة في حق الملهم لانه غيره كالتجوى وعند الشراح الصدر بنور التوفيق و
تنوره بالمعارف والهدى يمتاز ما من الله تعالى بنور باهر من عنده عن غيره من الالهي
لا يقال ليس بمعصوم من ان يكون ما يحجب من الله تعالى بالضرورة من الشيطان في نفس الامر
لان ذلك بعد خلق الله تعالى العلم الضروري بانه منه فكذلك في الضرورات وكذا في معرفة النبي عليه السلام
كونه من عند الله تعالى مع ان الظن كاف
والمراد بالامر قد مر على النبي مع ان التخيبة مقدم على التخيبة كما في تقديم اسجود مقصودا على ملكته ولان المطلوب بالامر كذا
وجودا انشرف فكان ما يقتضيه الحق بالتقدم ولان راس التكليف الذي هو الالهام واول الذي هو معرفة الله تعالى والنظر
الصحيح فيه والفرع مقتضى الامر ونسبته لان اول الوجي داول اية نزالت هو الامر اعني قوله تعالى اذ اعيى الاحج ولا نه
مفردا بخلاف اني فهو لا انظر مثلا مركب من حرف لا والفعل والمفرد مقدم طبعا وقد يقال ان بيان موجب
الامر يتوقف على بيان موجب الامر والامر اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام الازلي اذ الموجودات كلها

- قوله استغناء عن سبيل طلب العلم يعني مدغمه فابا سواد كان في الواقع كذلك اولا فخرج الهواء والانس
 واختلف في ان الاستغناء او العلوة نفس الامر بل هو معبر اذ قد ذهب جمهور المقررات وبعض الشافعية الى ان العلوة
 في حدود شرط وذهب الاشعري وغيره الى ان شيئا منها لم يكن معبرا في الامر بل هو عبارة عن مجرد وجوب
 البعض الى انها معبران وذهب اكثر اصحابنا الى ان الاستغناء معبر فيه والعلوة نفس بشرط واختاره الامام
 والفخر الرازي والواجبين في ان العلوة يزعمون الادنى بسبب انه لم يلا حظ فلو اشترط العلوة لما كان هذا المراد
 ولولا ان فيه الاستغناء لما استحي لزم وانما قوله تعالى حكاية عن زعمون فانهم لم يمانعوا من ان يكونوا
 التواضع والبساط لهم لما احاطت الارض من موسى عليه السلام لتقطع بان الطلب على سبيل التفرع
 او التساوي لا يسي امر فان قلت ان المعروف جهنا الامر الذي يجب احتمال ولا يخاف في انه لا يجب ان يكون
 الامر على مرتبة فلا بد من التعريف من ذكر العلوة والاستغناء وان ما عرف جهنا ما من اقام الكتاب
 والسنن فلا بد بعد الاستغناء ان يجب بان المقصود الاصل وان كان في الامر الواجب احتمال وان
 الامر وان عرقلها من النظم المشترك بينها كغيرها عرفوا جهنا الامر الحقيقي لغة مطلقا كما هو عادتهم فيما عرفوا
 ما عدوه من اقسام النظم الخاص والعالم المشترك والحقيقة والحجوز وكحرف المعاني واسماء الظروف
 ونحو ذلك

قوله وهو الاقرب وتحقيقه ان الماهية قد يوجد بشرط معارضة العوارض كبره وعمر ويسمى الماهية المخلوطة والماهية بشرط شيئا ولا خلاف
 في وجودها في الاعيان وقد توهم بشرط ان لا يتعارضها شيء من العوارض يسمى المجردة والماهية بشرط لا شيء ولا خلاف في عدم وجودها
 في الاعيان وقد توهم بشرط شيئا بحيث يصح ان يتعارضها العوارض وان لا يتعارض من غير تقييد باحدهما ويكون مقبولا على الجميع حال التعارض
 وهي موجودة في الاعيان من حيث انه لو وجد شيء من جزئياته لصدق به عليه ويمكن نفسه بحسب انما يرجع وتدخل عليه وان تعارفا
 بحسب المفهوم واذ اقرر هذا فقول يجوز ان يكون المطلب بالامر هو الماهية من حيث هي لا يفيد الكلية ولا يفيد الجزئية وان
 كانت لا تشكل في الوجود عن احدهما وهذه لا تستحل وجودها لان الكلية الذاتية للوجود انما هي ليست فيها بشرط لها
 بهذا المعنى فلا يلزم ان يكون المطلب هو الجزئية من حيث هو جزء ولا الماهية المشتركة المفيدة بقية الكلية بل المطلب هو المطلق الذي
 يصدق على الشخص والمفرد فان قلت ان الكلية والجزئية متساويان فعدم اعتبار احدهما بوجوب اعتبار الاخر لانه يلزم ارتفاع
 المتضمن قلنا ان عدم اعتبار شيء من التقييد غير ارتقاها والحدوث هو الاول والحال هو الثاني لا يقال لو وجد في الاعيان
 فانما توجد في جزئياتها فكون مفردة لحد جزئياتها التي وجدت فيها فمن حيث انها موجودة مفردة جزئيات حقيقة
 ومن حيث انها الماهية الكلية كلية وانه محال لانا نقول الماهية الموجودة في جزء هي بعينها في جزء اخر وانما المقصود
 الجزئيات للتباين فخصوها بالميزة لها

قوله وعليها مدار التكليف اذ التكليف ازام يانه كلفة وامتنعة وهو اما بالوجوب المستفاد بالامر او بالحرمة المستفاد من النهي
 وبالحكم انك في ان معظم الابتلاء بها مسبب عن عرض الامور فلهذا افردا وان كانا من الناحية ولولا ذلك في مباحث الناحية
 لكونها من حقيقة اوقبل جهنا ومن الناحية بل ومن المباحث المشتركة لكان ايضا موجبا لكل وجه ولعل
 ما ذكر ان دفع ما في الحاشية المصدرة بقوله الاول اذ التي كتبها المعر بعد برهنة من تأليف

الكتاب مستقيم

والمقصود
الظاهر كذبهم

قل قاتوا بالتوراة فاتلوها ان كنتم
صادقين المشورة فانظر ماذا ترمي
الاعتبـار النظر واسـلـى ثمره
والامر المطلق

وزاد بعضهم خمسة معان فحصل معاينه ستة و
عشرين الاول ارادة الامثال يعني ان الامر
من حيث هو لا يقضى ارادة كمن قد يستعمل
لها نحو قولك عند العطش اسقي ماء واثـانـي
الاذن نحو قولك نظارتك الباب ادخل وكان
قسم من الاباحة واثـالثـ انعام نحو كلوا من
طيبات ما رزقناكم والظاهر انه نوع من الاباحة
او الامتنان او الاحكام والرابع التوفيق نحو قاض
ما انت قاض وانما مس انجر نحو اذا لم تستحي

الامر
بما جاز
في قوله
فان لا يفتن
الامر

حاشا على من
لا يبين
في قوله
فان لا يفتن
الامر

الامر
بما جاز
في قوله
فان لا يفتن
الامر

فان لا يفتن
الامر

فان لا يفتن
الامر

الامر في تعريفه لا يوجب التكرار في الاداء
والعموم في الافراد ولا يتجملها بل يقع على
اقل الجنس واداءه ويختل كله بفتح بالينة
لتضمنه مصدرا لا يختل محض العدد وعند حفز
منها يوجبها اذا علق بشرط او وصف وقيل
لا يوجبها لكن يتجمل وقيل يوجبها وكل ما دل
على المصدر كاسم الفاعل مثل الامر في عدم
احتمال التكرار والامر اما مطلق عن الوقت
وهو لا يوجب الفور بل للترخي في الصحيح
وعند الكرخي واتباعه للفور وكذا عند اهل
التكرار واما عند اهل المرة فيقول انه للفور وقيل
او العزم وقيل بالتوقف واما مقصده
والوقت اما ظرف للمؤدى وشرط لادائه
وسبب لنفس الوجوب كوقت الصلوة
لكن السبب ليس كل الوقت بل انجزه

الامر في تعريفه لا يوجب التكرار في الاداء
والعموم في الافراد ولا يتجملها بل يقع على
اقل الجنس واداءه ويختل كله بفتح بالينة
لتضمنه مصدرا لا يختل محض العدد وعند حفز
منها يوجبها اذا علق بشرط او وصف وقيل
لا يوجبها لكن يتجمل وقيل يوجبها وكل ما دل
على المصدر كاسم الفاعل مثل الامر في عدم
احتمال التكرار والامر اما مطلق عن الوقت
وهو لا يوجب الفور بل للترخي في الصحيح
وعند الكرخي واتباعه للفور وكذا عند اهل
التكرار واما عند اهل المرة فيقول انه للفور وقيل
او العزم وقيل بالتوقف واما مقصده
والوقت اما ظرف للمؤدى وشرط لادائه
وسبب لنفس الوجوب كوقت الصلوة
لكن السبب ليس كل الوقت بل انجزه

عن قرينة التكرار والعموم
والمرة والمخصوص سواء
قيد بوقت او شرط او وصف
اولا م

بفارادى الاذواء فان البحر الاول فذاك والا انتقل الى ان شاء
 وان كانت الى جزم مع ما بعده التحريم وعند زفر فرض الوقت
 في غير حدود الابلية من الاسم والبلوغ والعقل والجنون
 والسفر والاقامة وزوالها عند ذلك البحر فينوقف تقر البيبة
 في البحر على الاتصال الشرع به فلو لم يعمل به تنقير لكل فيجب
 كمالا ولا يتأدى ناقصا ولا يقضى العسر في الوقت انما نص
 اما وجوب الاداء فسيب الخطاب المتوجه آخر وقت بيع
 الفرض او عند شروع اي جزء من الوقت وحكمه اشترط
 التبعين في اليته وان ضاق الوقت وعدم التبعين الا بالاداء
 وميجار للمودعة وشرط الاداء وسبب الوجوب كايام
 رمضان عند الاكثر والشهر عند الرخصي قبل هو الاصح والبحر الاول
 ههنا متعين لسبب بخلان النظر وحكمه نفى صحة الغيبة وعدم
 اشترط التبعين في كفى اليته بلا تعيين مع الخطاء في الوصف
 الا في مسافر نوى واجبا خلافا لهما وفي النقل روايان بخلاف
 المربض في الصحيح فتقع من رمضان مطلقا وعند زفر يقع
 الامساك البحر من اليته عن الفرض وعند الشافعي لا بد من
 التبعين قلنا الاطلاق في التبعين تعين واما ظرف للمودعة
 وشرط الاداء بمعنى فوت الاداء بفوت الوقت وسبب الوجوب

الاداء كوقت معين نذر فيه الصلوة او الصدقة واما نفس
 وجوبه فبالنذر وحكمه جواز تقديمه على الوقت واما معيار
 المؤدى وشرط الاداء وسبب اللجوء كمعين نذر فيه الصوم او
 الاعتكاف ونفس وجوبه بالنذر ومنه سنة نذر فيه الحج وحكمه في
 التقى لا الواجب الآخر فيؤدى بالملحق ومع الخطأ في الاوصاف
 فيؤدى بنية قبل الزوال واما معيار فقط كوقت صوم الكفارة
 والنذر المطلق والقضاء وعدا لبعض من المطلق وحكمه تنبئ
 النية وعدم الفوات الى آخر العمر وعدم التضييق وعند الكثرة
 متضييق كالحج واما مشكل شبه الطرف والميعار كوقت
 الحج وحكمه التضييق في العمر بشرط عدم التقويت فيما ثم به والى
 يوسف رحمه الله رجع جانب معيارية تضييق وجوبه مع كونه اداء
 بعد العام الاول ومحمد رحمه الله جانب ظرفية فجوز انما خير
 لكن بشرط ان لا يفوته مع احتمال التضييق فيما ثم بالموت بعد التمكن
 في العام الاول مطلقا وقيل اذا غلب على ظنه انه اذا اخرقات
 فلو مات نجاة لا يأتى ثم ويصح تطوع من عليه الفرض خلافا للشافعية
 فيصح بالطلاق النية والمأثور به اما اداء ان يتسلم عين الواجب
 بالامر فدخل الاعادة وقيل واسطة كالنفل عند الكثرة
 واما قضاء ان يتسلم مثل الواجب من عند المكلف ويطلق كل

عز عامة
 المشايخ كثر
 الفقيه وغيره
 الاسلام واية

بل ينعى
 من نذر

هي ما ينعى
 الوقت ثانيا
 فلهذا والله

منها على الآخر في كل غيبة الآخرة والقضاء ان مثل بمقول بنفس
جديد اتفاقا وان بمقول فبب الاداء وقيل بالسبب الجدي ثم الاداء
اما محض كامل بوصف المشرووع كالصلوة مع الجماعة وورد من
المغضوب او قاصر برون ذلك كالصلوة منفردا وورد المغضوب
بجائنه واما شبيه بالقضاء كادائها لاحقا فلا تعرض بغية الاقامة

١
دبر النور
الاربع
وجوب
الاداء
٢
واجب او سنة
مؤكدة

وتسلم عبد مشري بعد الامهار والقضاء اما
بمقول كامل كالصلوة بالصلوة وضمان
المغضوب بالمثل واما بمقول قاصر
كضمان المغضوب بالقيمة واما بغير مقول
كالغدي للصوم والمال للقصاص واما
شبيه بالاداء كقضاء تكبيرات العيد
في الركوع واداء قيمة عبد مهم تروح
عليه ولا بد للمأمور به من احسن معنى يظن
الملاح عاجلا والثواب اجلا فقد الاشاعة
وبعض من احسن تابع للامر والحكم للشرع
وعند الشيخ الى منصور الامر تابع احسن
في نفسه والحكم للعقل كالمقرنة لكن في ايجاب
معرفة تعالى فادجب الالبان على الصبي لخال
ورديها لفئة بطواهم النصوص وقيل الامر

٣
بأن لا يترك
العقد المأخوذ
٤
فيما عني احد
الاداء واداء
الباقي المالح
٥
لحان البيع
صفة المغضوب
ومناقرة الوقت
٦
فقد زرع
٧
فالفقر حسن
في لفئة عامر
لحسنه في نفسه
٨
يعني جدي الحكم
للعقل لكن لا
في جميع الايجاب
بغية ايجاب
معرفة تعالى
مسند

١
فان قصد المأخوذ
٢
فان قصد المأخوذ
٣
فان قصد المأخوذ
٤
فان قصد المأخوذ
٥
فان قصد المأخوذ
٦
فان قصد المأخوذ
٧
فان قصد المأخوذ
٨
فان قصد المأخوذ
٩
فان قصد المأخوذ
١٠
فان قصد المأخوذ

وقيل الامر تابع فيما ادرك العقل ^{حسنة} والحسن تابع فيما لا يدركه
والمتأخر تابع لمن مطلقا وان لم ينطبع والحكم ^{للمشروع} المأمور به
اما حسن في ذاته ولو عن جبره حقيقة فاما ان لا يقبل سقوط التكليف
كالصدق او يقبله كالانحرار حال الاكراه والصلوة حال الاعداء
او حكما كالصوم والزكوة والنجح وحكمه عدم سقوطه بدون الاداء
الا ان يعرض ما يلفظ بعينه واما حسن بغيره فذا راع ذلك الغير

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فكانه مخالف لمعرفته
في كون العلم شئ قد يكون
مخالف لهم في كونه أو
لمعرفته الحسن فان
عندهم العقل موجب
للعلم بالحسن فوبدأ

لکونہ تجویج نفس پس
خدا نہ حسن بل بواسطہ
نہر النفس م

فلا تعلقوا حاصل نفس
البحر والماء سور به
بل يحتاج الى فعل
مقصود بعده

وجوباً وسقوطاً فاما بتأدي ذلك الغير بنفس
 المأمور به كالجهاذ فانه تخريب لكن
 حسن الاعلاء كلمة الله تعالى ^{اللائز والواهب} في كل اول لابل
 يحتاج الى فعل آخر كالوضوء والعلى الى الجمعية
 وحسنها للصلاة ولا تحصل بها وحكمه وجوبه
 بوجوب الغير وسقوطه به والامر المطلق
 يقضي ^{اول} الاول ثم التكليف بما لا يطاق
 اما لاشياء في ذاته كقلب السخايق فالاجماع
 على عدم وقوع التكليف به واما لمخالفة
 الله تعالى واجارته وارا دته فالاجماع
 على وقوع تكليفه واما لعدم تعلق قدرة العبد
 بهذا هو محل النزاع فقد الاشعري جائز وعندنا
 منفي فلا بد من قدرة بمعنى سلامة الاسباب

[illegible]

هي شرط لوجوب الاداء اى تخرج الذمة من الشيء لا تسقط الوجوب
اى لزوم الشيء في الذمة وهي نوعان ممكنة اذ في ما يمكن بها من اداء
ما لزمه بلا خرج غالب شرط لوجوب اداء كل واجب مطلقا
ولهذا لم يرزفر القضاة اخر الوقت على من حدث فيه الابطية قلنا
الشرع في الوقت كاف في كونه اداء ويجوز كونه للقضاء وقيل
وقيل وميسرة ما لوجب بمر الاداء كالنساء في الزكوة وبقائها
شرط لبقاء الواجب وفي الممكنة لا يشترط بقاء القدرة لبقاء الواجب
كالحج وصدقة الفطر ^{لا ينفذ العبد} الامر بالامر بالشيء ليس بامر في المختار
الا بالدليل لقوله عليه السلام مردوهم بالصلاة سبع وقيل امر كالمند
تعالى رسوله بان يأمرنا قلنا ذلك بدلالة كونه مطلقا اذ ان المؤمن
به على ما امر به بل يوجب الاجراء اى يحتاج الى دليل اخر
والمختار نعم فيوجب انتفاء الكراهية وقيل الاستئصال حاصل
بإدنى ما يطفى عليه الامر المطلق الكفار فأمور
بالايمان والمعاملات والعقوبات وعقوبات
وجوب العبادات للمواخاة بترك الاعتقاد
بالاتفاق واما في وجوب اداء العبادات
فقد اختلف اهل العراق والشافعية والمختار
من ذهب ما وراء النهر من عدم المأمور به

كقوله غرر
لوجوب
الاداء مطلقا
م
بغيرها او ما يابا
منفس
او بغيره
ادحا
وذا سقط
الزكوة مطلقا
المأمر
الى الصيام
وانها لا يجب
عليهم

فان قيل لو كان الواجب
مطلقا لكانت العبادات
واجبة على كل من
كان له العقل والدين
ولا يشترط فيه
الاجابة

الامر بالامر بالشيء ليس بامر في المختار
الا بالدليل لقوله عليه السلام مردوهم بالصلاة سبع وقيل امر كالمند
تعالى رسوله بان يأمرنا قلنا ذلك بدلالة كونه مطلقا اذ ان المؤمن
به على ما امر به بل يوجب الاجراء اى يحتاج الى دليل اخر
والمختار نعم فيوجب انتفاء الكراهية وقيل الاستئصال حاصل
بإدنى ما يطفى عليه الامر المطلق الكفار فأمور
بالايمان والمعاملات والعقوبات وعقوبات
وجوب العبادات للمواخاة بترك الاعتقاد
بالاتفاق واما في وجوب اداء العبادات
فقد اختلف اهل العراق والشافعية والمختار
من ذهب ما وراء النهر من عدم المأمور به

ندب و ضد المنه عنه ان فوت عدمه المقصود بالهنى فواجب
 كنهين من كتمان ما نفي ارحامهن والافضل السنة المذكورة
 كلبس المحرم المخطط وقيل فواجب وقيل ان الضد واحدا
 فامر به اتقانا وان متعدد فامر بالاضداد عند بعض وبواحد
 لا بعينه عند العامة ومن المباحث المشتركة بينهما البيان هو اظهر
 المراد بالقول او الفعل او السكوت من كلام سابق بخرى في جميع
 ما سبق غير المحكم والمتشابه وهو خمسة بيان تقرير وهو
 تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز والخصوص فيصح موصولا اتقانا
 وبيان تفسير وهو البصاح ما فيه خفاء ^{الذات} من المشترك والمجمل
 والسخي وهما جازان ككتاب بخبر الواحد ويجوز تراخيهما عن
 الخطاب خلافا للكرخي في التفسير غير المجمل لا عن وقت
 الحاجة خلافا لمن جوز تكليف الحال وبيان تغيير وهو تغيير موجب
 صدر الكلام باظهار المراد فيوقف اوله اخره فيكون كلاما
 واحدا كاللخصيص والاستثناء والشرط خلافا لشمس الائمة فيان
 تبديل عنده والصفة والحال والغاية وبدل البعض وقد يغير
 بغيره كاللطف ولا يجوز تأخير عن وقت الخطاب الا عند عبا
 رضي الله عنهما في الاستثناء وقيل جاز في الضرورة ولا يجوز بخبر

في قوله
 لا يجزى
 ان يكتمن
 الآية

ان كان عاما
 كقوله تعالى
 فبما عاهدتكم
 كلمهم اممونا

في قوله
 لا يجزى
 ان يكتمن
 الآية
 في قوله
 لا يجزى
 ان يكتمن
 الآية
 في قوله
 لا يجزى
 ان يكتمن
 الآية

[illegible]

الحکم علی مکتبہ النظم
لفظی تفسیری
تقریب
الاستنار
الکمالان
وان لم علی
من حفظ و بیج
من عمر
الاستنار
فانہ ان کان
و فی معنی
دارم

و باطن ماینال بالاجتهاد و منفه بعض وجوزه بعض المختار و المنع
 عند خوف فوت حادثة و الا لا المختار احتمال الخطا و لكن بلا حرج
 علیه یجب الابتاع فی اجتهاد و ترجیح الامه و ههنا مباحث
 الاول اتصال البحر الیه علی الله تعالى علیه و سلم اما تواتر ان خبر قوم
 لا یصور تواترهم علی الكذب فی القرون الثلثة فیضد علما ضروریا خلافا
 لبعض و عند الغزالی من فطرية البعاس و شرط ان لا یكون
 فی العقیبات بل فی الحیات و استواء جمیع القرون و علم بعض المخبرین
 به و ان كان البعض متفلا او طائفا و مجازنا و ضابطه ما حصل
 العلم عنده و لا یشرط العدالة و الاسلام و العدد المبین و البلد
 و من التواترات ما بحسب المعنی كما کثر ما یعلق بالآخرة و اما
 مشهور ان فی القرنین الاخرین فقط فیضد علم طائفة الطن
 فلا یكفر جاحده و عند البعض اصحاب علم استدلایا فیکفر جاحده
 و هو حجة فی العمل بمنزلة التواتر فیهو الزیادة علی کتاب الله تعالى
 و نسخ کالمسخ علی الخف و اما واحد و ان لم یکن كذلك
 فی القرون الثلثة فیضد علته الطن ان بشرائط الآتیة فیجب
 العمل به بالکتاب و الاجماع و قبل یوجب العلم و العمل و قبل
 لا یوجب فیما منها ان فی شرائط الراوی هی اربعة البلوغ و الاسلام

فکر مضی
 مدة الانتظار
 و جاحده ما
 یوجب زور
 الومی خوف
 فوت الحادثة
 و لم یزل شی
 یخبر
 علیه السلام
 من غیر قضایا
 قیاساتهما
 و هو قوی
 لما فی عظام
 النبی م

و انما یجب فیما منها ان فی شرائط الراوی هی اربعة البلوغ و الاسلام
 و انما یجب فیما منها ان فی شرائط الراوی هی اربعة البلوغ و الاسلام
 و انما یجب فیما منها ان فی شرائط الراوی هی اربعة البلوغ و الاسلام
 و انما یجب فیما منها ان فی شرائط الراوی هی اربعة البلوغ و الاسلام

في السلف

[illegible]

في السلف لا يجب العمل به بل يجوز ان وافق قياسا وان بعد الفروا
 الثلاثة فلا يعمل به الرابع الانقطاع وهو اما خلاصه وهو لم ير
 امي ترك الواسطة بين الراوي والمروي عنه فهو ان في احد الفروا
 الثلاثة يقبل سندنا وان بعدهم فان عدنا فكذلك مطلقا عند الكرخي
 وان روي التتمة ^{بغير} مرسله كسند عذرا بن ابان واما المرسل من
 المسند من وجه فاصح قبوله واما باطن فاما بنقصان في
 ان قل بغير شيء من شرائط الراوي واما بعارضه فليس اقوى
 كما روضة حديث فاطمة بنت قيس ككتاب ^{في} وهذا لا يخصص لعدم
 وقيل خلافا لاهل سمرقند كالثاقبة واما بسند ذرية في البيهقي العام
 واما باعراض الصحابة عن الاحتجاج فيما ظهر ^{في} خلاصه قبل يقبلان عند
 العامة اذا صح سند السند الخامس في الطعن وهو اما من المروي عنه
 فان نقي رواية ^{في} فخرج وكذا نردده واما بغيره بخلاف ظاهره
 عند الكرخي ^{في} وبسبب جرح عند بعض رواة لغير الظاهر كنعين
 بعض محملات المجل رد لباقي محتمل وعلمه بعد الرواية بخلاف ما رواه
 يقينا جرح دون ما كان قبله او مجهول التارخ والامتناع عن العمل
 كالعمل بخلافه واما من خبره فان صحابيا وبسبب محل خفا ^{في} فخرج

نحو لا ينجح
 الا الاول
 وادعوا
 بن بولس
 وشيخه
 انور
 مرسل
 هو ان الرسل
 عليه السلام
 لم يفرض
 لها نفقة
 ولا سكنى
 وتطقت
 فادعوا
 قوله فانه
 اسكنوهن
 من حيث
 سكنتم الية
 نحو الطهر واما
 والدة بانه
 فانهم اخفوا
 ولم يجمعوا
 اليه
 نحو البكر والكبر
 طه بانه وتقرير
 عام فانه لم يفرض
 بغيره
 عناه ولا ينجح خفا
 مثل هذا الحكم منها

فيتم مرسل المحدثين بمعنى ترك التابيعين الواسطة بينه وبين الرسول عليه السلام
 والمنقطع هو ترك الواسطة بين الراوي وبين المعقل هو ترك الاكثر من واحد ومثل
 كحديث عائشة رضي الله عنها اما امره نجت بفرادى وبها فكما جابا بل ثم زوج
 بعد ما ابنت اخوها عبد الرحمن وهو غالب كحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 دية فاقوله وقال لا تقبل المزمع ^{في} اذ لو صح لما خفي عليه عادة يعمر على الية او
 عدم الوجوب والافتخار

دانی جوامع الکلم مطلقاً وقیل جائز للفتیة العارف باللفظة ان ظاهر
 المعنی وقیل يجوز في المفردات دون المركبات وقیل لمن يستحضر
 لفظه وقیل لمن نسي لفظه وبقی مغايرة واما اختصار الحديث فقیل ليس
 بجائز مطلقاً وقیل جائز مطلقاً وقیل يجوز النقص لا الزيادة
 وقیل المصحح ان من العالم الفارق بين العلق المذكور بالمرزوق
 وعدمه فجائز والآفة واكتفاء المصن بمحل حجة الحديث فالكثرة
 الجواز كما لا شك والنجاري ومن ابن الصديق كراهته ورد بانها
 لما استمر عليه بلا تكرار واما فعله صلى الله تعالى عليه وسلم فاما
 غير قصدى كما نفي النوم والسهو واما قصدى على ان يكون مخلصاً
 به اوزلة او فعل طبع او بيان بمحل فلا يفتدى به واما غير ذلك
 فالاصل الاتقاء به ان علم صفة من الاباحة والاستحباب والنقض
 واختلف في الوجوب الا اذا قام دليل على الخصوص والآفة فباح له وجا
 لنا اتباعه وليس لنا اتباعه عند الكثرة وواجب عليه وعينا اتباعه
 عند بعض واما تقريره عليه السلام فان كان ما علم انكاره فلا
 اثر في سكوته والآفة على الجواز سيما الاستبصار في غيب
 شريعة من قبلنا شريعة لنا اذا قضى الله تعالى له او اخبر بها
 الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بلا تكرار فاما بطمئنتن واختلف
 انه صلى الله تعالى عليه وسلم هل هو متعبد بشريعة نبي قبله قبل لاوهو
 الاصح وقيل نعم فقبل بشريعة نوح وقيل بشريعة ابراهيم وقيل بشريعة

نكتة في الاستحباب
 في قوله تعالى
 انما احل الله البيع
 والربا والحلال
 من كل شيء الا
 ما ذكرنا من
 هذه النكتة
 في قوله تعالى
 انما احل الله
 البيع والربا
 والحلال من
 كل شيء الا
 ما ذكرنا من
 هذه النكتة

انما احل الله البيع والربا والحلال من كل شيء الا ما ذكرنا من هذه النكتة

موسیٰ و قیل بشرع عیسیٰ صلوات اللہ علیہا و علیہم اجمعین
 قیل بآئینہ شرع و توقف الغزالی و بعد الجبار و اما نہیب
 فاما علم اتفاقہم و لو سکونا فنجب الانباع و اما علم اختلافہم فبحوز المتخالفہ
 لکن لا یجوز عن اقرارہم الا بدلیل یعمل الا بالترجیح و بشہادۃ
 القلب و اما لا یعلم اتفاقہم و اختلافہم فنجب التعلیل فیما لا یدرک
 بالتجسس عند اکثر خی قیل ہو الاصح و مطلقا عند اسی سعید
 و ہو مختار المتأخرین و قیل لا یجوز و قیل لا یجب لکن یجوز عند
 الشافعی لا نقلد احدہم و اما فی ما قبل النص فلا یجب
 تعلیلہم اجماعا و اما التابی فیقول مشد ان طحطاوی
 فی رمنہم قیل ہو الاصح و فی ظاہر الروایۃ عن ابی حنیفہ
 رحمہ اللہ لا نقلدہم ہم رجال نحن رجال و اما من بعدہم فلا
 نقلد الا علی کفر المجتہد للمجتہد فی شرع لا نقلد فی العقائد
 و قیل یجوز و قیل یجوزہ و قیل یجوزہ الرکن الثالث
 فی الاجماع و هو اتفاق مجتہدی ائمۃ محمد صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 فی عصر علی حکم شرعی اجتہادی و قیل علی امر من الامور و حجتہ
 فی طبعہ و رکنہ الاتفاق و التزمہ فی حکم کل فی قولہ او
 علیہم فعمی و الرخصۃ تکلم بعض او علیہ سکوت الباقین بعد بلوغہ
 و مضی التابیل فکونہ خلافا للشافعی و ابن ابان و ابی حنیفہ
 و اہل مجتہد مرفاقت و منبع مطلقا و قیل ان دعوی الی و عنہ

والاعتراف

ولا يستدل بالعوام والعالم العا^لم من العوام وقبل العوام فيها
 لا يحتاج الى الرأي وقبل العوام فيها لا يحتاج الى الرأي كقول
 القرآن داخلون في المجتهد وشروط اتفاق الكل في
 اهل العصر ^{واما في اخره} فلم يوجد في العصر الا مجتهد واحد فيه قولان
 وعلى اشراط العدو قبل بانان وعند ثمنس الائمة الثالثة
 فلا يكفي العترة ولا ابو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ولا الائمة
 الاربعة ولا اهل المدينة ^{خدا لا يحدده} ولا كونهم صحابة فاننا ^{خدا لا يحدده} نرى
 في اجماع الصحابة ولا بلوغهم حد التواتر ولا انقض العصر
 والاختلاف السابق لا يضر الاجماع الا حتى كمن بشرط ان لا يكون
 خارجا عن الخلاف السابق عند البعض مطلقا واستدلال
 اهل عصرنا ويل نص لا يمنع احداث دليل اخر لمن بعدهم عند
 الاكثر وسنده اماره كجبر واحد وكذا قباس خدا فالبعض
 وقيل نص قطعي وحكمه فادة البغين الا بالعارض فيكفر جاحد
 وقيل ان من الضرورة الدينية واقوى الاجماع للصحابة فيمنزلة
 التواتر ثم من بعدهم فيما لم يسبق فيه خلاف فيمنزلة المشهور
 ثم ما سبق فيه خلاف فيمنزلة الواحد وبذا يختلف فيه كالاجماع
 الذي رجع واحد من اهل الاجماع المختلف فيه يجوز تبديله ومن
 قبيل الشيخ وناقله اما بالتواتر فيكفر جاحده ان لم يكن سكوتنا
 او بالضرورة فيقرب من القطع او بخبر الواحد فيفيد الظن ويوجب

الكل غير الباعث
 اسل ربة
 الاجتهاد
 ملحق بالعوام
 م
 خلافا لمن قال
 باتفاق الاكثر
 عترة الرسول
 اهل بيته خلافا
 لمامية والزيدية
 وقيل من البعض
 بخبر من الائمة
 فيه نظر تأمل
 مسام
 فهو مخصوص من
 قولهم
 الاجماع لا يمنع
 ولا الشيخ به وقيل
 من قبل تمييز
 الرأي كما في
 المجتهد في القياس
 مسام

العمل خلافًا لبعض ويقدم على القياس خلافًا لبعض وقول
الصحابي كذا نفل أو كانوا طاهرين في الإجماع خلافًا لبعض
فسرع التفاعل في زمن الاجتهاد أن كليهما إجماع عملي لأن
بلدة خاصة فكذا عند بعض الأصحاب بل يعتبر فيما لا نفس فيه
وكذا الكلي في غير زمن الاجتهاد ولذا قالوا استعمال الناس
مجته والمعرف عرفًا كالمشروط شرطًا وعن أبي يوسف أنه
يعتبر خلاف المنصوص المبني على العرف كالتعارف بوزن
الخطئة لكن المعتبر هو العرف المتعارف والسابق لا الطارئ
وأما العرف الخامس فلا يثبت بالحكم العام به وقيل يثبت
الركن الرابع في القياس وهو الظاهر مثل حكم الأصل
في الفرع مبني على الأصل في الفرع وهو حجة خلافًا لبعض
الظاهرية مطلقًا وبعضهم في الشريعات كالظاهر تحريم التبيذ
بشارة الخمر المحرم لا كإفنية وله شرط دركن وحكم ودفع أما
شرطه فان لا يكون حكم الأصل مخصوصًا به بنقص أو إجماع وان لا يعود
عن سنن القياس بان لا يدرك علته كالمقدرات الشرعية
أو يستثنى عن سننه كأكمل الناس أو يفتي بغيره سواء ظهر مفاده أو لا

وان يكون المعدى حكاشه جيا غير حسى ولقوى ثابها با حوالا دله
 الفته غير متغير في الاصل و في الفتح متعدى اسله فرع هو نظيره
 ولا نفي فيه و اتق القياس اولا فلا يثبت اللفظ بالقياس خلافا
 للبعض ولا يتغير المعنى ولا اثبات بالقياس ولا يقال الذي
 اهل للطلاق فاهل للظهار كالمسلم ^{ولا يلحق الخطا بالنسب لعدم}
 الاظهار ولا يجوز التمسك بالقياس على المواعيل واما بكنه
 فاربعة الاصل والفسح وحكم الاصل و الجمع واما الاصل
 فالمقيس عليه وقيل حكمه وقيل دليله فالمقيس وقيل حكمه واما حكم
 الاصل فما افاده النص او الاجماع واما اجماع اى العلة فما جعل
 علامته على حكم النص هو احواله وصفا لازما كالشبهة للزكاة في
 المضروب حتى تجب في الحكي او عارضها كالكيل للربا جليا
 كالطوائف للهرة او خفيها كالقدر و الخمس او اسم حس
 كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما دم عرن البخر او حكما كقوله
 عليه السلام ارايت ان كان على ابيك دين مر بها او فراد
 منصوبا او غير منصوب حكاشه جيا او غيره خلافا لا قوام
 والاصل في المنصوص قبل عدم التعليل الا بدليل وعند
 العامة التعليل فقد بعضهم بكل وصف صايج لاضافة الحكم اليه
 الا لما منع وعند بعض لا بد من مميز وعذنا لا بد مع ذلك من
 الدليل على ان النص معتل في ابعده من نص او اجماع
 او تعليل منسبة الى احدهما والعلة العاصرة اما منصوطة فتجوز

۱ وان جزا الخلق
 ۲ وان عباد الله
 ۳ السجى
 ۴ بان يجرى على حاله
 ۵ علة لا يتغير المكان
 ۶ القياس
 ۷ وان كانت اذ
 ۸ لا يتغير الا بالظلال
 ۹ مستطاع
 ۱۰ بان لا يتغير حكمه
 ۱۱ الاصل زيادة
 ۱۲ وصف و سقوط
 ۱۳ نسب
 ۱۴ فخر به لقوله
 ۱۵ يتغير لعدم
 ۱۶ الكفاية في
 ۱۷ ان كس
 ۱۸ خفا كس خفا
 ۱۹ وجو المشو رطو
 ۲۰ ان خفية
 ۲۱ بان يجرى

اتفاقاً واما مستنبطه فلا يجوز من دنا ولا علته ^{فلا يجوز من دنا ولا علته} مختلفه في وجوده
 في الفرع او في الاصل او في كليتها مع الاجماع على ثبوت الحكم
 في الاصل ولا بوصف يقع به الفرق بين الاصل والعرض والعلة
 تعرف بوجوده الاول الاجماع كالصغر للولاية عليه بالمال الثاني
 النص اما صريح لا يقصد به غير العلة نحو لعله كذا او لاجل او كي
 واما ظاهره بمرتبته ان احتمل غير العلة كالتام والسادس شرط
 كائن او بمرتبته كان في مقام التعليل او بمرتبته كالتام في لفظ
 الراوي واما ايما كرتب الحكم على المشتق نحو اكرم العالم ويقع
 جوابا نحو اعتنق رقبته في جواب واقعت امراني او يفرق في الحكم
 بين شقين مع ذكرهما بحسب وصف نحو لفارس سهران
 وتلاجل سهم او ذكر احدهما نحو القاتل لا يرث او يفرق بالاشتراك
 نحو الا ان يعفون او بالغاية نحو حتى يطهرن او بالشرط نحو
 مثلاً مثل او بذكر وصف مناسب مع الحكم نحو لا يقضي العا ^{في} وحبها

مانع من
 جواز التكفير
 وهو موجود
 في الاصل
 دون الفرع
 مساله

لا خال غير
 السببية م
 نحو ان يكون
 تحصيلها
 في م
 قوله واما الاول
 على ما لم يكن
 ما يوقف عليه
 بحمل مجرد الاستصحاب
 م

سقوله الثاني الا لا يقع بالتكليف كالمعنى في صحة النظر باعتاده فتقول ان اراد
 الاعيان بين التملك غير موجود في المعنى وان بعد التملك غير موجود في الاخر لانه
 يقع بالتكليف مستمسك كقوله الثاني في قول الحق بالبعد انه بعد
 فلا يقتل به احرار ككاتب قتل و مال يعني بدل ككاتبه و لو رث غير سببه
 فتقول العلة في الاصل جهالة المسخ لا كونه عبداً مساله في كقوله
 مكاتب فداي الكفيرة باعتاده كما اذا دعي بعض البديل عوض والعوض

السبب ابتداء او وصف ولا لاثبات الشرط او وصفه ولا لاثبات
الحكم او وصفه وانما الغيل لاثبات حكم شرعي من اصل ثابت
بالنفس او الاجماع ^١ لى فرع هو نظره. واختلف في الغيل لاثبات
النسبة او الشرطية بالتعدية **فصل القياس ما سبق**
اليه افهام المجتهدين والاستحسان ما لا يكون كدليل وهو دليل
يقابل القياس وهو اما الاثر فكما السهم والاجارة وبقار
الصوم في النسيان واما الاجماع فكما الاستصناع واما لفروء
فكطهارة الجفائس والآبار واما القياس اخفى فله قسمان ما خفى
تأثيره وما ظهر صحته وخفى فسادہ وبلحله ايضا قسمان ما ضعف
اثره وما ظهر فسادہ وخفى صحته فاول ذلك راجع على اول
هذا لان المعبر هو الاثر لا الظهور ^٢ والثاني راجع على الثاني
ذلك فالاول كسواء سباع الطير فانه نجس قياسا على سؤباء
البهائم ^٣ طاهرا استحسانا لانها تشرب بمقاربا وهو عظم طاهر
والثاني كسجدة الندوة تؤدى بالركوع قياسا ^٤ استحسانا وكل

بل
كما حدث
نعرف
موجب
جوزه
فخر
الاسلام
واخاره
ذهب
الامتناع
وقد يسمى به
الاسم من القياس
المتخلف
وقيل ان قلح
بني الفارق
نبيه
وما ظهر فسادہ
وخفى صحته
ما ظهر صحته
وخفى فسادہ
لا تعلق
الركوع في مقام
السجدة في قوله
تعالى وحفر
والكفا

لا يثبت في الوضوء بجعل شرطا لصحة الصلوة قياسا على اليثبت في التيمم
نحو ان يجعل التواطع سببا لوجوب السجدة قياسا على الزنادم
اذا نظر اليه يرى صحته في باوى الراى ثم اذا توكل على التامل علم انه
فاسد منه ^٥ اى ان يقع القسم اثنى من الاستحسان في مقابله
القسم اثنى من القياس ^٦ لان اثر امر بالهجرة فلا يؤدى
بالركوع كسجدة الصلوة فانه يتاوى بالركوع فعلا بالقوة والاطنة في القياس وهما
البيود معقود بها واما الغرض ما يصلح تواضعا مخالفة عنكرين ^٧

وكل من القياس الاستحسان ينقسم الى ضعيف الاثر وقوة
وفي هذه الاربعة لا يرجح الاستحسان الا فيما قوى اثره وضعف اثر القياس
والى جميع الظاهر والباطن الى فاسدهما والى صحيح الظاهر
وفاسد الباطن وبالكس فالاول من القياس يرجح على كل
استحسان وثانيه مردود بقى الاخبار ان فالاول من الاستحسان
يرجح عليهما وثانيه مردود بقى الاخبار ان فالعارض بينهما وبين
اخرى القياس ان وقع مع اختلاف النوع فما ظهر فساد
ابتداء لكن اذا توصل بين محنة اقوى من الكس ومع اتحاد
ان امكن فالقياس ادله والمنسحق القياس السخى بعدى لا غير من
والاجماع والضرورة واما دفعه فمعه التقص وهو مع مقدمة

صحيح الظاهر فاسد الباطن من الاستحسان فاسد الظاهر صحيح الباطن من
القياس وثانيهما فاسد الظاهر صحيح الباطن من الاستحسان صحيح
الظاهر فاسد الباطن من القياس ثم
لا مثاله البين عند الاختلاف في الثمن قبل قبض البائع للمشتري فقط قياس
لانه المرد عليها استحسانا لان البائع يكره وجوب تسليم البائع والمشتري
يكره وجوب زيادة الثمن فهذا التحالف بعدى الى وارثها والى
الموجر والمستاجر اذا اختلفا في مقدار الاجرة قبل العمل واما
بعد القبض فثبوت بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اختلف
المبتاعان في السلعة فائمة تحالفا وترادا فلا بعدى الى الوارث
ولا الى حال هلاك السلعة لانه غير معقول المعنى اذا لباع لا يكره شيئا

لا یغنیها بیان وجود العلة مع تخلف الحكم ودفعه بارج منع وجود
 العلة في صورة النقص ومنع معنى العلة في صورة النقص
 ومنع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقص والرفع بمرض
 ثم ان لم یکن منع النقص بهذه الطرق فان لم یوجد في صورة
 النقص مانع فیطل العلة والآ فلا والممانعة ہی منع مقدمته
 بعینها ولما کان مقدمات القیاس ہی کون الوصف علة وجود
 وفي الفرع وتحقق شرط التعلیل وتحقق اوصاف العلة من
 التأثير غیره فلما منع ان یمنع کلاً منها فاما یمنع نفس العلة او جزءها
 في الاصل او وجودها في الفرع او تحقق شرط التعلیل
 او تحقق اوصافها لکونها مؤثرة وفساد الوضع هو ان یرتب
 علی العلة نقیض ما یقتضیه العلة ولا ورود له بعد بیان المناکبة
 فثبت تأثير شرطه عا لا یکن فيه فساد الوضع وفساد الاعتبار
 هو منع کون المدعی محلاً للقیاس لورود النص علی خلافه

تخرج الراجح البنیاسة علة لا تنقاض فتوقف بالتعلیل فینع الخروج فيه لان الخروج
 انتقال من مکان الی مکان ۱ نحو مسح خدین في التلیث کسج الخف فتوقف
 بالاستنباط فینع فيه المعنى الذي في المسح وهو انه تطبیح حکمی غیر مقول ۲
 ۳ نحو الخروج علة لا تنقاض وتوقف بالمسح فانه خروج الراجح البنیاسة موجود
 بدون التناقض واجب ان التخلّف لما نفع نقیل علیه انه تخصیص العلة
 ونحن لا نقول به ۴ کترتب التام في ايجاب الفقرة علی اسامی اهل الزوجین دون الفقرة
 بل یجب ان ترتب ايجاب الفقرة علی الایة بعد العرض كما هو عندنا مسلم

لا یغنیها بیان وجود العلة مع تخلف الحكم ودفعه بارج منع وجود
 العلة في صورة النقص ومنع معنى العلة في صورة النقص
 ومنع تخلف الحكم عن العلة في صورة النقص والرفع بمرض
 ثم ان لم یکن منع النقص بهذه الطرق فان لم یوجد في صورة
 النقص مانع فیطل العلة والآ فلا والممانعة ہی منع مقدمته
 بعینها ولما کان مقدمات القیاس ہی کون الوصف علة وجود
 وفي الفرع وتحقق شرط التعلیل وتحقق اوصاف العلة من
 التأثير غیره فلما منع ان یمنع کلاً منها فاما یمنع نفس العلة او جزءها
 في الاصل او وجودها في الفرع او تحقق شرط التعلیل
 او تحقق اوصافها لکونها مؤثرة وفساد الوضع هو ان یرتب
 علی العلة نقیض ما یقتضیه العلة ولا ورود له بعد بیان المناکبة
 فثبت تأثير شرطه عا لا یکن فيه فساد الوضع وفساد الاعتبار
 هو منع کون المدعی محلاً للقیاس لورود النص علی خلافه
 تخرج الراجح البنیاسة علة لا تنقاض فتوقف بالتعلیل فینع الخروج فيه لان الخروج
 انتقال من مکان الی مکان ۱ نحو مسح خدین في التلیث کسج الخف فتوقف
 بالاستنباط فینع فيه المعنى الذي في المسح وهو انه تطبیح حکمی غیر مقول ۲
 ۳ نحو الخروج علة لا تنقاض وتوقف بالمسح فانه خروج الراجح البنیاسة موجود
 بدون التناقض واجب ان التخلّف لما نفع نقیل علیه انه تخصیص العلة
 ونحن لا نقول به ۴ کترتب التام في ايجاب الفقرة علی اسامی اهل الزوجین دون الفقرة
 بل یجب ان ترتب ايجاب الفقرة علی الایة بعد العرض كما هو عندنا مسلم

و یجاب بالظن فی النفس بانہ خبر واحد او مؤول اولہ معارض و الفرق
 ہو وجود وصف فی الاصل نہ مدخل فی العلۃ فلا یوجد فی الفرع
 قبل صحیح و قبل التحقیق فسادہ لانہ غصب منصب القبل و ہونوع
 جدلی و لان الفارق انما یضر اذا لم یثبت مانع الحکم فی الفرع
 و کل کلام صحیح فی الاصل لو اورد بالفرق لردہ یعنی ان یورد
 بالممانعہ و المعارضة ہی افامۃ الدلیل علی نقیض مدعی الخصم
 و بخبری فی الحکم اسی المدعی و فی علۃ اما الادلی فان بدلیل
 المعلل ولو بزیادۃ تقریر او تفسیر فعارضۃ فیہا مناقضۃ فان
 علی عین نقیض الحکم فغلب و ان علی حکم مستلزم النقیض فغلب
 و ان بدلیل آخر فعارضۃ خالصۃ فاما ثبت نقیض الحکم بعینہ و غیر

۱۲ تعلیم بنفع فی المناظرات و ہوا نکل کلام کیونکہ نفسہ صحیح اسی معنا
 لفظہ المؤثرۃ فاذا اورد بالفرق بین الجدلۃ توجیہہ یجب ان یورد علی
 سبیل المنع الفرق فلا یکن للجدلۃ من ردہ مست
 ۱۳ کقول الشافعی اعاق الرہن تصرف بطل حق المرہن فرد للہیج
 فان قلنا بینہما فرق فان اربع یجمل الفسخ لا العن یمنع توجیہ ہذا الکلام یتبعی
 ان یورد علی ہذا الوجہ و ہوا ن حکم الاصل و یجع الراہن ان ہو البطلان
 فلا یتم ذلک لان الحکم عندنا فی بیع الراہن التوقف و ان کان
 التوقف فی الفرع اسی العن ان ادعیتم البطلان لایکون الحکمان فمالین
 و ان التوقف لایکن العن لان العن لا یجمل الفسخ مست
 ۱۴ کقولہ المسح رکن فی الموضوعین ثلثۃ کافصل فتقول مسح فلا یس ثلثۃ کما
 ۱۵ کقولنا فی صغرۃ الاب لہا صغرۃ فکلح التی لہا اب فیقال صغرۃ فلا تولی علیہا
 لولایۃ الاخوۃ کمالا فانہ لا لولایۃ لہا فلم یفد مطلق الولایۃ بل ولایۃ بعضہا کئن اذا

او حکما يستلزم النقص واما ان ثبتت معارضة في المقدمة
فان يجعل المعلول علة و العلة معلولا فمعارضة بمعنى المناقضة
و قلب ايضا واما يرد هذا اذا كان العلة حكما لا وصفا و المخلص
ان يورد على طريق الاستدلال باحدهما على الآخر و الا فالحكمة
فان قام الدليل على نفي عينية ما اثبتت المعلق فمقبولة و ان على عينية
شي آخر فان قاصرة او متعدية ا لى مجمع عليه لا تقبل و ان الى
خلف فيه يقبل عند اهل النظر لا عند الفقهاء ثم قد ينقل المصل

نحو الخار
جنس بجلد
بكرهم بانه
غيرهم فيهم
كالمسلمين
فيقول
المسلمون انما
يحد بجرهم
لانهم بجرهم
فيهم

و ان لم يكن
بجمل المعلول
علة و العلة
معلولا

م
كما يحسن بالبحر
بكر قول بحسنه
فيحرم متفاضلا
كالخطة فيلوا
بان العلة هي
الطعم فيعدي
الى القدر و ما دون
الكثير كمن يحسن
بالحسين و البروا
فيها تخلف فيه
مسلم

كما نفي ايها زوجها فكلت فولدت ثم جاء الزوج الاول فها هو الاول
لان فرأته صحيح فيقال الزوج الثاني صاحب فراش فاسد فبستني
النسب كمن تزوج بغير شهود فولدت فالعارض و ان اثبت حكما آخر
و هو ثبوت النسب من ابي في كمن يزعم من ثبوت من الثاني نفيه عن الاول
نحو ما يزعم بالندز يزعم بالشرع اذا صح كالحج فيجب العلة و الصوم
بالشرع فعلاوا الحج انما يزعم بالندز لانه يزعم بالشرع فنقول الغرض الاستدلال
من لزوم الندز على لزوم ما شرع لثبوت النسب و كما بينهما بل الشرع
اولي لانه لما وجب رعاية ما هو سبب القرية و هو الندز فلان يجب رعاية
ما هو القرية اولي مسلمة ٢ قوله قاصرة كقولنا الحمد لله بالحمد لله موزون
مقابل بالحسن فلا يجوز متفاضلا كالذهب و الفضة فعارض بان العلة في الامر
هي القيمة و الوزن مسلمة ٣ كما اذا ادعى علة الربوا الكيل و الوزن
ثم اتروا ان الايقات و الادخار ايضا علة يتعدى الى الارز لكن لا يمكنه ان يزعم
كون الطعم ايضا علة لا يكره جريان الربوا في النفاس مسلمة ٤
اعلم انهم ذكرنا وظائف المعلل الطرية اى العلة الغير المؤثرة كذا تركنا لعدم الاعتدال
بها عند اكثرنا و غفرا لنا مسلمة

من كلام الى آخر عند العجز عن الايراد فان الـ با هو غير علة او حكم
مُثْبِتٌ فَاِنْ تَقَالِ اَمَّا مِنْ عِلَّةٍ اِلَى اُخْرَى لِاثْبَاتِ عِلَّةِ الْقِيَاسِ اَوْ
لِاثْبَاتِ حُكْمِ الْقِيَاسِ اَوْ لِاثْبَاتِ حُكْمِ اُخْرٍ بِحُجَّتِهِ اِلَيْهِ حُكْمُ الْقِيَاسِ
وَاَمَّا مِنْ حُكْمٍ اِلَى اُخْرٍ بِحُجَّتِهِ اِلَيْهِ الْقِيَاسُ فَيُثْبِتُهُ بِالْعِلَّةِ الْاُولَى لَكِنْ
اِنَّهُ نَسَبُ مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَعَلَّ الْاَصَحَّ اَنْ يَمْحَرَّ لَا وَالْاَنفَرُ كَمَا جَاءَ فِي التَّحْلِيلِ
بَابُ الْمَعَارِضَةِ وَالْمُزْجِجِ اِذَا وَرَدَ دِلَالَانِ يَقْتَضِي
اَحَدُهُمَا عَدَمَ مَا يَقْتَضِيهِ الْاُخَرُ بَعِيدٌ فَانْ تَسَاوَا بِقُوَّةٍ اَوْ كَانَ
اَحَدُهُمَا اقْوَى بَوْصْفٍ نَاتِجٍ فِيهِمَا مَعَارِضَةٌ وَقُوَّةٌ رَجَحَانِ وَاِنْ
اقْوَى بَا هُوَ غَيْرُ نَاتِجٍ فَلْيَسْ رَجَحَانِ وَالْعَمَلُ بِالْاَقْوَى لَا زَمَ
فِي الصُّورَتَيْنِ وَاِذَا تَسَاوَا بِقُوَّةٍ نَفَى الْجَمْعُ بِتَعْيِينِ التَّبْدِيلِ
وَفِي الْكَلَامِ بِالْبَسْمَةِ يَحْتَمِلُ طَرَفَيْنِ اَلْاَوَّلُ اَنْ التَّارِخَ مَعْلُومًا
وَالْاٰخَرُ اَنْ يَكُنْ اِسْمُ بَعْثٍ بِاَعْتِبَارِ مَخْلُصٍ مِنَ الْحُكْمِ اَوْ الْمَحَلِّ اَوْ الزَّمَانِ

ثم اذا قال القبي المودع اذا استهلك المودع لا يضمن لانه مسلط على
 الاستهلاك فلما اكتمل الخصم احتاج الى اتيان م
 كقولنا الكتابة عقد يخل الفسخ بالاقالة فلا يمنع العرف الى الكفارة
 كالبيع بالتخيار والاجارة فان قيل عندى لا يمنع هذا العقد تصرف
 الى الكفارة بل يمنع نقصان الرق فنقول الرق لم ينقص وثبت
 عدم نقصان الرق بطله اخرى كما نقول الكتابة عقد معاوضة فثبت
 نقصان الرق مستحب لا كفصة التخليل عليه وعلى بناء القسوة
 والسم قال ان الله ياتي بالناس من المشرق فأت بهامن المغرب
 ولان الغرض اثبات الحكم باتى دليل كان مستحب

۱۰۰۰ قائل این اشکال
 بان لایکن نظیب
 از قطبین خط
 بکند احدی مانند
 و آخر مشهور از
 قطبان استخوان
 ۱۰۱ خنجر صدف
 و خنجر ویدول
 خنجر قفس
 ۱۰۲ نان السحان
 السحان و لبس
 قفس
 ۱۰۳ و ان لم یجد
 از نا قفس
 اوده السحان
 از اسجل
 ۱۰۴ و السحان
 و السحان
 ۱۰۵ کوزه به
 بانزات لایکن
 با جانند
 انصاف
 الفاس

فذلك والآثر كالمعمل بالدليلين وجسر من الكتاب الى السنة
 الى قول الصحابي مطلقا ان قدم مطلقا كما هو عند الفخر والبرد
 وان قدم فيما خالف القياس كما هو عند الكرخي فيقدم في مخالف
 القياس ومنه الى القياس وان لم يقدم أصلا كما هو عند
 الرخى فساو مع القياس فيعمل باحد هما بالتحري فان لم
 يكن هذا المصير بقدر الاصول قبل ورود الدليلين كما في سورة
 السحار تعارض الاخبار والآثار وانفع القياس والتعارض
 اما بين اثنين او اثنين او اثنين او آية وسنة مشهورة
 او متواترة والمخلص اما من قبل الحكم او المجلد او الزمان اما الاول
 فاما ان يوزع الحكم بالدليلين او يحمل على التغاير واما الثاني
 فان يحمل على التغاير المجلد واما الثالث فباختلاف زمان
 الحكم او زمان الورد فان صرحا فالتأخرناخ وان دلالة
 كالحكم يؤخر عن المبيح وكالمثبت يؤخر عن النافي

١
مطلقا على
الاول
وميقدا على
الثاني

٢
فانه لا يمكن
الحكاية بالهزة
لانه ليس
مثليا في
الطوائف
ولا بالكلية
للضرورة في
سوره م

٣
كقصة المدعى
بين المدعين

٤
سفراني بحمد النصب
في داسموا برؤسكم
وارجلكم فان
الاول يقضي
مسح الرجل من الثانية

٥
لان بقوله لكان
الاصل لا باحة ودر
لا يفتقر ثم الحكم نسخ
فوقه فمورد الشيخ و
لا يثبت بالثبوت والفرق
معه الصلوة والسلام يجمع
الحرام والحلال ولا يثبت
الحرام والحلال

روى عن عمر انه نجس وعن ابن عباس انه طاهر وروى جابر عنه صلى الله تعالى
 عليه وسلم انه طاهر والنس عنه عليه الصلوة والسلام انه ليس بطاهر فلما تعارضت
 الادلة بقي الماء طاهرا بيقين على ما كان والمتوضي محدثا فابزول بالثبوت
 واحد منهما ١ بان يحمل بعض افراد ثنائيا بالانبياء كرسولهم وبعضها
 بالدليل الآخر مثلا ٢ قوله على التغاير المجلد كقوله تعالى فلا تقربوهن
 حتى يطهرن بالتدبير والتخفيف حملنا الخفيف على العشرة والمشددة على الاقرب
 ٣ مثال تعارض السنتين ما روى النعمان بن بشير ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم صلى صلوة الكسوف كما يصلون ركعة وسجدة وسجدة ركعة رضى الله
 عنها انه عليه الصلوة والسلام صلا ركعتين بربع ركعات واربعة سجود تعارضت في القياس
 على سائر الصلوات م

فان مبني على عدم الاصل فالتثبت مقدم والا فان تخنن انه بالدليل
 شاذ وان احتمل الامر تخنن بنظر تبين الامر واما في معارضة
 القياس فلا نسخ ولا تناقض فعمل بايهما شاء بشهادة قلبه واما
 الترجيح فلم يملكين بعض وجوبه من كتر ترجيح المحكم على المفسر
 والمفسر على النص والنص على الظاهر وكتر ترجيح الحقيقة على
 المجاز والقرنح على الكناية والعبارة على الاشارة والاشارة
 على الدلالة والدلالة على الاقتصار والنهي على الامر والامر على
 الاباحة على البيع والاقول احتمالا على الاكثر احتمالا والمجاز على
 المتركة في الاصح والمجاز على المجاز بشبهة خلافه احدهما
 او قوة وان اتحد جهتها او قرب جهة من الحقيقة او رجحان
 دليل او شهرة استعماله والاشهر مطلقا يقدم على غير الاشهر
 سواء كانا حقيقين او مجازين او اشهرهما حقيقة وفرض مجاز او
 اشهرهما مجاز والاخر حقيقة عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله
 والقوى المستعمل شرعا في معناه القوي يقدم على المنقول
 الشرعي بخلاف المنفرد الشرعي ويقدم بناء كيد الدلالة على ما لم يكن

لان لقب المؤمن لو بدرى به ما هو باطن لا دليل عليه فترجح اليه

فان الحقيقة المستعملة لا على وجه الشهرة يرجح على المجاز المشهور عنده
 وقال صاحباه عكسه كالمجهول مستعمل وهو ما لم يستعمل ان يرجح
 في مدلوله القوي اصلا بل المستعمل في عرفه دائما فانه اذا اطلق
 الشرع ذلك اللفظ يرجح معناه الشرعي على معناه اللغوي مستعمل

في ترجيح اليه

المبيع

والذي عليه الامر

من عدم

في اللغة والشرع

كذلك ويرجح في دلالة الانتفاء الاخبار بضرورة الصدق على
 ضرورة دفع المشركا ويرجح مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة
 ويرجح تخصيص العام على نادره الخاص والخاص ولو من وجه
 على العام مطلقا والعام لانه لم يخص على ما خص والمقيّد ولو
 من وجه على المطلق والمطلق لم يخرن منه على ما اخرج منه وتقيّد
 المطلق على نادره المقيّد والعام الصريح الشرطي على الكثرة البسيطة
 وعلى غيرها كما يجمع المحلى باللام والمضاف ونحوهما ويجمع المحلى
 باللام والموصول كمن وما على اسم الجنس المعروف باللام والجماع
 على النقص كما بأوسنة والمقدم من الاجماعين الغنيين على ما بعده
 وكل ما ذكر ترجيح بحسب المتن غير ترجيح الخطر على الاباحة وترجح
 المثبت على ان في فانها بالمدلول ومنه رجحان الخطر
 على الذنب وعلى الكراهة والوجوب على الذنب والارادة
 للمحد على الموجب له والموجب للطلاق والعتاق على عدمهما وقد
 عكس الترجيح فيهما والاعنف على الاثقل والترجح بالسند وجوه ترجيح
 المشهور على الواحد والمؤازر ^{بمروءة} على المشهور وخبر المعروف
 بالغة على غيره وخبر المعروف بالرواية على غيره والسند على كل
 كالتصانيف على التابعين والتابعين على تبع التابعين لانهم على
 رتبة واقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

من الترجيح
 بحسب
 المدلول
 الموافقة على
 النقيض

و مرسل النابی علی مرسل نبی التابین والا علی اسنادا علی الاسفل
 والمسند المعین صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم علی ما یحال الی معروف
 من کتب الحدیث و علی المأثور ایضا والمسند الی کتاب مشہور عننا
 بالقوة کما یجاری علی ما لم یعرف کذا کذا کسبن ابی داود والمسند بالانفاق
 علی مختلف فکونه سند و الروایة بقراءة علی الشیخ علی الروایة
 بقراءة الشیخ علیہ عننا و العکس عند غیرنا و غیر المختلف فی
 رفعہ علی الصلوة و التسم علی المختلف فیہ و غیر المختلف و الراوی
 من الرسول صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم علی الآخر المحتمل سماع
 و عدمہ و سکونہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم عما جرمی بحضورہ علی
 سکونہ علی عما جرمی بغیبة و سماعہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 و درود صفة منه صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم علی الفهم منه درود
 الراوی بعبارة نفیہ و خبر الواحد فیما یقیم بہ البلوی علی خبرہ
 فیما لا یقیم بہ البلوی و الترجیح فیما یسند الیہ المسقول ان یرجح بذاتہ
 الثقة بقوله و بالفظنة و بالورع و بالضبط و بالنحو و یرجح
 الأشخصر باحدی هذه الصفات علی من اتصف باحدہا
 و بالاعتماد علی الاحتفظ لا علی نسخة و بالاعتماد علی تذکرہ سماعہ
 لا علی حفظ نفیہ و بروایة عمل احدہما بروایة نفسہ و لم یعلم عمل
 عمل الآخر و بان یعلم عدم روایة احد المرسلین الا عن عدل
 و لم یعلم الآخر بہ و یباشرة احدہما لما رواہ دون الآخر و یکون
 احدہما صاحب الواقعة دون الآخر و یکون احدہما متسا فہا دون

الآخر ويكون اقرب الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عند سماعه ويكون
 من اكابر الصحابة ويكون مقدم الاسماء ويكون مشهورا نسب ويكون
 تخلفه البلوغ ويكون مركبه اعدل والترجيح بحسب الخارج من حقه
 يرجح الموافق لدليل آخر على ما لا يؤيده دليل والموافق لعمل اهل
 المدينة والموافق لعمل خلفاء الاربعة والموافق لعمل الا علم يقدم
 من احد المؤولين المرنج بدليل ثانويه من احد المؤولين وما ذكر
 فيه العلة للحكم العام الوارد على سبب خاص في حق ذلك
 على العام الوارد لا على سبب في حق ذلك السبب على العام الوارد عليه
 والعام الامس بالمقصود على غيره واحد النجربين بتفسير راديه
 بقول او نعل واحد النصين بذكر سبب وروده على الآخر بقرائن
 تاخره عن الآخر كذا اخر الاسلام واما الترجيح المتعلقه بالمحتولين
 فما عرف على نصاب ترجيح على ما عرف اجماعا والاياء الاقرب
 الى القطع على غيره والاياء مطلقا على المناسبه ورجح تأثيره
 البين ثم النوع ثم الجنس الفريب ثم الاقرب فالاقرب واعتنا
 شان الحكم اولى من اعتبار شان العلة فترجح تأثير جنس العلة
 في نوع الحكم وكثرة الاصول وبالعكس اي بعدم الحكم في جميع صور
 عدم الوصف وتبعية حكم الاصل دون الاخر وتبعية اصل احدهما

لان فيها زيادة لزوم الحكم مع الوصف ومع كثرة الاصول ان يشهد لاحد
 الوصفين اصلا او اصولا فترجح على الوصف الذي لم يشهد له الا اصل واحد

١
 كابن عباس
 مسعود على
 ابن عباس
 رضي الله تعالى
 عنهم آم

وكل ما ذكر
 من الترجيح
 متعلقه بالمتقدم

٢
 على تأثير نوع
 العلة في جنس
 الحكم وترجح
 بقوة اشارة
 على الحكم

اولن الاغلب وبقضية عدم الفارق في احدهما وظنينة في الآخر يكون
الوصف في احدهما حقيقيا وفي الآخر اعتباريا او حكم مجردة ويكون
ثبوتيا وعدليا ويكون في احدهما باعثة وفي الآخر مجردة
امارة وفي احدهما منضبطة وفي آخر مضطربة وفي احدهما خالصة
وفي الآخر خفية وفي احدهما متحدة وفي الآخر متعددة وفي احدهما
منقبضا في ذوق اكثر وفي احدهما مطردة وفي الآخر منقوضة و
مطردة ومنكسة في الآخر وفي احدهما مطردة فقط وفي الآخر
منكسة فقط ويكونها جامعة ومانعة للحكم دون الآخر وعند
تعارض من وجوه الترجيح فما كان بالوصف الذاتي اولى من الوصف
الترجيح الفاسدة منها غلبة الاشهاد اذ الترجيح بالقوة والتأثير
لا بالبعد فرب واحد يقوى على الف وعموم الوصف كترجيح
التأني في الطعم على اليكل والوزن لان الترجيح بالقوة
لا بالتصور وقله الاجزاء لان العبرة بالمعنى لا الصورة وكثرة الادلة
خلاف المحمّد لان كل دليل مع قطع النظر عن غيره مؤثر فوجود
الغير وعدمه سواء واما ترجيحنا بالكثرة في نحو كثرة الاصول وفي موم
غير متوحي في الدليل فلتاقي الحكم على المجموع الذي اعتبر فيه

كتر ترجيح القوة على الفساد فيما تكون البينة في رمضان في اكثر اليوم فانه يبيع عن طواف
وخاصة لانها البينة في بعض العبادات وارجحنا بالكثرة اذ في من ترجيحنا بالعبادة
لان العبادة وصف عرضي مستسهل
في قوله وكثرة الادلة لان الظن بها اقوى وابعد عن الغلط لان كلاً يفقد قدرا
من الظن ولان تركت الاقل اسهل من تركت الاصل م

والاخر عدليا
والاخر باعثة
والاخر مجردة
والاخر خالصة
والاخر متحدة
والاخر متعددة
والاخر منقبضا
والاخر منقوضة
والاخر مطردة
والاخر منكسة
والاخر جامعة
والاخر مانعة
والاخر ذاتي
والاخر عرضي
والاخر مستسهل
والاخر اقوى
والاخر اقل
والاخر اصل
والاخر فرع

والاخر باعثة
والاخر مجردة
والاخر خالصة
والاخر متحدة
والاخر متعددة
والاخر منقبضا
والاخر منقوضة
والاخر مطردة
والاخر منكسة
والاخر جامعة
والاخر مانعة
والاخر ذاتي
والاخر عرضي
والاخر مستسهل
والاخر اقوى
والاخر اقل
والاخر اصل
والاخر فرع

بینه اجتماعیه و كذلك لا ترجیح بكثره الرواة الا عند حصول اليقينه
 الاجتماعيه بكونها حد الشبهة ولا حديث بحديث آخر ولا كتاب
 بكتاب آخر ولا قياس بقياس آخر وكل ما يصلح عليه لا يصلح مرجحاً
الباب الثاني في الاحكام فيبحث فيها عن الحكم والحكم
 والمحكوم به والمحكوم عليه فنبه اربعة ارکان الاول في الحكم
 وهو اثر خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين بالامتناع
 او التخيير او الوضع فهو اما تكليفي او وضعي فالاول اما منفعة لفصل
 المكلف كاحكام الخمسة او اثر له كالمملك وما يتعلق به والاول
 اما ان يعتبر في مفهومه المضاف الدنيوي او الاحسائي والاول
 صحيح ان الفعل موصلاً ^{للمفهوم} الى المقصود الدنيوي كما ينبغي وبطل
 ان لم يصل اليقينه ذاتاً ووصفاً وفاسداً ان وصفاً فقط وايضا
 ان يرتبط اجزاء النصرف الشرعي والآ غير منعقدة واما قد ان
 ترتب عليه الاثر والآ غير نافذ ولازم ان لم يمكن دفعه ولا
 غير لازم والثاني في اما عزيمة وهي ما شرع ابتداءً غير مبني
 على اعداء العباد فان الفعل اذ له مع المنع من الترك يقطع
 ان الخطاب اما تكوني كقوله تعالى كن او شرعي فذا ايضاً اما وضعي
 كالحكم بالشرعية والسبية واما تكليفي وذا ايضاً اما طلبى كالواجبات
 واما غير طلبى كالحرمان
 وهذه الستة كالاتية ثابته بخطابه تعالى وقبل اوجه الالاتية الخمسة وقيل
 خطاب وصفي لا تكليفي وقيل احكام عقلية لا شرعية
 كالمملك فينبع الفعل منعقة لانه

وبما تجل ان
 كثره الاجزاء
 فوجب القوة
 ولا كثره الجزاء
 والتفسير
 في اصول من
 الكمال م
 من السجود
 والحكمة والنسب
 والكرامة
 الاباحية
 كملك المنفعة
 وملك المنفعة
 فالبعض الفاسد
 منعقة لا صحيح
 فالبعض الفاسد
 منعقة لا صحيح

ففرض ونهني فواجب وبلا منع سنة ان الفعل طريقه مملوكة
 في الدين والا فمذوب ونفل وان تركه راجحا على فعله مع المنع من
 اتيانه محرام وبلا منع فمكروه وان استويا فباح فواخص من المحال
 فالفرض لازم ملما وعملا حتى يكفر جاحده ويستحقه ويفسق نازك
 بلا عذر وقد يطلق على ما يفوت ابحوار بقوة كالوزر الواجب
 ثم ان حصل المقصود بمجرد حصوله ففرض كفاية وحكم الزوم على كل نقطه
 بفعل البعض وان لم يحصل المقصود الابعد ورد من كل فرض عين
 وحكم الزوم على كل حتما وقد يكون الفرض واحدا مبهما من متعدد
 كتحصيل الكفارة والواجب لازم عملا فقط فلا يكفر منكره بل يفسق
 ان لم يكن مؤذلا ويعاقب نازك وقد يطلق على ما يعزم الفرض
 كالنفس على الواجب والسنة نوعان سنة الهدى وهي ما يكون
 على سبيل العبادة ونازكها يستحق الزم ومنها سنن الرواتب
 وحكمها نيل الثواب بالفعل والعقاب والاساءة والكرهية بترك
 والكفر بالاستخفاف والتهاون وكما لو اوجب في المطالبة
 الدنيا وبه قيل يا ثم بالترك وسنة الزوائد ما يكون على سبيل
 العادة وتركها ليس بمرأية ولا اساءة ولا يستحق اللوم بل هو لا ياتي

كما بالفعل ان يعفو الله تعالى بفضل او بتقوية او بالاستخفاف فيجوز عنده
 مع استحقاقه م لا قوله والكرهية فوق الاساءة مثل الاداء
 والجماعة ولا افعال محدثة بعضها لا ياتي ثم وفي بعضها يجب القضاء وهي
 سنة الفجر ولكن لا يعاقب بتركها وعن المبسوط ان ترك سنن الهدى في صلاة
 كان في مجموعة انفسهم لا تولى على سبيل العبادة كصلوة العيد والاذان والاقامة
 والصلوة بالجماعة وتتركها قوم عويثوا واهل بلدة واصروا قوتو خلا لا يوسف فادخلوا
 ذلك ترك الواجب ككبر ابي عن اشرع ولم في الكلدون ولم ولبس لا لبين م

الواجب على كل
 او يغيب عن علم
 الدين كالخطا
 الاستسباب
 ونوعه على الخطا
 ومن السلك الجازم
 في قوله بربيل
 نفعي م
 لان الحمد
 بجامع الكرامة
 ودون الاباحة م
 لانه دليل الانكار م
 حتى يمتنع نازك
 مع العجز
 وجوان يكون
 نفعه وله من تركه
 او لا يخطا
 كان في تركه
 نفعي ولام
 ن
 وهذا الزم
 لا يحرم بان
 في المنع
 ايضا ثم

و مطلق السنة قبل شامل بغیر کسبیه صلوات الله تعالى عليه وسلم وقبل تحقق
 لسنة كما هو عند الشافعي وقد يطلق على ان ثبت بالسنة كقول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى الوزر سنة والنفل وكذا المذوب ثياب فاعلم
 ولا يسيئ تاركه وهو دون الزوائد ويلزم بالشروع والحكم
 يعاقب على فعله وهو اما لعينه ان مثلاً احرمه حين ذلك الشيء او
 بغیره ان مثلاً احرمه غير ذلك والقياس كغير مستحلبها كما
 هو مذموم البعض والمشهور ان لعينه يكفر والآ لا وقد يفصل ان
 من العالم نعم والآ فان ثبوته بقطعي يكفر والآ لا والخلق البعض
 في ان استحلال المعصية ولو صغيرة كفر والمكروه اما تزيهه

١
 بغير حكمة
 الزوائد
 بان النفل من
 العبادات
 ومن الزوائد
 ليس من العبادات
 فنادى
 لا في الحار منصرف
 القطعي لا ينزيم
 اليه وقد قيل
 في القناعات ان
 استحلال ما ثبت
 حرمة بطلان غير
 يكفر وقد لا
 كاستحلال
 وطى جارية
 ابيه
 كما يعرف عن
 الحادي القديس
 ٢
 وقد ثبت بان ثبوته
 القطعي اقول
 لا حاجة اليه
 كونه القطعي
 محرومة ما بينه
 مطلق الاحكام
 ٣

في استحالة الادب ما فعله صلوات الله تعالى عليه وسلم مرة وركه مرتين ولا فرق بين
 وبين المستحب وقيل بينهما فرق كمن عسر والمفهوم من كلامه ان المستحب ما فعله مرة
 وترك اخرى والادب والسنة ما اوجب ولم يترك الامرة او مرتين كمن حكمها
 الى المستحب والادب ممتدة الى قبل الثواب بالفعل وصفة فان في اللوم في تركه
 المستحب وعدم ترك الادب ومحمد ان ايضا في عدم العقاب
 لا كالحال بالغير علواً استغفاله بملك الغير لعل له واكن حله له بطريق
 من طرق الملك كالشراء والاباحة والانهاب والوراثة والوصية بخلاف
 الاول فانه لا طريق له في حله مثل ذلك والما حله في حالة الخمسة فلهذا
 والضرورات قد تبين المحظورات
 فان نفس الفعل نها ليس بممن ذاته وانما المنع من اشتغاله بملك الغير وان
 ثبت قلت احرمه فيها ملازمة لتفكير الفعل مع قابلية الكل للحل دون الاول فان
 فيه خرج الكل عن قبول الفعل شرعاً مستطاع قوله وقد يفصل
 يعني ان سابق من التفصيل في حق العلم فلا تارة ولا فرق بينها بل الفرق ان ثبت احرمه بقطعي كغيره
 كما دلت على يوسف ايضا ويثير اليه ما في الراجح من معنى لانه استحل الاحكام فكل ولا يدرى بالجهل
 على هر كانه ان تارة كانه لا ينبغي ان مقتضى نظير العيب في الاطاع لا تفصيل ولا تفريق

قريب الى الكل او خري قريب الى الحرمه وعند محمد رحمه الله حرام لكنه
 يلحقه كالايجاب مع الغرض وحكما العقاب لكن في الثاني اكثر وايضا
 في الثاني محذور دون العفوته كحرامان وقيل وبغضبه وعدم العقاب
 خلافا لمحمد وفي تركها ثواب قالوا ولا يكفر بالاستحلال وقيل ترك
 كراهية مخربيه ونزك الفته تنزيهيه وقيل تبرك سنة الهدى بها
 ينكره اولى بسني وسنة الزوائد لا بأس وبترك واجب يقال بعيد
 ومطلق الكراهية يحل على التحريم وقيل ما في باب الصلوة تنزيه وما
 في غيره من تحريم روبا رخصه هي ما شرعنا نينا مبنيا على العذر
 وهي اربعة الاول ما يستبج مع قيام المحرم والحرمه كما جاز في كل الكفر
 كبريا يقطع او قتل لكن لو اخذ بالعزيمة كان اولى والثاني ما يستبج مع
 قيام المحرم لا الحرمه كاظفار المسانيد والعزيمة اولى الا ان يعضه
 والثالث ما دفع عنا من الاصر والاعلال والرابع ما سقط عنا
 مع مشروعيته لنا في موضع آخر كالحجر للمكروه والرخصه انما فيه
 ان الرفق على التخيير كقصر صوم المسافر واما اسقاط ان يعين
 الرفق بحيث لا يعنى مشروعيه العزيمة كقصر الصلوة فحاشي
 الاصل في الاشياء الاباحه عند بعض منا كما ذكر في قبل وهو المختار
 والثاني في ايضا او التحريم كما نسب الى الحنفية وهو بغض اهل الحديث

١ كالأفعال السابقة كما نقصا من الخطأ أيضا وقطع الأعضاء، الخطأ وقطع
 موضع البنجاسترم ٢ لقوله تعالى خلق لكم ما في الأرض جميعا
 على وجه المنة عليها أيضا ٣ مطلقا وقيد فخر الأصنام بزمين الفرق ٤ م
 ٥ قال في الاستنباه أو التزعم خفي بل الدليل على الإباحة وبسبب أن خفي إلى الجحفة
 ٦ لأن التصرف في تلك الغربة أذن ليس بمجازم ٧ قال المحمد غرض الاستنباه ذكر العا

والهوف

الحكم اليه فلا يفسد الدال على الشرية او القفل او قطع الطريق ولا من دغ
 جيا سلاحا بمسكده فقتل به نفسه وان اضاف الى السبب الحكم فهو عنده
 على موه الزانية اثبت الحكم به غير موضوع لمخل لم يوضع للحكم بقتل
 اثر الفعل اليه بالتعدى كخبر البرية ملك البغداد رضاع الكيفية ضررها تصف
 بالتعدى ومن السبب ما هو مجاز لانضائه الى الحكم في المال
 كالنطق المعنى للحر لانه ربما لا يوصل اليه لان الشرط على خطر
 الوجود ولهذا المجاز شبهة الحقيقة فتبخر الثالث بطل التعليل
 خلافا لفرق فلا يطل منه اعلم ان لكل من الاحكام سببا ظاهرا
 فلا يمان حدوث العالم وامكانه فيصح ايمان القبي والصلوة الوقت
 وللزكاة النصاب والتماء شرط لوجوب الاداء وللصوم اليوم
 وقيل شهر والشهر والصدقة الفطر والسبب بونه والفطر شرط للزكاة
 والوقت والاستطاعة شرط ليجوز الاداء وللعترة الارض ان مية
 تحققت والمخرج تقديرا وللطهارة ارادة الصلوة والسجد بث شرط
 وللحدود والعقوبات والكفارات ما نسب اليه من سرفة وقيل دام دار
 بين الخطر والاباحة والشرعية المعاملة البناء المقدر للاختصاصات
 الشرعية التصرفات المشروعة واما الشرط فانما شرط محض وهو حقيقي

كاشف عن الكمال والحق

هو يرضى عليه الوجود بالقرينة والاضافة اليه

ثم اذا وجد الشرط بعينه لا يجاب السابق على حقيقة تأثيره في وقوع الجرائم
 وان لم يجز طلب تحقق سببه وهو الاتاق والانفس ودور كنه وهو القدر والافزار
 الصادر عن النظر والامل او الكلام القائل وهو اهل لذلك
 بمعنى الجرم الذي لا يجرى في اليوم سبب لصوم ذلك اليوم
 واعلم ان ما يترتب عليه الحكم ان لم يترك العقل جهة تأثيره ولا يكون بغير المكف كالوقت فاسب
 وان لم يكن فان كان النقص من وضع ذلك الحكم كالمبيع فكذلك يظن عليه سبب ايضا مجاز
 وان لم يكن الحكم الفرض كالمشراة ملك المتد قبي وان ادرك العقل تأثيره كالتعديس فكذا

لا ينبغي من قال
 اصلا الشجر والنفق
 شجرة قاتل
 ففعل ففعل
 سبب
 سبب ان وقت
 الدار فانت
 كانت
 وكذا العتق
 وانفذ اراد ارباب
 نحو البيت بانه
 ككفارة
 ويجوز سببا مجازيا
 للجرم
 فان غده مجازا
 بسبب فيه شبهة
 كالحقيقة ثم
 ونحو ارادة ما لا يجوز
 بدونه كسب
 كالمالك كالمبيع
 والحد والكل
 واسوة والظلم

توفى

يتوقف على الشيء في الواقع اذ يحكم الشرع كاشهادة للسلطان والوفاء
 للصلوة اذ جعل باعتراف المكلف وتعيين تصرفاته عليه كما بكتبة التمسك طراد
 دلائلها واما شرط في حكم العدة وهو ما لا يعارضه عدل يصلح لاضافة
 الحكم اليها فبضات اليه كحفر البئر وثيق الزنق وقطع جبل القديس واما
 شرط في حكم التيب وهو شرط اقرض بينه وبين الحكم فعل مختار
 غير منوب اليه كحل قبل العبد وفتح باب قصص او اصيل واما شرط
 اما لا يحكم كادول شرطين علق بها الحكم واما شرط علامة وهو ما يبين
 وجوده خفية اذ وجود صفها كحقيقة كالولادة للثب عندها فثبتت
 بشهادة القاطن وكالات احسان لاجم فلا يضمن شهود الاحسان اذ ارجعوا
 لان العلامة لا يضاف الحكم اليها واما العلامة فما يعرف الحكم به
 لا تعلق شيء من الوجوب والوجود به وهي اما محض كالكبيرة واما بمعنى الشرط
 كالحام من نحو الاحسان واما بمعنى العدة كالصل الشرع فاما علامة
 مجازا كالصل الحقيقية والشرط الحقيقية الركن الثاني
 في الحكم فذكره بين ان الحكم بالحسن والقبح هو الشرع وليس
 للعقل دخل في الحكم والادراك غير كونه آلة لفهم الخطاب عند
 الاشاعرة والحكم والادراك فيها للعقل فقط عند المعتزلة والاحتياط
 عندنا ان الحكم هو الشرع والعقل مبين في البعض فالعقل غير

نحو المرأة التي تجوز دجها كذا وقدم اثر شرط عند من العلية وعندنا ان مني منع الحكم
 في نحو ان دخلت هذه الوراثة طالق فلا يغيره الاول ما يعتبر في انشائه فوجود
 الاول في الملك دون ان في لا تطلق وبالعكس تطلق خدا فالزفر م

الذي يتوقف عليه الشرع كعمره الله تعالى وقصد بني النبي وعبد السلام والنظر
 في معجزة مسلمة الله تعالى عليه وسلم م

كل الاعتبار فلا يكلف البسي بالايمان ولا مهندرا كل الاهدار فيعتبر ايمان
 وكفره قبل وهو المحمل لقول الامام لا عذر لاحد في الجهل لان حق لقيام الامان
 والانفس ويعزني الرابع الى قيام الدليل الركن الثالث
 في المحكوم به هو اربعة ما ليس له الوجود حسي وهو متعلق بحكم شرعي آخر
 كالزنا وما ليس له الوجود حسي وهو متعلق بحكم شرعي لكنه ليس سببا
 له كالاكل وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي وسبب شرعي آخر
 كالباع وماله وجود شرعي وهو متعلق بحكم شرعي آخر وليس سببا لحكم شرعي
 كالصلوة ثم المحكوم به اما حقوق الله تعالى خالصة او حقوق العباد
 خالصة او مجتمع فيه الحقان وحق الله تعالى غلب
 كحق القذف او حق العباد غلب كالقصاص واما حقوق الله تعالى
 فتأثيره عبادات خالصة كالايمان وفردية ولها اصول وشرع
 وزائد وعبادة فيها مؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها عبادة كالخز
 ومؤنة فيها عقوبة كالخراج وحقوق دائرة بين العبادات والعقوبة
 كالكفارات والعبادة غالبة في الكفارة غير الفطر وحقوق قائم
 بنفسه كخمس الغنيم والمعادن وعقوبة كاطمة كالحديد فلا يجوز عفوها
 وعقوبة فاصرة كحرمان الارث بالقتل الركن الرابع

فان لم يكلف البسي العاقل بالايمان فانه من مراهقة مفعلة عاقلة لم تصف شيئا من الايمان
 والكفر تحت رنج مسلم بين ابوين مسلمين م قوله ولها اصول فالاصل
 الايمان التصديق والافرار ملحق به وزائدة الاحمال وفروعه الاعمال اصلها الصلوة
 ولاحقها الزكاة ثم الصوم ثم الحج ثم البحار وزوائد السنن والاراسب علم
 في كونها طهرة للعاصم واقتراط البينة وكون اسمها صدقة م
 في فلا يجب على السبب كمال الزمان الكفارة جزاء البشارة م في غير هذه القذف
 فانه ليس من حقوق الله تعالى بر ما عطف فيه حق على حق العبد م في اسمها اجزية فثبت
 في حق البسي وحاشية الزمر

في المحكوم عليه

في المحكوم عليه وهو المكلف ولا بد من التكليف من الالهية والالهية لا يثبت
 الا بالعقل واجترافه هذا البلوغ وقد عرفت ان المختار عندنا في العقل هو
 المتوسط ثم الالهية نوعان الاول الالهية وجوب وهي بناء على قيام
 الزمة فالادنى لزمة قبل الولادة من وجوب يصلح لما لا عليه وبعد
 الولادة يصلح لها ولكن الوجوب غير مقصود بنفسه بل حكم وهو الاداء
 عن اختيار فجاز ان لا يثبت في حق عدم حكم الوجوب ^{في عدمه} وعرفه
 فكل ما يمكن ارادته يجب عليه وما لا يمكن كما لا يثبت لعدم المحل كبيع المحر
 فما كان من حقوق العباد عرنا وعوضا يجب عليه وكذا ما كان صلة لا
 بالمشبه الاجرية فلا يتحمل الدية وما كان عقوبة ^{بغيره} واجرية لا يجب
 ومن حقوق الله تعالى ما صنع ارادته عنه يجب عليه كالعشر ونحوه
 وما لا يصح كالعبادات النخالصة والعقوبات وما كان عبادة
 فيها مؤنة لا يترتب عليه منه محذور فيلزم عندهما واليه الاداء هي خاصة
 يتنى عليها صحة الاداء وكاملة يتنى عليها وجوب الاداء وكل منهما يثبت
 بقدره كذلك فالخاصة عقل البصير والمعنوه والكامل عقل البالغ وغير
 المعنوه وما بالخاصة فحق الله تعالى كالبالغان وفردعه البدنية
 تصح من غير لزوم عليه وكذا الكفر في احكام الآخرة اجماعا واذني لعم
 الدنيا ايضا عندهما خلافا لابي يوسف وحقوق العباد ان نفعا
 محضا يصح فيه بغرذون دية وان ضرا محض لا وان دأرا بينهما كالبيع
 يصح منه برأى دية لا بد منه ثم العوارض سماوية ومكسبة اما
 في اللغة الهمة وفي الشرع وصف بصيرة الانسان اياها كالرد عليه ام

١
 بين ذبهي
 الاثامرة
 والمقرنة

٢
 فلو استتره
 لعله يشاء
 فذهب
 عليه التمس
 م

٣
 نحو اثنين واهو

٤
 اى لا يصح
 وان اذن دية
 او بغير
 الا اذا قرأ من
 لخاصة
 م

ومنها الرق وهو محرر حكمي شرع في الاصل جزاء للكفر وهو لا يتجزى كما في
 وكذا لا عتاق عند هبما وهو ينافي ما كنية المال ولو منافع نفسه
 الا ما استثنى من القرب فلا يملك الشري ولا يبيع حجة ولا ينافي
 ما كنية خبر المال كالنكاح والبدل والدم وينا سني كمال السكال
 في ائمة الكالات البشرية كالدم والعتق والولاية وهو معصوم
 الدم ولا جمعة عليه ولا عيب ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة
 ولا حج ولا يكون شارب ولا مكرها ولا عاشر ولا فاضلا ولا وليا في
 في نكاح او قود ومنها الجبض والنفاس لا بعد ان الهية الوتر
 والاداء الا ان الطهارة عنها شرط للصلاة والصوم ومنها المرفى
 بوجوب العبادات بقدر قدرته فما افضى الى الموت بوجوب الحجر
 بقدر ما يضاف به حق الغريم والوارث فما يجمل الفسخ من نصيبه
 يصح حالا فيفقد عند الحاجة وما لا يجمله كالمعلق بالموت كالا عتاق
 كالا عتاق على وارث او على غريم ودوية ولو باراد حقه فاسا
 المالك انما تنفذ من الثلث ولا يبيع للوارث صورة ومعنى وحقة
 وشبهة ومنها الموت بسقط التكليفات الا الاثم وكذا التصات
 الا بالوصية فمن الثلث وما فرغ عليه كحاجة غيره ان متعلقا بالعين
 يعني بنقاء العين كالمهرجون وان متعلقا بالذمة ودجوبه لا بطريق الصلاة

١
 بخلاف الغير
 فان منافع
 لنفسه
 ٢
 كالصلاة والصوم
 ٣
 فيصع اقراره
 بالحدود والنفاس
 ٤
 فان المأذون
 ما كذا يراون
 رقبته
 ٥
 اى حر النكاح
 كمن يصف
 بالسحر
 ٦
 لانه ما كذا
 بدار رقبته
 ٧
 كالحرق
 السحر
 ٨
 كذا او بعضا
 ٩
 الربون
 ١٠
 لا يبيع والذمة
 المحابات اى بالنسبة
 ١١
 رقبته بسبب السعاية في
 الثلثين لانه في الوارث

اذ بها يصبر اذا توجه الخطاب ويمتاز عن البهايم كمن فيه ضعيفة لانه من حيث كونه
 كالا لغير كانه لازمة له مسلمة وللزوج سقط قضاء الصلاة دون الصوم
 لا فان كان على الميت دين استغرق بغيره وجب لا يبطل حق الدارين فيجب العارية
 في الكل مسلمة كما كسبه شيئا من الزكاة ولو قبل البقية خذها لهما فبها
 على كسبه كسبه برده من الربوات
 ١٥
 كالمستاجر والمنعوب والبيع والودية

فيما يحتمل الفسخ اولا فلها تفصيل في المقتولات ومنها السفة هو حقة
 تقرى الانسان فتحمه على خلاف موجب العقل والشرع وهو لا ينافي
 الايتين ولا شيئا من احكام الشرع ولا يعطى مال من بلغ فيها
 الى الرشد عند هما والى سن الرشد عنده ولا حجر على السفة بعد
 البلوغ سواء فيما يبطله النهر^{بعضه} ويحتمل الفسخ اولا وعند هما حجر
 فيما يقبل الفسخ ومنها السفر وهو من اسباب التخفيف فيقصر
 الرباعي على ان لا يجوز الاكمال خلافا للثاني ويؤدي
 الصوم ان شاء لكن لا يحل الفطر المسافر صام وصائم سافر في
 رمضان وان سقط الكفارة بخلاف المريض ومن احكام
 السفر المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الحجمة والعدين والاضحية
 وبكر الشربى وعدم خروج المرأة بلا زوج او محرم وعدم خروج لولد
 بلا رضا ابويه غير الحج وعدم خروج المديون بلا اذن الدائن
 ومنها الخلل وهو الفعل بلا قصد تام ولا ينافي الايتين لكن
 يصلح عذر في سقوط حق التعدي اليه اذا حصل عن اجتهاد و
 يصلح شبهة في باب العفو فلا يأثم ولا يجد ولا يقص ولا يصلح
 عذر في حق العباد ويصلح مخففا بما هو صلة لم تقابل بالادب وجب
 بالفعل كالدية وضع طلاقه وتعد بغيره فاسد اكسيع المكره اذا صدق

١
 الفسخ
 هو خلاف
 موجب
 العقل
 ٢
 الى اليقين الوجوب
 داية الاداء
 ٣
 كالبقيع والاهارة
 والهبة
 ٤
 شبهة مستثنين
 ٥
 كذا في الاشياء
 لكن فيه تقصير
 يعرف من الغيبة
 ٦
 تمام الاثم دان
 انتم انتم برك
 زيادة الاتهام
 ٧
 بيني وذا جري
 ابيح على لسانه
 خطي
 ٨

او يختلف الصوم بخلافه ثم بال ان يفطر حل له ذلك وكذا اذا مرض المقيم حل له
 الاطعام لانه يوجب ضرورة لازمة بحيث لا يمكن دفعها فلو شرب باخرة الا فطر مسلم
 فلو شرب غير امرأة فوطها على ثمن امرائه لا يأثم ولورس على اعتقاد جندار انشا
 فلو قد مستهم

لأنه ان كان
في دفعه واحد
لا يجوز ان
لانه حكم ابو بكر
رضي الله عنه
عنه في مسائل وجده
عمر رضي الله عنه
دم ينقض حكمه
لان الثاني ليس
بافوى من الاول
والفصل في
الاشباه
مسألة
فلا يغير اجتهاده في
الفصل على ما في
و لكن لا ينقض الاول
فلا يصح اربعة اربع
جاءت صح و كذا
الاستنبات
ثم

لكن في دقيقتين والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لان الثاني كالاول
فلا ينقض مجتهد حكم نفسه اذا تبدل اجتهاده كحكم غيره الا اذا خالف
قاطعاً لا تقليد مع الاجتهاد واختلف في نفاذ حكم مقلد المجتهد
مذهب امامه كما اختلف في جواز تقليده بل نأتمه وقيل لا بأس
بأخذ العامي في كل مسئلة بقول مجتهد اختلف عليه وقيل هو الاصح
لكن الاكثر عدمه واذا وقع اجتهاده في حكم فلا يقلد فيه بمجتهده
اخر واما قبل الاجتهاد فنقل المختار فكذا وقيل لا ان يكون اعلم منه
صحابياً او غيره وقيل لا ان يكون صحابياً ارجح ولا تقليد في الاختلاف
وقال بعض يجوز به وبعض اخر بوجوبه فان النظر حرام فيه
لنا الاجماع على وجوب النظر في معرفة تعالى وندبنا حتى نجعل
الخطأ ومذهب مخالفنا خطأ، يجهل التصواب ومعتقدنا في
الاعتقادات حتى ومعتقدنا مخالفنا باطل والمستفتي لا يستفتي الا
بمن علم علمه وعدالته فان هما مجهولين فالتمتار والعدم وان معلوم
العلم ومجهول العدالة فيستفتي ويختلف في ان غير المجتهد هل
يفي بمذهب مجتهد على اربعة ^{فان قيل} فتم المختار جواز ان مطلقاً الاحكام

مسألة
فلا يغير اجتهاده في
الفصل على ما في
و لكن لا ينقض الاول
فلا يصح اربعة اربع
جاءت صح و كذا
الاستنبات
ثم

تقليد الاسفاد فلا يعدل عنه لانه بالزمانه بصبر طرؤا به نفسه فذهب في حكم حادثة
معية ولانه اعتقاد ان المذهب الذي اعتقد هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده
لانه ليس لذلك مانع عقداً ونقلاً ولم يرد نص على متابعه مجتهد من بل انما صلى الله عليه وسلم
يجب ما حثف على الله تعالى الله اعلم ^{مسألة} فانما ين المستفتي ان يطلب صاحب فقه
المرتبة ويعتمد على فتواه قال ابو السعود واما الاعتماد على مجرد مسطور مخبر عظيم او جمهور او
حتى من الحواشي والاطراف كالنجاري وجامع الفوائد وقنادي الصوفية ومشتغل الكتب المعقولة
ايضاً فلا يوجد فيه هو وخطأ كما يجب التوكل مع الاجماع على دقائمه قد خطروا في مسائل بل في
الكتب المعقولة اقوال مضادة بل في كتاب واحد وكذا في الترجمات فلا يميز احد الا بالفتح لله تلك
المرتبة المستثنى لمخصاً ^{مسألة}

وعلمها وتبصر الصحيح والفساد وهذا هو المراد ان المفتي لابد من كونه
مجتهدا وبحكم من لم يبلغ تلك المرتبة وقيل ذلك عند عدم المجتهد
وقبل يجوز مطلقا ولكن لا يجوز مطلقا وعند تعدد المجتهد يجوز تعينه
المفصول وقيل بتعين الافضل واذا عمل العا من يقول مجتهد
في حكم فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما في حكم اختيار
الجواز قالوا من سئل عن عشرة فاصاب في ثمانية واخطا في اثنين
فمجتهد وقال بعض لابد لاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفته
النسخ والمنسوخ والحكم والمؤول وعادات الناس وعن محمد
اذا كان صواب الرجل اكثر من خطائه جاز له ان يفتي بالمقتضى ان
مقلدا يأخذ بقول الافة فان المسئلة خلافية فان كان ابو حنيفة
في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار وان احدهما معه فبقوله
الا ان يطرح المشايخ فالفتوى بقول ابي حنيفة ثم ابي يوسف
ثم محمد ثم زفر والحسن بن زياد واذا لم يجد قولاً من الفقهاء
بجتهد برأيه ان عرب وجوه الفقه والمفتي اذا سئل عن شيء
يفتي بالفتنة حملا على الكمال واما يفتي بما يقع عنده من المصلحة
وطبيعة العوام التمسك بقول الفقهاء ودون الكتاب والسنة
وليس لهم اختيار اقول لما بين بل افاضل علماء عصره المؤثرين
وليس لهم اختيار اقول الصحابة كذلك وكل آية او خبر مخالف
لمذهب فقهاءنا محمول على النسخ او التاويل او التخصيص او الترجيح
فلا يحمل على عدم بلوغه اليه فقول الفقهاء مرجح على النصوص
لكن عند الشك في تقدم النسخ الصحيح على الردية

الحمد لله
فصول عامة في الدين
الحمد لله

الحمد لله
فصول عامة في الدين

الحمد لله
فصول عامة في الدين

الحمد لله
فصول عامة في الدين

الحمد لله
فصول عامة في الدين

خامس في قواعد كلية او اكثرية مهمة فانفسه ا روى
السنن السنه عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فركب
المنهي للقادر المشي اليه الخوف ربه فثواب والآ فلا ويلزمه فانه
اخرى وهي الامور بمقاصدها اذا اجتمع الحلال والحرام فالحلال الحرام
اذا اجتمع محرم ومباح الاغلب المحرم اذا اجتمع المباح والممنوع
اضيف الحكم الى المباح استعمال الناس حجة بحسب العمل بها
الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة مذكور في المنع الابرء من الاعيان
ليس بجائز دون دعواها اجزاء العوض ينقسم على اجزاء المعوض
بخلاف اجزاء الشرط مع اجزاء الشروط الاجر والعقود لا يجتمعان
اختلاف الاسباب بمنزلة اختلاف الاعيان اذا بطل الشيء بطل
ما في ضمنه اذا بطل الاصل بصار الى البدل اذا زال المانع
عاد الممنوع اذا تعارض مفسدان روى اقلهما ضررا بارتكاب آخرهما
قال في الفقيه من ابي عبد الله في الاحاديث اجمع ولا تنفع ولا تضر فافسد
من هذا الحديث حتى قيل انه ثبت العلم وقيل ربه وقيل اصول الاسلام تدور
على ثلاثة احاديث الاعمال بالنيات ومن احاديث من امرنا ما ليس منه فوردوا الحكمين
والحكم بين مسلم وكبيح العير لمن يتخذ خمر ان يئنه التجارة جاز وانه لا جواز خمر
حرام وكذا المسح في مجلس النساء ان يئنه الخالعة والرد جاز والافنا وكذا الزنا
والبيع في السوق والساجد للسلطان ان يئنه العبادة كفر وان للغيبة لا يكفر بل يائثم مسلم
فان يكون الذي احد ابويه مأكول والاخر ليس بماكول لا ياكل كله فكل رنا على شاة
فولدت لا ياكل الولد مسلم فلا يضمن من دل سارقا على مال الانسان فيسرقه ولا ضمانا
محم من دية الى صبي سكينه ليس له قتل بنفسه م اذا كان سلطانا مولا
للأمور اذا كان المأمور حيا ومبر الفير واذا امر بغيره من حائط الفير فقتل فالضمان على المأمور
فجميع على الامر م فاذا اجر رجلا دارا فاحل اصابه فولاك العتق فانه الشتر
فتقدر اعتبار الهل بفسار الى البلاء الى الايام مسلم

١
البخاري
والمسلم
وابوداود
والترمذي
والحنافي
وابن ماجه
٢
عن ابن سني
هذا الحديث
في سبعين بابا
من الفقه م
٣
فوق قب دابة
او دارا ويستدل
لا يضمن ما فيها
بعد ضمان الفيرها
٤
فواثره الباطح بالمحج
فبر بقاء الشيء من
شترية به واسطة
شتر آخر باخر فاعاد
لم يكرر واسطة
شتر آخر يجوز ان
اختلف البيه هو
العقد بمنزلة بشفة
البيه م
فاذا احدث عيب
في جدر المشرقي ينفق
الرد واذا زال
جاز بيعه القديم م
ولا يقرب لهم الحان الفير
الاول لانه لا يملك حوز
كما تقدر على الراجح وخيل
في العارية م

الاعيان
ما في ضمنه
عاد الممنوع
اذا تعارض
مفسدان

الاسباب مطلوبة لاحكام لا لاجابها استدانة الشيء بقدر باصله الاصل
 ابتداء ما كان على ما كان اخبار المجتهد عن فعل للوجوب كما في
 الكائن في الذنب كما في الهداية الاصل براءة الذممة الاصل
 العدم في الصفات العارضة الاضطراب لا يبطل حتى في غير الاعمال
 الحكم او كما من احواله الا ان لا يمكن الاحتساب بالمتا صلا لا لافاظ
 الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاعراض الالفاظ الباحة
 انما يجوز بشرط عدم اذا احد الاستمرار لا يرد بالرد الا في
 على الغير ليس بجائز الامر بالشرف في ملك الغير باطل اذا ثبت
 اصل في اكل او حرمته او الطهارة او النجاسة فلا يزال
 الا باليقين ببقاء الحكم يستغنى عن بقاء السبب البقاء
 اسهل من الابتداء بقاء القوي على الضيف فاسد بيع المحقوق
 لا يجوز بالانفراد بيع الدين بالدين باطل الثبات شرف
 لاثبات خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل ت التابع
 لا يفرز بالحكم التابع بسقط المستبوع التابع لا يتقدم
 على المستبوع بدل سبب الملك قائم مقام بدل الذات
 البرع لا يتم الا بغض التزج لا يقع بكثرة العلل تعرف الامام
 على الرجة منوط لمصلحة تعرف الانسان في خالص حق اما يصح

كما اذا ذهب دارا او رجع في نصفها وشاع بينها فاشيوع الطاري لا ينعى
 بقاء الهبة م فلا يجوز بيع اكل بدون الام وكذا هبة م
 فاذا مات الفارس سقط سهم الفرس لا ملك لان الفرس تابع والفارس
 مستبوع م كما في قول مسيحي الله تعالى بعهدي بكم
 صدقة ولنا بدية مسهم

ولا راجع اخلاق
 العبد المذنب
 بعد الرجوع
 القضاء
 في غير ما
 وان كان في حكمه
 لشيء الضرر
 نفس
 قبل
 الطلاق والاداء
 ولا جاز
 ان يستمر
 وانما كل
 شدة وانما
 اذا كانا
 انما كل
 جميع في
 جوارض

اذا لم يضر به الجار بكثير الفائدة مما يترجح المصير اليه تملكك الدين
 من غير من عليه الدين لا يجوز التناقص لا يمنع صحة الافرار على
 نفسه التخصيص على الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط
 التخصيص بوجوب التخصيص ^ث اثابت بالبرهان كالاثابت
 بالبيان ^ث اثابت بدلالة النفس انما يغير اذا لم يوجد الصريح بخلافه
 اثابت بالضرورة بقدر بقدرها ^ج جناية العباد حيا ^ث
 جواز الشرع ينافي الظمان ^ج الجمل بالاحكام في داللتهم ليس
 بعذر ^ج الجمل بالاحكام انما يكون عذرا اذا لم يقع حاجته اليها
^ج ح ^ج الحقيقة ^ث تدرك بدلالة العادة الحكم لا يفتى بانتها ^ع علته ^ح الحكمة
 نزاع في الجنس لانه ^ث الانسداد ^ح احكام تثبت بالثبوتات ^د
 ورد المفاسد ^د اول من جلب المصالح دفع ما ليس بواجب عليه
 بترد ^د الدفع اذا كان لغرض لا يجوز الاسترداد مادام باقيا
 دلالة المجموع ^د على القطع مع طينة الاحاد وجائز بانضمام دليل ^ع عطف
 كمانه ^د التلويح ^د دليل ^ث اثبت في الامور الباطنة تقوم مقامه
 الدبون ^د تقضي ^ث بالمشابهة ^د ذكر بعض ^ث لا يخرج ^د كذا ^د كذا ^د

فثبت حر
 الاستماع
 بعقد النكاح
 كونه موجه
 ولا يترجم بجمع
 القياس على
 النفس بين
 الربوا
 فلو عطف
 لا ياكل كحا
 لا يثبت بالبر
 حكم المخبر
 وقد سبق
 ان بعد الحكم
 مستغن عن
 بقاء العلة
 ولذا قدم النبي
 على الامر
 فداواة المشتري
 التجارية للمشتري
 يمنع الرد
 فلو طلق نصف
 تطليقة يقع
 واحدة

فاذا كان في التركة دين على الناس واخرج احد الورثة بعين على ان يكون الدين لسا
 الورثة بما اخذ منهم من العين لا يبيع ^س ستم ^د تدبر جمع اليهود عن شهادتهم كقوله
 مجلس الحكم بعد الحكم بما يغير رجوعهم ^د حكم عليهم ^ث بثمان ^د بالحق ^ث بشهادتهما ^م
 لا كالمسرفان المشقة ^د دور ^ث على المجلس ^د على الافراد ^ث كثر ^د في البيع ^ث فيه تقع ^د لاحدهما ^د لاحدا
 النزاع ^د وان لم يوجد نزاع ^د في بعض الافراد ^د كما روي في كشف
 حديثا ترك ذرة ^د تمانى ^د الله ^د افضل ^د من عبادة ^د النطقين ^م

الرجوع من الاقرار باطل حتى انما لا يجرى السرية يكون من الامور
الفرعية لا المحقة الكوت في معرض الحاجة بيان شئ البينة
يكفي لاثبات العبادت شرط الواقف كض الشارع الشئ انما يمكن
بغيره اذا تناوبا بجميع الوجوه الشئ فخرج على البينة او الاقرار او
الكول من الضر يزال الضرورات تبيح المحظورات
الضر لا يزال بغير الضر الاشد يزال بالاعنف الضرر الخاص
يحمل الضرر عام الضر مدفوع بقدر الامكان الثمان بالتقدير
مختص بالمعاضات ظ الظلم يجب دفعه ويجرم تقريره ع
العادة حكم العادة المطردة تنزل منزلة الشرط العرف انما يكون
جته اذا لم يخالف نص الفقهاء العبرة لا يخرج من الوصف
العبرة للملفوظ نصا دون المقصود العبرة للملفوظ العبرة
للمعاني تخففهما في قبل شفعة الدرر العبرة للغالب الشارع
للا نادر العلة توجب براءة من جنسها عدم ثبوت حكم الشئ
عدم ثبوت شرطه ليس دفعا العمل بالظاهر هو الاصل
لرفع الضر عن الناس ع الغرم بالغرم ف

فقد تضمن من قال اسكت هذا الطريق فانه امن فسكر م
لا يمكن تزوج على قصد التطين بعد الجماع صحيح انه اذا شرط ذلك في العقد لا يقع
فلا يقع في قوله على الطلاق منه الجمهور ولو به الطلاق كما في الصورة عن فصول
العادى وان اختار ابن الهام وقوع لفرق الناس والفتوى على الاول
كما في البضا عين الخداسة وقاضيهان والكابنة ومثله في الخداف في
قوله الطلاق على واجب او لازم فلا يقع عند الامام خلافا لهما معهم

في جواز الوارث
الوقت الزيادة
على الثلث فلا يبيع
بعده م
فقد راج فضاء
بكت فتح م
واختلص من ركن
نتجى كما زلف
البرزخ فضاء
الاشبه
فقد بزم تعبيرا
فقد عمر احدهما
لا بد من علاج
مسلم
فقد بين وجده
خواتم الاظم
ليست المال لان
فيه من لا تله له
فتبين الغرامة
في فواتر
انفجرت م
جميع العبد مشرك
مع سكون المولى
بوجوب كونه ذوقا
م

الفتویٰ فی حق اجماع کا اجتہاد نے حق المجتہد الفرج المخلص
 باصل وجودہ بدل علی وجود اصل فی القدم غیرت
 علی قدمہ قد ثبت الفرج مع عدم ثبوت الاصل
 کل شرط بغیر حکم شرعی باطل آں لوسائل احکام المقاصد
 بس کل ما فیہ معنی الشئ حکمہ حکم ذلک الشئ الا الزام الا
 یجمع ما لم یثبت بدیل لاجزہ لا خلاف السبب مع اتحاد حکم
 لا یملک احد اثبات ملک بغیرہ بلا اعتبارہ لانما اثر لغویہ
 فی تغییر الحقیقۃ لا یتبع تاویل الاعیان لاجزہ لذلک فی مقابلہ النصح
 لاجزہ بالظن البین خطا و۔ لاجزہ للظنات فی باب
 الاعتقادات لانکر تغییر الاحکام بتغیر الزمان لا یوصف
 القبی قبل البلوغ بالکراہۃ لا ینتصب احد خصا عن احد بلایا بہ
 دو کالہ ودلایہ لا یعمد علی الخط ولا یعمل بہ لا یصح الدعوی
 بعد الابرار العام الابخی حادث لاجتہاد مع الاحتمال لا یقوم المناہ
 فی انفسہا لا مسامح لاجتہاد نے مورد النص لا یجوز لاحد
 ان یاخذ مال احد بلا سبب شرعی لا یجوز لاحد ان ینصرف فی ملک

شرط انفسہ
 لا بدیۃ آ
 قریباً الی ما لا
 لا یملک باختر
 الاسباب من
 سواہ المفقود
 ۲
 وازاجاز
 لا یصح
 عرض الہ
 الغائب
 لنفقۃ دان
 لم یجز تقدر
 النفقۃ فی ما
 کذا قبل آ
 کففت المساجد
 یجوز فی زمانہ
 زبجہ م
 فلا یضمن المملک
 ان یصب
 منافع المفقود
 ۲

فتوٰی لزیب علی عمر الف وانا خاص بہ واکرمہ ورم الکفیل اذا ادعا با زید دون
 الاصل م۔ ولذا فی البیع بشرط انا قبل نے البیع وانا السلم فی
 خلاف القیاس م۔ فتوٰی من مفاہیہ وقت العجز ولم یفنی یدہ وعلی العجز
 ثم ینزل کان فی الوقت سعة بطل البیع فان فی الوقت سعة بطل البیع ثم البیع
 وانا ما یفنی فقط م۔ فتوٰی من مفاہیہ یجوز بیع مزرکۃ البیت وحرالہم خذ
 یجوز زید عند ان فی مخالفتہ قولہ قالے وانا کلوا بما لم یکر اسم الله م

والواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء الواجب
لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به الوصف
في الحاضر لغو في الغائب ^ممعبر الولاية الخاصة اولى
من الولاية العامة الواجب اذا لم يتعلق بمقتضى الانتفاع
بالقوة والكثرة كقراءة الصلوة خلافا لما في
منح بعض وجوه المشترك بغالب الرأي
يدخل في التصرف بها ما لا يجوز ان يكون مقصورا
بسقط الفرع بسقوط الاصل ^ببافتقار الانتهاء
ما لا يفتقر في الانتهاء يلزم مراعاة
الشرط بقدر الامكان اليقين
ابدا يكون على
النفى
مهم

۱
 ولا لا یترک
 القضاة فی
 منع البیع الخاسر
 بخلاف الرهن
 عن الیه
 والتفریق بین بخار
 البلوغ لانهما یسا
 بواجب
 ۲
 والاولی ولذا هم
 محرم بقدم علی
 القاضی فی
 النکاح
 ۳
 فاذا برأ
 الاصل برأ
 الکفل دون
 العکس م

[illegible]

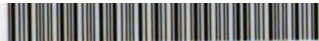
و لهذا نحن
نؤيد
الحكومة
التي
تؤيد
الحكومة
التي
تؤيد
الحكومة

الحمد لله الذي جعل في الدنيا
مناجاة للمؤمنين والنافع
للمسلمين والموافق
للرسل والآيات والبرهان
على الحق والصدق والعدل
والرحمة والشفقة والكرام
والجلال والإكرام والهيبة
والعظمة والسمو والعلو
والنبل والشرف والمقام
والأمر والنهي والقدرة
والعلم والحكمة والفهم
والإدراك والبصيرة والبيان
والهدى والضياء والنجاة
والسلامة والسعادة والنعيم
والجنة والدار الباقية

Library of



Princeton University.



32101 077792982